احمد محمد أمين قادر

موقف
مجلس النواب العراقي
مـــن القضية الكُردية
في العراق

١٩٢٥-١٩٤٥

بنكەی ژین
السليمانية ٢٠٠٧

٩٥٣,٢١
أ ٦٥٨ أحمد محمد أمين قادر
موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق (١٩٢٥–١٩٤٥)/
تأليف أحمد محمد أمين قادر.– السليمانية: بنكەی ژین، ٢٠٠٧.
٢١٠ص: ملاحق (ص١٩٥–٢١٠)، (١٦,٥ × ٢٣ سم).
١– القضية الكردية– (١٩٢٥–١٩٤٥) ٢– كردستان– الأحوال السياسية
٢– مجلس النواب– العراق ٤– العنوان
أعدت المكتبة العامة في السليمانية البيانات الأولية للفهرسة والتصنيف

مشرف المطبوعات: صديق صالح

التسلسل: ٥٧
عنوان الكتاب: موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق (١٩٢٥–١٩٤٥)
المؤلف: أحمد محمد أمين قادر
التصميم: رينوار
تصميم الغلاف: قادر ميرخان
خط الغلاف: أحمد سعيد
عدد النسخ: ١٠٠٠
رقم الإيداع: ١٠٨ لسنة ٢٠٠٧
مكان الطبع: السليمانية، مطبعة مؤسسة سردم

من منشورات
بنكەی ژین
لإحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي
إقليم كردستان: أندازياران، محلة ١٠٥، زقاق ٥، الدار ٢٣
الأرضي: ٣١٢٩١٠٢ آسيا: ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ أو ٠٧٧٠١٤٦٤٨٣٣ سانا: ١١٢٨٣٠٩
ص. ب.: ١٤ E. Mail: bnkaizhin@yahoo.com

الإهداء إلـــى:

والدي العزيزين.

إخواني وأخواتي.

المحتويات

المقدمة

التمهيد

الفصل الأول

الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥± ١٩٤٥

المبحث الاول: بدايات الحياة النيابية في العراق العثماني

المبحث الثاني: قيام النظام البرلماني في العراق الملكي

المبحث الثالث: سمات الحياة النيابية بين ١٩٢٥±١٩٤٥

الفصل الثاني

مجلس النواب والمطالب الادارية والثقافية الكردية

المبحث الاول: شؤون التعليم

المبحث الثاني: العاملون في الادارة الحكومية

المبحث الثالث: مسألة استخدام اللغة الكردية

الفصل الثالث

مجلس النواب العراقي والحركات الكردية المسلحة ١٩٢٥ ± ١٩٤٥

المبحث الاول: حركات الشيخ محمود الحفيد ١٩٢٥-١٩٣١

المبحث الثاني:

– حركة الشيخ أحمد البارزاني ١٩٣١ – ١٩٣٢

– حركة خليل خوشوي ١٩٣٥ ± ١٩٣٦

المبحث الثالث: حركة الملا مصطفى البارزاني ١٩٤٣± ١٩٤٥

الخاتمة

المصادر والمراجع

الملاحق

قائمة الرموز والمختصرات

المختصرات العربية	
م.م.ت.	محاضر مجلس التأسيسي
م.م.ن.	محاضر مجلس النواب
المختصرات الانكليزية	
F. O.	Foreign Office
P. R. O.	Republic Record Office
المختصرات الكردية	
ل	لاپەڕە (الصفحة)

شكر و تقدير

أجد من العرفان بالفضل أن أقدم شكري الى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل، الذي هو بالأصل رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية في جامعة الموصل، وأخص بالذكر منهم أستاذي الفاضل الدكتور خليل علي مراد لتفضله بالاشراف على رسالتي ومتابعته لي وتوصياته العلمية التي كان لها الأثر في اخراجها بهذا الشكل، فقد وفر لي كثيراً من وقته في المتابعة وتقديم التوجيهات السديدة.

كما أُقدم شكري لأساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية وهم كل من الاستاذ الدكتور غانم محمد الحفو، والاستاذ الدكتور ابراهيم خليل العلاف، والاستاذ الدكتور جاسم العدول، وكذلك أزجي شكري الى رئاسة قسم التأريخ بكلية التربية على دعمها والتسهيلات اللازمة التي قدمتها لنا.

وكما اقدم جزيل شكرى للدكتور عدنان سامي نذير الذي فتح أبواب مكتبته الشخصية للباحث وللسيد صديق صالح وللسيد طارق جمباز وللزميلين هيوا حميد شريف وشاخوان عبدالله صابر اللذين وفرا لي مصادر مهمة حول الموضوع. كما أود أن أعبر عن شكري وامتناني لهيئة إدارة مكتب (ئەندازیار) للكومبيوتر، وخاصة الأخ عبدالغفار صابر خورشيد الذي قام بتصميم وتنضيد البحث.

ولابد ان نتذكر بالشكر والتقدير الموظفين والموظفات كلهم في المكتبة العامة والمكتبة المركزية لجامعة الموصل، والمكتبة المركزية ومكتبة كلية الاداب ومكتبة قسم التأريخ من الكلية نفسها في جامعة صلاح الدين– أربيل، والمكتبة العامة في مدينة أربيل والمكتبة المركزية ومكتبة كلية الاداب في جامعة دهوك ومكتبة كلية العلوم الانسانية في جامعة السليمانية والمكتبة العامة في مدينة كركوك والمكتبة المركزية في جامعة المستنصرية ودار الكتب والوثائق في بغداد.

والله ولي التوفيق.

الباحث

المقدمة
إطار البحث وتحليل المصادر

شغلت القضية الكردية في العراق حيزاً من اهتمام المؤرخين والباحثين الاكاديميين وغير الاكاديميين العراقيين والعرب والاجانب. كما اهتمت الجامعات العراقية في السنوات الاخيرة بدراسة جوانب من هذه القضية، حيث تم تخصيص عدد من الرسائل والاطاريح حولها. هذا فضلاً عن دراسة بعض جوانب القضية الكردية ضمن رسائل واطاريح تناولت موضوعات أخرى عن التطورات السياسية في العراق المعاصر. وعلى حد علمنا المتواضع فان احداً لم يخصص رسالة أو أطروحة خاصة عن موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق. وكان هذا سبباً رئيساً لاختيار هذا الموضوع لرسالتنا هذه، والتي تغطي السنوات ١٩٢٥±١٩٤٥، أي منذ نهاية مشكلة الموصل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت هذه الفترة العديد من التطورات المهمة على الصعيد القضية الكردية في العراق.

تتألف هذه الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. وقد تم التطرق في هذا التمهيد، وباختصار، الى التطورات التي شهدتها القضية الكردية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ حتى نهاية مشكلة الموصل اواخر سنة ١٩٢٥، وأثر تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى على القضية الكردية، وكذلك سياسة سلطات الانتداب البريطاني في العراق تجاه الكرد، والوعود والتعهدات التي منحت لهم في أكثر من مناسبة، وأخرها ما تضمنه تقرير اللجنة الدولية الخاصة بشأن مشكلة الموصل سنة ١٩٢٥.

وتناول الفصل الاول نشأة و طبيعة الحياة النيـابية في العراق بين ١٩٢٥± ١٩٤٥. وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث، حيث تطرق المبحث الاول الى بدايات تعرف العراقيين على التجربة والحياة البرلمانية في العقود الاخيرة من العهد العثماني بعد صدور

الدستور العثماني في ١٨٧٦ في بداية عهد السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦– ١٩٠٩)، ثم في عهد جمعية الاتحاد والترقي بعد انقلاب سنة ١٩٠٨ واعادة العمل بالدستور العثماني الذي سبق أن علقه السلطان عبدالحميد الثاني في ١٨٧٨ وما تبع ذلك من انتخابات لاختيار أعضاء مجلس النواب العثماني (مجلس المبعوثان). وفي المبحث الثاني، تم التطرق الى نشأة الحياة النيابية في العراق سنة ١٩٢٥، والانتخابات النيابية التي جرت لمجلس النواب وأهم هيئاته، وفي المبحث الثالث تم عرض أهم سمات وميزات الحياة البرلمانية في العراق والعوامل التي أثرت فيها.

خصص الفصل الثاني لدراسة موقف مجلس النواب ازاء المطالب الكردية بخصوص قضايا التعليم والادارة الحكومية واللغة الكردية في كردستان العراق. حيث تطرق المبحث الاول الى شؤون التعليم في المنطقة الكردية ومطالب الكرد حولها والمناقشات التي جرت حول الموضوع في مجلس النواب. أما المبحث الثاني فقد تطرق الى مسألة الادارة الحكومية في كردستان العراق، ومطالب الكرد بهذا الشأن ومناقشات مجلس النواب حولها. على حين خصص المبحث الثالث من هذا الفصل لموضوع اللغة الكردية والتأكيد على تعميمها في المناطق الكردية وردود فعل المجلس النيابي حيال ذلك.

وكرس الفصل الثالث للحركات الكردية المسلحة التي وقعت بين ١٩٢٥±١٩٤٥ حيث عالج المبحث الاول الحركات المسلحة التي قادها الشيخ محمود الحفيد في العشرينات وبداية ثلاثينات القرن العشرين وموقف أعضاء مجلس النواب منها. أما المبحث الثاني فقد خصص للحركات المسلحة التي قام بها كل من الشيخ أحمد البارزاني في سنة ١٩٣٢ وخليل خوشوي في سنة ١٩٣٥، والمناقشات التي جرت حولهما في المجلس النيابي في حين تطرق المبحث الثالث، الى موضوع الحركة المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني بين سنتي ١٩٤٣–١٩٤٥ وأهم المطالب التي رفعها الى السلطات الحكومية العراقية، فضلاً عن دراسة وبيان موقف مجلس النواب من هذه الحركة.

واجه الباحث أثناء إعداد الرسالة وكتابتها صعوبات عديدة منها الظروف الامنية الصعبة التي يمر بها البلد وتعرض محتويات عدد من المكتبات الى النهب والحرق في أحداث نيسان ٢٠٠٣، فضلاً عن صعوبة اخرى تمثلت في أن أكثر المكتبات هي قيد الترميم واعادة الاعمار والجرد المكتبي، والمثال على ذلك المكتبة المركزية العامة في الموصل، مما جعل من المتعذر على الباحث الافادة من مصادرها ومراجعها.

اعتمدت الرسالة على مصادر عديدة ومتنوعة، يأتي في مقدمتها محاضر مجلس النواب العراقي التي شكلت المصدر الاساسي الذي لايمكن الاستغناء عنه، بأي حال من الاحوال، في مثل هذه الرسالة. وقد واجه الباحث صعوبة الحصول على هذه المحاضر أذ لا توجد في العراق، في الوقت الحاضر، مكتبة تضم جميع محاضر تلك الجلسات، وإن كان العدد الاكبر منها يوجد في بغداد. وقد راجع الباحث مكتبات الموصل وأربيل والسليمانية ودهوك وكركوك وبغداد لهذا الغرض، فضلاً عن المعاونة العلمية السخية التي حظي بها الباحث من لدن الدكتور عدنان سامي نذير الذي فتح أمام الباحث مكتبته الشخصية للافادة من بعض هذه المحاضر، التي يحتفظ بنسخ مصورة منها، فجزاه الله عني خير الجزاء. وتكمن اهمية هذه المحاضر في كونها تفاصيل ونصوصاً للمناقشات التي جرت حول القضية الكردية في مجلس النواب العراقي، فكانت لذلك سجلاً أميناً لكل ما دار في ذلك المجلس وتم تثبيته في هذه المحاضر.

كما اعتمد الباحث على مطبوعات رسمية حكومية لها مساس بالحياة النيابية وتشكيلاتها في العراق مثل القانون الاساسي العراقي لسنة (١٩٢٤) وقانون انتخاب النواب لسنة (١٩٢٥) وتمت الافادة منها في كتابة الفصل الاول.

واعتمد الباحث على عدد من الوثائق غير المنشورة، وأهمها الوثائق البريطانية التي سلطت الضوء على تطورات القضية الكردية في العراق في بعض مراحلها. وكانت الوثائق المنشورة مصدراً آخر من مصادر معلومات هذه الرسالة لا يمكن الاستغناء عنه، ومن أهمها الوثائق المنشورة في كتاب سلمان علي الموسوم

(كردستان العراق في وثائق وزارة الخارجية البريطانية ± كوردستانى عيراق لة بةلَطةنامةكانى وةزارةتى دةرةوةى بريتانيادا) والتي تشمل الفترة ١٩٢٨ ± ١٩٣٢ وكتاب وليد حمدي (الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية) وكتاب عبدالفتاح علي البوتاني (وثائق من تأريخ الحركة الكوردية التحررية) وكتاب مؤيد ابراهيم الوناوي (العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤– ١٩٥٨) والذي تضمن تقارير بريطانية اسهمت في توضيح جوانب من الفصل الثالث.

وكانت للمذكرات الشخصية أيضاً نصيبها، حيث تمت الافادة من مذكرات الشيخ لطيف الحفيد نجل الشيخ محمود الحفيد والذي كان قريباً من الاحداث خاصة الحركات التي قام بها والده، وكذلك مذكرات ساطع الحصري، الذي شغل منصب مدير المعارف العام في العراق، حيث تمت الافادة منها لتوضيح عدد من قضايا التعليم واللغة في كردستان العراق.

كما استفدنا من الكتب الكثيرة المكتوبة باللغات العربية والكردية والانكليزية منها، كتاب نوشيروان مصطفى أمين الموسوم (كردستان العراق، عصر القلم والمراجعات ١٩٢٨±١٩٣١) والذي يحتوي على عدد كبير من الوثائق والبيانات الرسمية الحكومية. فضلاً عن كتب المؤرخ عبدالرزاق الحسني مثل (تأريخ الوزارات العراقية) و (تأريخ العراق السياسي الحديث) والذي يتميز بغزارة معلوماته خاصة أن المؤرخ المذكور كان يعمل في ديوان مجلس الوزراء في العهد الملكي، وكما كان لكتابي ابراهيم خليل احمد الموسوم (تطور التعليم الوطني في العراق) ومحمد عبدالله كاكه سور (تطور التعليم الرسمي في الوية كردستان العراق± گەشەكردنى خوێندنى فەرمى لە ليواكانى كوردستانى عيراقدا) أثرها في كتابة الفصل الثاني.

ومن كتب ومصادر الاجانب التي اعتمدنا عليها كتاب جي. سي. أدموندز الموسوم (كرد وترك وعرب) وكذلك كتاب هنري فوستر الموسوم (نشأة العراق الحديث) وكتاب المس بيل الموسوم (فصول من تأريخ العراق القريب).

كما اعتمد الباحث على عدد من الرسائل والاطاريح الجامعية لتوضيح بعض جوانب موضوع هذه الرسالة ومنها رسالة نبيل محمود المظفري الموسومة (دور

نواب كركوك في مجلس النواب العراقي) وأطروحة الدكتوراه لعدنان سامي نذير الموسومة (دور نواب الموصل في البرلمان العراقي) واللتان اعتمدتا في كتابة الفصل الاول. كذلك اطروحة الدكتوراه لسروه أسعد صابر الموسومة (كوردستان الجنوبية ١٩٢٦±١٩٣٩) والتي تمت الافادة منها في الفصلين الثاني والثالث على وجه التحديد، فضلاً عن تغطيتها لاغلب الحوادث والحركات الكردية المسلحة خلال تلك الفترة.

وأخيراً تم الاستفادة- فضلاً عما سبق- من عدد من البحوث العر بية والانكليزية والصحف العربية والكردية.

تمهيد

أدت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤±١٩١٨) الى حدوث تغييرات مهمة في خارطة العالم السياسية، بضمنها تلك التي حدثت في الشرق الاوسط بعد هزيمة الدولة العثمانية في تلك الحرب، وتوقيعها هدنة مودوروس مع الحلفاء في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨[١]. فقد مهدت تلك الهزيمة لانهيار الدولة العثمانية وظهور دول جديدة على أنقاضها مثل تركيا الحديثة والعراق وسوريا ولبنان والاردن، كما برزت بريطانيا وفرنسا بوصفهما قوتين مهيمنتين في هذه المنطقة، وليس هناك شك في أن دورهما كان حاسماً في رسم معظم الحدود الجديدة في المنطقة، وهما اللتان قررتا من يجب أن يحكم، وأشكال الحكومات التي يجب تأسيسها[٢]. واستندتا في رسم تلك الحدود وتقسيم مناطق النفوذ فيما بينهما على عدد من الاتفاقيات والوعود السرية والعلنية التي سبق عقدها او اصدارها خلال سنوات الحرب العالمية[٣].

ومن جهة أخرى انعشت هزيمة الدولة العثمانية في تلك الحرب آمال الشعوب التي كانت تعيش تحت الحكم العثماني، مثل العرب والكُرد والارمن، في تحقيق طموحاتها القومية وإقامة كيانات سياسية لها. ومن الامور التي اسهمت كثيراً في انعاش تلك الآمال والوعود التي صدرت عن رؤساء وحكومات دول الحلفاء قبيل انتهاء الحرب العالمية الاولى

---

[1] نصت الهدنة على استسلام الدولة العثمانية دون قيد أو شرط، وقد تألفت من ٢٥ مادة أهمها: نزع سلاح الجيش العثماني، وتسليم البوارج الحربية العثمانية، وحق الحلفاء في احتلال أية نقطة استراتيجية تهددها، وفتح مضيقي البسفور والدردنيل واحتلال حصونهما، واستسلام جميع الحاميات العسكرية العثمانية في الحجاز واليمن والعراق وغير ذلك. ينظر: ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد، ايران وتركيا، دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٩٢، ص ٢٢٩–٢٣٠؛ احمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التأريخ العثماني بيروت، ١٩٨٢، ص٢٩٣.

[2] Roger Owen; State, Power and Politics in the Making of Modern Middle East, 2nd Edition, London, 2000,PP 9-10.

[3] بخصوص تلك الاتفاقيات والوعود ينظر: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٤٨–٣٧٥؛ أحمد ومراد، المصدر السابق، ص٢٢٨± ٢٢٩، مصطفى؛ في اصول، ص٢٩٠± ٢٩٢.

وبعدها مباشرة ومثل هذه الوعود وردت ضـمن البنود الاربعة عشرة الشهيرة للرئيس الامريكي ودرو ولسن[٤] W. Wilson وردت في رسالته التي وجهها الى الكونغرس الامريكي في ٨ كانون الثاني ١٩١٨[٥]، حيث أكدت النقطة الثانية عشرة منها على ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الامبراطورية العثمانية مع اعطاء القوميات التي كانت تحت الحكم العثماني الفرصة الكاملة من أجل حق تقرير المصير[٦]. وكذلك التصريح البريطاني ± الفرنسي المشترك الذي صدر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨، أي بعد أيام قليلة من نهاية الحرب مع الدولة العثمانية، ومما جاء فيه ((أن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحرب التي أهاجتها مطامع الالمان، انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً ونهائياً، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها إختياراً حراً))[٧].

في مثل هذه الظروف تشكلت جمعيات وتنظيمات كردية طالب البعض منها باستقلال كُردستان[٨]، كما شرعت الصحافة الكُردية بابداء نشاط واسع في هذا الاتجاه وأصبح ذلك شعارها الاول[٩]. كما عمل الزعماء والرؤساء الكُرد على اختيار مندوب يمثل الكُرد في

---

[4]~هو توماس وودرو ولسن ولد سنة ١٨٥٦ ودرس القانون ومارس المحاماة، انتخب حاكماً لولاية نيوجرسي في ١٩١١ واصبح الرئيس الثامن للولايات المتحدة الامريكية (١٩١٣± ١٩٢١)، توفي سنة ١٩٢٤. ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٧، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٤٦.

[5]~بخصوص تحليل واف لبنود الرئيس ولسن الاربعة عشر ودوافعها الحقيقية. ينظر: كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، بغداد، ١٩٧٨، ص٥٥±١٢٠.

[6]~ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٩٥.

[7]~أنطونيوس، المصدر السابق، ص ٥٩٠؛ خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨± ١٩٢٠، مصر، ١٩٧١، ص ٥٩.

[8]~من هذه الجمعيات ، جمعية تعالي كُردستان (كوردستان تعالي جمعيتي) وجمعية استقلال كُردستان (كُردستان استقلال جمعيتي) والحزب الديمقراطي الكُردي، وحزب الأمة الكُردية، وحزب التشكيلات الاجتماعية الكُردية (كورد تشكيلات اجتماعيه جمعيتى) ينظر: عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والاحزاب الكُردية في نصف قرن ١٩٠٨–١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٧–٤٠؛ عەلى تەتەر نيّروەيى، بزاڤا سياسى ل كوردستانىّ ١٩٠٨±١٩٢٧ (الحركة السـياسية في كُردستان)، دەزگاى سپيريّز، دهوّك، ٢٠٠٢، ص١٣٩± ١٨٥.

[9]~عبدالرحمن قاسملو، كُردستان والاكراد، دراسة سياسية و اقتصادية، ترجمة: ثابت منصور، د. م.، ١٩٦٨، ص ٣٩.

مؤتمر الصلح الذي عقده الحلفاء في باريس ١٩١٩±١٩٢٠ من أجل وضع تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى. وقد تم اختيار الجنرال شريف باشا[١٠] من لدن العديد من الشخصيات والمنظمات الكُردية لهذا الغرض[١١].

ان المجال لا يتسع هنا لمتابعة تفاصيل نشاط شريف باشا في باريس واتصالاته ومباحثاته، إلا أن من الواضح أن موضوع الكُرد وكُردستان (ونعني هنا تحديداً كُردستان العثمانية) كان من ضمن القضايا المهمة المطروحة في المحادثات والمفاوضات التي جرت حول تسوية الصلح مع الدولة العثمانية ويتضح ذلك من خلال معاهدة سيفر التي فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية في آب ١٩٢٠. فقد حمل القسم الثالث من الباب الثالث من هذه المعاهدة اسم (كُردستان) وتضمن البنود المرقمة (٦٢، ٦٣، ٦٤)[١٢]. وقد وعدت هذه البنود الكُرد في جنوب شرق تركيا بحكم ذاتي تمهيداً لاستقلال كامل بعد استفتاء يجري في المنطقة بعد سنة واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، اذا ما اقتنعت عصبة الامم (League of Nations) بقدرة الكُرد على ممارسة هذا النوع من الاستقلال وان الحلفاء لن يعترضوا– إذا تخلت تركيا عن حقوقها في تلك المنطقة– على الانضمام الاختياري لكُرد ولاية الموصل الى مثل تلك الدولة الكُردية[١٣].

---

[10]~شريف پاشا: كُردي من السليمانية ولد سنة ١٨٦٥، سبق وأن عمل وزيراً مفوضاً للدولة العثمانية في السويد بين ١٨٩٨–١٩٠٨ وكان على صلة أيضاً بجمعية الاتحاد والترقي المناهضة لحكم السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩)، ثم أصبح معارضاً لحكومة الاتحاديين بعد انقلاب ١٩٠٨ بفترة وجيزة حيث غادر استانبول الى باريس التي اتخذها مركزاً لنشاطه السياسي والصحفي توفي سنة ١٩٥١. لمزيد من التفاصيل، ينظر: صالح محمد حسن، شريف پاشا، حياته ودوره السياسي ١٨٦٥–١٩١٥، أربيل ، ٢٠٠٥، ص١٦–١١١.

[11]~حسن، المصدر السابق، ص١٣٣–١٣٦.

[12]~بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا و أثرها في كوردستان ١٩٢٣–١٩٢٦، ط١، مطبعة وزارة التربية، أربيل، ٢٠٠٤، ص٦٥، عەزيز شەمزينى، جولّانەوەى رزگارى نيشتمانىى كوردستان (حركة التحرر الوطني الكُردستاني) چاپى سيّيەم، سليّمانى، ١٩٩٨، ل١٠٨.

[13]~قاسملو، المصدر السابق، ص٤٠–٤١؛ مكدول، المصدر السابق، ص٢٢٧؛ كمال مظهر احمد، كُردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبدالكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص٣٤٦–٣٤٧؛ روينه لۆمبۆرن، كورد گەليّكى بێولاّت (الكُرد شعب بدون دولة) وەرگێرانى : ئەمجەد شاكەلى، چاپى يەكەم ، سويد، ١٩٩٤، ل٢٨.

لم يكن الحلفاء، وفي مقدمتهم بريطانيا، يفكرون حقاً في منح الكُرد دولة مستقلة، ففي اليوم نفسه الذي تم فيه الاعلان عن التوقيع على معاهدة سيفر عقدت بريطانيا و فرنسا وايطاليا اتفاقاً ثلاثياً خاصاً لتقسيم مناطق النفوذ في كُردستان الشمالية فيما بينها[١٤].

ومن جهة أخرى فان الوطنيين الاتراك بقيادة مصطفى كمال باشا (أتاتورك فيما بعد) رفضوا معاهدة سيفر، وخاضوا حرب تحرير وطنية لانقاذ بلادهم من الاحتلال الاجنبي البريطاني و الفرنسي واليوناني بين سنتي ١٩١٩-١٩٢٢[١٥]. وبانتصار الوطنيين الاتراك في تلك الحرب، تم الغاء السلطنة العثمانية في ١ تشرين الثاني ١٩٢٢ من لدن مصطفى كمال، وكان يجب عقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا بدل معاهدة سيفر. وقد جرت مفاوضات طويلة في لوزان بسويسرا بين ممثلي الحلفاء من جهة وممثلي الحكومة التركية الجديدة من جهة أخرى استمرت من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ وانتهت بعقد معاهدة صلح جديدة، وهي معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣[١٦]. وقد خلت المعاهدة من أية اشارة الى الكُرد وحقوقهم التي سبق ايرادها في معاهدة سيفر بسبب تنامي قوة مصطفى كمال، وهكذا فان معاهدة سيفر لم يعد لها ((أهمية بالنسبة للأكراد غير النص على حقوقهم في اتفاقية دولية للمرة الاولى، ولم يبق للأكراد من الاتفاقية التي ولدت ميتة إلا هذا الجانب الايجابي))[١٧]. وعلى أية حال فان مؤتمر ومعاهدة لوزان لم يحسما مسألة مهمة أخرى وهي الا دعاءات التركية في ولاية الموصل، وهذا موضوع وثيق الصلة بكُردستان العراق والسياسة البريطانية في هذه المنطقة، ومنشأ القضية الكُردية فيها تزامناً مع الاحتلال البريطاني ونشأة الدولة العراقية الحديثة.

---

[14] أحمد ، كُردستان في سنوات، ص٣٤٨.

[15] للتفاصيل حول تلك الحروب، ينظر: حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩±١٩٢٣، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٧٨-١١٧.

[16] فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية± الانكليزية± التركية وفي الرأي العام، ط٣، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٨-٣٩؛ سيف الدين المصدر السابق، ص٩٣±١٤٣؛ وفي معرض تبريره لتراجع بريطانيا عن دعمها لمشروع الدولة الكُردية يقول نايجل دافيدسون أن خروج تركيا منتصرة من حرب الاستقلال ورفضها معاهدة سيفر جعل قيام دولة كُردية في جنوب شرق تركيا ينضم اليها كُرد العراق أمراً مستحيلاً ونظراً لعدم تحقق هذا الشرط فان بريطانيا غيرت موقفها. ينظر:
Nigel Davidson , Iraq, The New State, Journal of the Royal Central Asian Society Vol. xix Part II April, 1982, P. 32.

[17] قاسملو ، المصدر السابق، ص٤٢.

عندما وقعت هدنة مودروس كانت القوات البريطانية على مسافة ١٢ ميلاً من مدينة الموصل عند منطقة تلول الباج، كما كانت قوات بريطانية أخرى تلاحق القوات العثمانية المتراجعة عبر نهر الزاب الصغير. وبعد الهدنة بايام قليلة دخلت القوات البريطانية مدينة الموصل في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨، كما استكملت احتلال كُردستان العراق[١٨]. أما في منطقة السليمانية، التي كانت مركزاً مهماً للمشاعر القومية الكُردية، فان الاتراك إضطروا للانسحاب في خريف ١٩١٨ وسلموا السلطة الى الشيخ محمود الحفيد[١٩]. وقد اتصل هذا بالسلطات البريطانية طالباً منها "أن لا تستثني كُردستان الجنوبية (يقصد كُردستان العراق) من قائمة الأقوام المتحررة"[٢٠].

وقد اعترفت السلطات البريطانية به حاكماً عاماً (حكمداراً) في آواخر ١٩١٨، وتم اختيار الميجر (الرائد) نوئيل Major Noel[٢١] مستشاراً له، كما تم تخصيص راتب شهري مقداره ١,٥٠٠ روبية هندية للشيخ محمود وسمحوا له بتعيين موظفين كرد واستعمال اللغة الكُردية[٢٢]. كما وضع أرنولد ولسن A. Wilson[(٢٣)]، وكيل الحاكم الملكي البريطاني

---

[18] حسين، مشكلة الموصل، ص١–٣.

[19] هو الشيخ محمود بن الشيخ سعيد بن الشيخ كاك أحمد، ولد سنة ١٨٨١ في السليمانية، درس العلوم الدينية فيها وكان مع والده الشيخ سعيد عندما قتل في الموصل سنة ١٩٠٩، وقاد مجاميع المسلحين الكُردية في معركة الشعيبة جنوب العراق سنة ١٩١٥، وبعد انتهاء الحرب ثار ضد البريطانيين سنة ١٩١٩، وبعد ذلك في ١٩٢٢–١٩٢٧، ١٩٣٠± ١٩٣١ ضد البريطانيين والحكومة العراقية معاً وأعلن نفسه ملكاً على كُردستان سنة ١٩٢٢، توفي في ٩ تشرين الاول ١٩٥٦. للمزيد عنه ينظر: م. ر. هاوار، شيَخ مةحمودى قارةمان و دةولةتةكةى خواروى كوردستان (الشيخ محمود البطل ودولته في كُردستان الجنوبية)، ب١، لةندةن، ١٩٩١، ل٧٥–٩٠.

[20] المس بيل ، فصول من تأريخ العراق القريب، ترجمة، جعفر خياط، ط٢، بيروت، ١٩٧١، ص١٨٧.

[21] كان الميجر نوئيل أحد الضباط البريطانيين النشيطين في المنطقة الكُردية، وكان يجيد الفارسية والكُردية مما سهل عليه الاتصال بالعديد من رؤساء وزعماء الكُرد، وكان يؤيد فكرة إقامة دولة كُردية مستقلة. ينظر: مةيجةر نوّئيل، ياددداشتةكانى مةيجةر نوّئيل له كوردستان (مذكرات الميجر نوئيل في كُردستان)، وةرگيّرانى حسين احمد جاف وحسين عثمان نيّرگسةجارى، بغداد، ١٩٨٤، ل٧–١١.

[22] عزيز الحاج، القضية الكُردية في العشرينات، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٢.

(٢٣) هو السير أرنولد تالبوت ولسن ولد سنة ١٨٨٤ يعد أحد أشهر ضباط الحملة البريطانية على العراق، تولى منصب وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق خلفاً لسير برسي كوكس سنة ١٩١٨، وقد حدثت في عهده ثورة العشرين العراقية، وكان من أنصار حكم العراق حكماً مباشراً توفي سنة ١٩٤٠. ينظر: سيف الدين، المصدر السابق، ص٥٨.

العام[٢٤] تحت سلطة الشيخ محمود كل المنطقة المأهولة بالكُرد والممتدة من نهر الزاب الكبير الى نهر ديالى[٢٥].

يبدو أنه لم يكن لدى السلطات البريطانية سياسة واضحة ومحددة تجاه الكُرد في العراق، ففي حين أكدت بريطانيا للكرد أن فكرة تقرير المصير سوف تكون الدليل في طريقة فهمها للقضية الكُردية. ومع ذلك لم تعط أية فكرة عن تطبيق هذا المبدأ[٢٦]. كما أن الاختلاف في تصورات البريطانيين حول السياسة التي يجب انتهاجها تجاه الكُرد في العراق كان موجوداً على مختلف المستويات. ففي العراق أوصى أرنولد ولسن حكومته بوجوب تشكيل مجلس مركزي لزعماء كُردستان الجنوبية تحت اشراف بريطاني، في حين أوصى الميجر نوئيل، بعد جولة لمدة ثلاثة أسابيع في المنطقة، بتأسيس دولة كردية تمتد شمالاً الى وان في الاناضول الشرقية[٢٧]. وكانت هناك مقترحات أخرى بخصوص إنشاء إمارة كردية تضم ولاية الموصل، أو إنشاء مملكة عربية ± كردية تضم مناطق وسط العراق[٢٨]. أما في لندن فان وزارة الهند البريطانية India Office كانت تؤيد خلق حكم اداري خـاص في المنطقة الكُردية، بينما كانت وزارة المستعمرات Colonial Office تؤيد فكرة الحاق تلك المنطقة ببغداد[٢٩].

ومن جهة ثانية فان بريطانيا اخضعت سياستها في كُردستان للمصالح البريطانية العليا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، وليس للمبادىء والوعود التي صدرت خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها بخصوص حق الشعوب في تقرير المصير.

---

[24] كان الحاكم الملكي العام (أو المفوض المدني) يتولى إدارة العراق نيابة عن القائد العام للقوات البريطانية حتى تشرين الاول ١٩٢٠. وكان بيرسي كوكس P. Cox هو المفوض المدني حتى تعيينه ممثلاً دبلوماسياً لبريطانيا في طهران في آيار ١٩١٨ فأنتقلت المسؤولية الى السر أرنولد ولسن وكيل الحاكم الملكي العام. ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢–٣٣.

[25] البرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨، ص٣٠٦.

[26] مكدول، المصدر السابق، ص٢٤٤.

[27] Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914 – 1932, London , 1976, P. 116.

[28] ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة : دلشاد ميران، أربيل، ٢٠٠٤، ص٥٦.

[29] المصدر نفسه، ص٥٧.

وقد لاحظنا كيف أن بريطانيا خصوصاً، والحلفاء عموماً، لم يكونوا جادين أيضاً في الوعود التي منحت للكرد في معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠ كما سبقت الاشارة اليه. وهكذا لم تمض سوى فترة قصيرة حتى تم التخلي عن التفكير في معاملة الكُرد معاملة خاصة وتم تبني فكرة دمج المنطقة الكُردية مع العراق[٣٠].

وعندما عقد مؤتمر القاهرة في آذار ١٩٢١ حول السياسة البريطانية في الشرق الاوسط تم التخلي نهائياً عن فكرة السماح باقامة كُردستان جنوبية منفصلة لصالح الحفاظ عليها بوصفها جزءاً من العراق[٣١].

والحقيقة ان عدم وجود قيادة كردية موحدة ومتفق عليها في كُردستان العراق، والخلافات بين الزعامات القبلية الكُردية المتنافسة ، وعدم قبول أي منها سيادة زعيم آخر منفرد[٣٢]، جعل بريطانيا لا تنظر في حينه للكرد شعباً واحداً له هويته القومية كما فعلت مع الحركة القومية العربية وغيرها، بل استخفت بهم بوصفهم مجموعات متناثرة ذات مصالح متعددة مرتبطة برؤساء الكُرد المتنفذين في كل منطقة من كُردستان العراق[٣٣]. ولكن بريطانيا استمرت من جهة أخرى في محاولتها لتطمين الكُرد وتهدئة مخاوفهم من خلال تصريحات أصدرتها السلطات البريطانية لاسترضاء الكُرد العراقيين بين حين وآخر وكسبهم الى جانب بريطانيا والدولة العراقية الحديثة. وكانت تلك التصريحات ذات صلة بالحركات الكُردية المسلحة من جهة والتغلغل التركي في كُردستان العراق والادعاءات التركية في ولاية الموصل من جهة أخرى.

لم يستتب الامر بسهولة للبريطانيين في العراق عموماً بسبب المقاومة التي واجهها من العرب والكُرد. وبقدر تعلق الامر بالكُرد ففي ١٩١٩ قاد الشيخ محمود حركة مسلحة ضد البريطانيين للاعتراف به حاكماً مستقلاً[٣٤]. وشارك في هذه الحركة أيضاً بعض

---

[30] Sluglett, Op. Cit, PP 117-118.

[31] مكدول ، المصدر السابق ، ص٢٦٥؛ ستةلام ناوخؤش، هؤكارةكانى لكاندنى ويلايةتى موسلّ به عيراقى عةرةبيةوة (عوامل الحاق ولاية الموصل بالعراق العربي)، چاپى يةكةم، چاپخانةى ژيان، هةولێر، ٢٠٠٠، ل١٠٧–١٠٨.

[32] Sluglett, Op. Cit, PP 117-116.

[33] غانم محمد الحفو وعبدالفتاح علي البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١± ١٩٥٨، مطبعة وزارة التربية، أربيل، ٢٠٠٥، ص ١٢.

[34] PRO, Fo, 371/5070, From Civil Commissioner, Baghdad, 27th Nov.

العشائر في كُردستان ايران مثل هورامان و مريوان[٣٥]. وقد كبدت تلك الحركة البريطانيين خسائر كبيرة في الارواح والمعدات، لكن البريطانيين تمكنوا في النهاية من القضاء على الحركة ودخول السليمانية في ٢٠ حزيران ١٩١٩[٣٦]. وتم نقل الشيخ محمود الى بغداد حيث حكمت عليه محكمة عسكرية بالاعدام رمياً بالرصاص، غير أن السلطات البريطانية أبدلت الحُكم الى النفي لمدة عشر سنوات خوفاً من قيام حركة مسلحة جديدة، فنفي الشيخ محمود مع صهره الى الهند حيث بقي لغاية سنة ١٩٢٢[٣٧].

وإلى جانب حركة الشيخ محمود الحفيد في منطقة السليمانية أشعلت عشيرة كويان الكُردية[٣٨]، انتفاضة ضد البريطانيين في منطقة زاخو في ربيع ١٩١٩ حيث هاجمت مجموعة من أفراد هذه العشيرة في ٤ نيسان ١٩١٩ فصيلاً بريطانياً وقتلت الضابط السياسي البريطاني الكابتن (النقيب) بيرسون، وانتفضت العمادية وعشائرها، وكذلك البارزانيون بقيادة الشيخ أحمد البارزاني[٣٩]، وقتلوا بعض الضباط السياسيين البريطانيين لكن قوات بريطانية أرسلت الى المنطقة وقمعت

شمزيني، المصدر السابق، ص١٥٧؛ بشير حوسيّن سەعـــدى، پەيام له ميّژووى نەتـــەوەى (رسالة في تاريخ الامة الكُردية) چاپخانەى دارا، هەوليّر، ١٩٩٧، ل٨٤.

[35] سروه أسعد صابر، كوردستان من بداية الحرب العالمية الاولـــى الى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤±١٩٢٦، مؤسسة موكريانى للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١، ص ١٩٩.

[36] للـــتفاصيل عن الحركة، ينظر: المصدر نفسه، ص١٩٧–٢٠١؛ الحاج، المصدر السابق، ص١٠٣± ١٠٥.

[37] الحاج، المصدر السابق، ص ١٠٥، منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣١٢؛ شيّخ له تيفى حەفيد، ياددداشتەكانى شيّخ له تيفى حەفيد (مذكرات الشيخ لطيف الحفيد) چاپى يەكەم ، ب.ش، ١٩٩٥، ل٨٨.

[38] گوّيان : عشيرة كُردية كبيرة، يعيشون في المناطق الجبلية الوعرة في شرق جبال (جودي) في كُردستان تركيا وعلى حدود قضاء زاخو في كُردستان العراق، ثارت بوجه قوات الاحتلال البريطاني بقيادة زعميهم حسو دينو وهو الذي قتل الحاكم السياسي البريطاني في المنطقة. ينظر: ميّجەر نوّئيل، سەرنجدانيّكى بارودوّخى كورد (نظرة في الوضعية الكُردية)، وەرگيّرانى: صديق صالح، چاپخانەى سەركەوتن، سليّمانى، ٢٠٠١، ل٢١.

[39] الشيخ احمد البارزاني: هو الشيخ أحمد بن الشيخ محمد البارزاني وشقيق الملا مصطفى البارزاني ولد سنة ١٨٩٢، وفي أعقاب اعدام شقيقه الاكبر الشيخ عبدالسلام على يد الاتراك سنة ١٩١٤ تولى زعامة العشيرة، شارك مع الزيباريين في قتل الحاكم السياسي لمدينة عقرة الكابتن سكوت، وقاد الحركة المسلحة في ١٩٣١± ١٩٣٢، حيث نفي على أثرها الى جنوب العراق، توفي سنة ١٩٦٩. ينظر : مير بصري ، أعلام الكُرد، لندن، ١٩٩١، ص ٣٩.

الانتفاضة بقوة[٤٠]. كما انتفضت عشائر عقرة وقتلت النقيب سكوت والنقيب بيل، وفي كفري ثارت عشيرة (دلو) بقيادة زعيمها ابراهيم خان، والمساندة للشيخ محمود، وتمكنت من قتل حاكمها السياسي وانزال العلم البريطاني[٤١]. وقد عكست هذه الانتفاضات نفور الكُرد من الاحتلال البريطاني وسياسات سلطات الاحتلال، وربما كان للدعايات التركية أثرها في قيام تلك الانتفاضات أيضاً لاخراج البريطانيين من ولاية الموصل حسب بعض المصادر[٤٢]. ومهما يكن فان البريطانيين لم يترددوا في استخدام اساليب القمع كلها ضد تلك الحركات وتشديد سيطرتهم على المنطقة، وهذا عندما اندلعت ثورة العشرين ١٩٢٠ الوطنية في العراق كان اشتراك الكُرد محدوداً فيها لاسيما بعد أن بذل البريطانيون جهدهم لابقاء كُردستان بعيدة عن أحداث وتطورات الثورة في وسط وجنوب العراق.

بعد اخماد ثورة العشرين قررت بريطانيا تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠، كما سنوضح ذلك لاحقاً. وجاء هذا القرار بعد أقل من شهرين من عقد معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠ التي أشارت الى حق الكُرد في حكم ذاتي في جنوب شرق الاناضول وانضمام الكُرد في ولاية الموصل (وكانت تشمل في آواخر العهد العثماني الوية الموصل وكركوك والسليمانية والاقضية والنواحي التابعة لها) الى تلك الدولة الكُردية ذات الحكم الذاتي. وبالرغم من أن بنود معاهدة سيفر لم تجد طريقها الى التنفيذ ((إلا أن تأثيرها على سكان ولاية الموصل كان هائلاً))[٤٣]. ولذلك إرتأى المندوب السامي البريطاني في العراق بيرسي كوكس[٤٤]. إصدار بيان رسمي عند

---

[40] منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣٠٨-٣٠٩؛ ولمزيد من التفاصيل، ينظر: عبدالمنعم الغلامي، ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩-١٩٢٠، ج١، بغداد، ١٩٦٦، ص٣٦-٥٧؛ بيل، المصدر السابق، ص٢١٨-٢٢٧.

[41] الغلامي، المصدر السابق، ص٧٥-٨٢؛ الحفو والبوتاني، المصدر السابق، ص١٣؛ الحاج، المصدر السابق، ص١١٤.

[42] Sluglett, op. Cit., P. 117.

[43] لوكتيز، المصدر السابق، ص٥٧.

[44] هو السير بيرسي زكريا كوكس، ولد سنة ١٨٦٤، ضابط ودبلوماسي بريطاني، التحق بخدمة حكومة الهند سنة ١٨٨٤، وقضى من ١٨٩٦±١٩١٤ في منطقة الخليج، حيث شغل في نيسان ١٩٠٤ منصب المقيم البريطاني السياسي في الخليج، ثم أصبح الضابط السياسي لحملة الاحتلال البريطاني للعراق، ثم شغل منصب الوزير

تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة لتبديد مخاوف الكُرد من احتمال الحاقهم بالحكومة الجديدة في بغداد. وأوضح المندوب السامي في ذلك البيان استعداده لان يقترح على مجلس الدولة العراقية الجديد (اي الحكومة) تاليف لواء كردي مركزه في دهوك يكون تحت سيطرة معاون متصرف بريطاني ويعين فيه موظفون كرد وكذلك عرب ممن يعرفون اللغة الكُردية ويرضى عنهم الكُرد. أما ادارة اربيل وكوية وروانذز فسيدبر المندوب السامي البريطاني امر اشراك الضباط البريطانيين في ادارتها ويعطي تعهداً بمراعاة رغبات الاهالي في امر تعيين موظفي الحكومة. وتعامل السليمانية معاملة متصرفية يحكمها متصرف شورى على ان يعين من طرف المندوب السامي البريطاني، وأن يلحق به مستشار بريطاني. وريثما يتم تعيين المتصرف يقوم الحاكم السياسي البريطاني مقامه، ويخول المتصرف من السلطات ما يوافق عليه المندوب السامي بعد استشارة المتصرف ومجلس الدولة. ويكون القائمقامون في الوقت الحاضر بريطانيين، على أن يحل محلهم عناصر من الاكراد حينما يتوفر رجال أكفاء لهذه الغاية[٤٥]

وافق الكُرد في لوائي الموصل وأربيل على البيان المذكور فاصبحوا رعايا عراقيين، بينما رفض الكُرد في السليمانية باتفاق الاراء الحاقهم بحكومة العراق، وبذلك بقيت السليمانية تحت اشراف الادارة البريطانية المباشرة التي كانت ممثلة في حاكم سياسي بريطاني مسؤول أمام المندوب السامي البريطاني يعاونه مجلس منتخب[٤٦].

إن المدة الزمنية الواقعة بين صدور بيان المندوب السامي البريطاني المشار اليه وأواسط ايلول ١٩٢٢ شهدت مزيداً من الصعوبات بالنسبة للبريطانيين في كُردستان العراق. فمع بدء تحقيق مصطفى كمال والوطنيين الاتراك الانتصارات في تركيا، بدأ

البريطاني المفوض في ايران للفترة ١٩١٨±١٩٢٠، وبعدها عاد للعراق ليصبح المندوب السامي البريطاني في العراق ١٩٢٠±١٩٢٣، توفي سنة ١٩٣٧. ينظر: سيف الدين، المصدر السابق، ص٧٩.

[45] راجع نص بيان المندوب السامي البريطاني في: عبدالرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ط٧، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٠٣±٣٠٤.

[46] الحسني، تأريخ العراق،ج٣، ص٣٠٤؛ م.س. لازاريف، المسألة الكُردية ١٩١٧± ١٩٢٣، ترجمة : عبدي حاجي، ط١، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١، ص٢١٩.

الكماليون محاولاتهم لاستغلال المشاعر الكُردية المضادة للبريطانيين بما يضمن إعادة ولاية الموصل الى تركيا، وإضعاف خصومهم البريطانيين في العراق. وكان الكُرد المناوئون لبريطانيا بدورهم بحاجة الى دعم تركي في مواجهة بريطانيا، وبعد التنسيق بين الجانبين وصلت الى رواندز مفرزة تركية في آيار ١٩٢١، وبدأت بالتعاون مع العشائر الكُردية المناوئة للبريطانيين باعمال عسكرية ضد القوات البريطانية في تموز ١٩٢١، ومنها عشائر السورجي وخوشناو. وقد ثبت الكماليون أقدامهم في رواندز التي شكّلوا فيها حكومة كردية، او مايسمى (المجلس المللي) وكانت عشائر أخرى تغلي بالثورة مثل بشدر وبلباس وآكو وقامت بشن هجمات على رانية في آب ١٩٢١ بدعم من القوات التركية. ولم يلبث الكماليون أن عزّزوا وجودهم في كُردستان العراق حيث عينوا في ١٧ آذار ١٩٢٢ رمزي بك أحد مبعوثيهم قائمقاماً على رواندز، التي وصلها في نهاية آيار ١٩٢٢[٤٧]. وأكد لأهلها أن إمدادات عسكرية تركية ستصل عما قريب للاستيلاء على مناطق كركوك وأربيل والسليمانية. ثم وصل العقيد التركي علي شفيق الملقب بـ (أوزدمير) الى رواندز في حزيران ١٩٢٢ ((الذي كان يشيع بين الاهلين ان واجبه استعادة كل ولاية الموصل بالقوة))[٤٨]، وكانت هناك محاولات لإثارة المشاعر الدينية للكرد ضد البريطانيين وملك العراق فيصل الأول (١٩٢١–١٩٣٣) الذي جرى تنصيبه على العرش منذ ٢٣ آب ١٩٢١[٤٩].

وفي منطقة السليمانية كانت الامور تنذر بالخطر للبريطانيين، فبعد فشل القوات البريطانية في استرداد رانية واندحارها على يد أوزدمير في نهاية آب ١٩٢٢، قررت بريطانيا في الاسبوع الاول من أيلول ١٩٢٢ إجلاء البريطانيين والموظفين غير الكُرد كافة من السليمانية جواً، وعهدت إدارة اللواء الى مجلس منتخب وتم تعيين الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود، رئيساً لمجلس السليمانية[٥٠]. ولكن سرعان ما

---

[47] المصدر نفسه، ص٢٢٠.

[48] سي. جي. ادموندز، كُرد و ترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط٢، اربيل، ١٩٩٩، ص٢٢٢.

[49] صابر، كُردستان، ص٢٣٤±٢٣٦؛ لازاريف ، المصدر السابق، ص٢٢٠.

[50] ادموندز، المصدر السابق، ص٢٣٤؛ كريس كوچيّرا، ميّژووى كورد لەسەدەى نوّزده و بيستدا، (تاريخ الكُرد في قرني التاسع عشر والعشرين) وەرگيّرانى، محمد رەيانى، چاپى دووەم، تاران، ١٣٦٢، ل١١٦.

اتضح ان الشيخ محمود هو الخيار المنطقي والمرغوب فيه بوصفه قائداً. وفي أواسط أيلول أعيد الشيخ محمود من منفاه ليتولى رئاسة مجلس السليمانية الذي عهد اليه مهمة منع الاتراك من دخول مدينة السليمانية وطردهم من اللواء، وفور اعادته الى السليمانية ركز الشيخ محمود اهتمامه على اقامة مملكة كردية، إذ اقنع بعض الزعماء المحليين للاعتراف به رئيساً لكُردستان مستقلة، وطالب بضم المناطق الواقعة خارج لواء السليمانية[٥١]. ومن ثم شكل وزارة كردية في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٢[٥٢].

وفي مثل هذه الظروف لم يبخل البريطانيون على الكُرد بالوعود حول منحهم حكماً ذاتياً داخلياً رغبة منهم في إضعاف حركة الشيخ محمود وجذب أكثر ما يمكن من الكُرد الى جانبهم. وانطلاقاً من ذلك، وبهدف التأثير أيضاً في المفاوضات التي كانت جارية في لوزان آنذاك، كما سبقت الاشارة، صدر في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٢، بيان بريطاني– عراقي مشترك جاء فيه ((تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وحكومة العراق بحق الاكراد القاطنين داخل الحدود العراقية في تكوين حكومة كردية ضمن تلك الحدود وتأملان بأن تتوصل العناصر الكُردية المختلفة فيما بينها، وبسرعة قدر الامكان، الى اتفاق حول الشكل الذي ستتخذه حكومتهم والحدود التي ستمارس ضمنها اختصاصاتها، وترسل هذه العناصر الى بغداد ممثلين مسؤولين عنها لمناقشة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين العراقية والبريطانية))[٥٣].

إن طموحات الشيخ محمود الحفيد، ولقاءاته مع الضباط الاتراك، بمن فيهم اوزدمير نفسه، في كانون الثاني و آذار ١٩٢٣ دفعته الى مناقشة الاستيلاء المزمع على كركوك وكويسنجق. وعندما علمت السلطات البريطانية بهذه اللقاءات

---

[51] مكدول، المصدر السابق، ص٢٥٨.

[52] الحسني، تأريخ العراق، ج٣، ص٣٠٦–٣٠٧؛ سەعدى، المصدر السابق، ص٨٦، حەفيد، المصدر السابق، ص٨٩. للتفاصيل عن أسماء الوزراء ينظر: صابر، كُردستان، ص٢٤٢.

[53] منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣٢٤؛ Sulglett, OP. Cit., PP. 120–121.؛ شەمزينى، المصدر السابق، ص١٦٢.

استدعته مرة اخرى إلا أنه رفض ذلك. وإثر رفضه اعلنت بريطانيا تعليق ادارته للسليمانية في ٢٤ شباط ١٩٢٤ وأمرته بمغادرة المدينة في ١ آذار، ثم قامت الطائرات البريطانية بقصف المدينة التي غادرها الشيخ محمود واتباعه[٥٤]. ومن جهة أخرى أعاد البريطانيون احتلال رواندز في ٢٢ نيسان ١٩٢٣، حيث سلمهم الاتراك المدينة دون مقاومة، وخضع الوجهاء المحليون وزعماء العشائر للاوامر الصادرة عن المتصرف باسم المندوب السامي البريطاني[٥٥]. ثم توجهت القوات البريطانية جنوباً فدخلت السليمانية في ١٦ آيار ١٩٢٣ وظلت العمليات العسكرية قائمة بوجه عام حتى تموز ١٩٢٣ حيث ظل الشيخ محمود الذي كان مرابطاً في الجبال على الحدود الايرانية يقلق البريطانيين في المنطقة طيلة الوقت. وفي غضون ذلك كان قد نشر في نيسان ١٩٢٣ البروتوكول الذي يحدد مدة نفاذ المعاهدة العراقية– البريطانية لسنة ١٩٢٢ بأربع سنوات، فاصبح من الواضح ان السياسة السابقة القائمة على حكم السليمانية حكماً مباشراً من قبل المندوب السامي البريطاني لم تعد ممكنة. ولذا قدم البريطانيون خطة، بعد الاتفاق عليها مسبقا مع الحكومة العراقية، مفادها اخضاع المناطق الكُردية للحكومة في بغداد على أساس نظام السيطرة المشتركة[٥٦].

وقد بدأت الحكومة العراقية استعداداتها لدمج السليمانية تحت ادارتها، فزارها رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعدون في ٢٩ آيار ١٩٢٩، بصحبة وزير الداخلية ومتصرف بغداد والمستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية حيث اجتمعوا برؤساء العشائر ووجهاء اللواء. وقد اكتشف السعدون عدم قبول الكُرد في هذا اللواء ممارسة أية سلطة عليهم من الحكومة العراقية. ولذا تم اقتراح اقامة مجلس اداري كردي برئاسة رئيس كردي لادارة السليمانية، وان يتم استخدام اللغة الكُردية بشكل رسمي، وان يصبح لواء السليمانية احد الالوية العراقية مع

---

[54] مكداول، المصدر السابق، ص٢٥٩؛ حاج المصدر السابق، ص١٠٨.

[55] منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣٢٦؛ كۆچيرا، المصدر السابق، ص١٢٦.

[56] منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣٢٧.

تخصيص مالية له اسوة بالالوية العراقية الاخرى[٥٧]. وهكذا تم تشكيل مجلس كردي محلي لادارة السليمانية مؤقتاً، لكن الشيخ محمود لم يلبث ان عاد الى المدينة ودخلها منتصراً في ١١ تموز ١٩٢٣ بعد ان سحب البريطانيون قواتهم منها[٥٨].

عندما عاد الشيخ محمود الى السليمانية في ١١ تموز ١٩٢٣ عقد مجلس الوزراء العراقي في اليوم نفسه جلسة خاصة للمذاكرة في امر المنطقة الكُردية، واصدر البيان الاتي: ((ان الحكومة لا تنوي تعيين موظفين عرب في الاقضية الكُردية ما عدا الموظفين الفنيين. ولا تنوي اجبار سكان الاقضية الكُردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية، وان تحفظ، كما يجب، حقوق السكان والوظائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة))[٥٩]. لقد تم اعداد هذا البيان، بتنسيق بين السلطات البريطانية والحكومة العراقية، في وقت كانت انتخابات المجلس التأسيسي، الذي سنأتي على ذكره لاحقاً، قائمة آنذاك ولئلا تواجه الحكومتان صعوبة في كُردستان في هذا المجال. أما الشيخ محمود فقد أسس حكومة كُردستان من جديد ونظم ادارة السليمانية وأصدر صحيفة (ئومێدی ئیستقلال± أمل الاستقلال) كما أصدر طوابع خاصة بالحكومة الكُردية[٦٠]. وقد استمرت هذه الحكومة حتى آواخر تموز ١٩٢٤ عندما تم اخضاع السليمانية من لدن القوات العراقية، وبدعم من القوة الجوية البريطانية[٦١]. وقد تأسست في المدينة ادارة مفككة تابعة للحكومة العراقية، واتفق على بقائها تحت سيطرة المندوب السامي المباشرة حتى عودة الحياة الى مجاريها. وفي ٣٠ أيلول ١٩٢٤ طلب رئيس الوزراء العراقي من نائب المندوب السامي البريطاني ان تقوم الحكومة العراقية بتعيين متصرف السليمانية والتسرع في توسيع نطاق الاشراف تدريجياً. وهكذا خنقت الدولة الكُردية في مهدها، وكانت التنافس التقليدي بين العشائر الكُردية عاملاً

---

[57] صابر، كُردستان، ص ٢٤٩.

[58] منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٣٢٧؛
Ernest Main, Iraq from Mandate to Independence,London,1935,P.

[59] الحسني تأريخ العراق ، ج٣، ص٣٠٨؛ كوّچيرا، المصدر السابق، ص١٣٠-١٣١.

[60] صابر، كُردستان، ص٢٥٠.

[61] Main, OP. Cit., P. 136.

مساعداً في هذا الانهيار فقد قاتلت بعض العشائر الكُردية الى جانب بريطانيا لاخماد حركة الشيخ محمود[٦٢]، الذي واصل عملياته المسلحة ثم دخل في مفاوضات مع البريطانيين والحكومة العراقية انتهت بالتوصل الى اتفاق في ١٩٢٧ الذي انهى حركته المسلحة.

إن تصميم بريطانيا والحكومة العراقية على القضاء على حكومة الشيخ محمود في السليمانية جاء في وقت احتدم فيه الخلاف بين البريطانيا، بوصفها دولة منتدبة على العراق، وتركيا التي ادعت بعائدية ولاية الموصل لها[٦٣]. ولما كان الكُرد يشكلون النسبة الاكبر من سكان الولاية[٦٤]. فان كلا من بريطانيا و تركيا سعت الى كسب الكُرد الى جانبها من خلال التصريحات والوعود ولكن دون تنفيذها في النهاية. كما أن بريطانيا تابعت في هذه الفترة تشجيع ورعاية القومية الكُردية بهدف تقويتها بوجه فكرة الوحدة الاسلامية، التي كانت الحكومة التركية تروجها بين الكُرد في ولاية الموصل منذ بداية عشرينات القرن العشرين، فضلاً عن تركيز الصحافة العراقية على تذكير الكُرد بجرائم واجراءات الاتراك ضدهم وضد تطلعاتهم[٦٥].

بعد اخفاق بريطانيا وتركيا في التوصل الى حل لمشكلة الموصل عن طريق مفاوضات ثنائية، وضمن مدة (٩) أشهر حسب معاهدة لوزان لسنة ١٩٢٣، تقرر احالة المشكلة الى عصبة الامم التي قررت في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء لاستقصاء الحقائق في المنطقة[٦٦]. وقد قامت اللجنة بدراسة جميع

---

[62] لازاريف، المصدر السابق، ص٢٢٢–٢٢٣.

[63] راجـــع تفاصيل مشكلة الموصل في: حسين، مشكلة الموصل؛ سيف الدين، المصدر السابق، ص١٥٩–٢٥٩.

[64] اتفقت تقديرات الضباط البريطانيين، حول سكان ولاية الموصل في سنة ١٩٢١، وكذلك احصاء النفوس العراقي لسنة ١٩٢٢±١٩٢٤، واحصاء النفوس التركي الذي قدم الى مؤتمر لوزان حول هذه النقطة، ويمكن مراجعة تفاصيل الارقام في: حسين مشكلة الموصل، ص ٨٢؛ لازاريف، المصدر السابق، ص٣٠٧–٣٠٨؛ ناوخوش، المصدر السابق، ص٨٠.

[65] سيف الدين، المصدر السابق، ص٢٧٢–٢٧٣.

[66] تألفت اللجنة من بول تلكي، وهو جغرافي مشهور ورئيس وزراء سابق للمجر (هنكاريا)، و آي. ئيف. فرسن، وزير السويد المفوض في بخارست، و أ. بولس، وهو عقيد متقاعد من الجيش البجيكي. ينظر: حسين مشكلة الموصل، ص٥٤؛ جرجيس فتح الله ، يقظة الكُرد، تاريخ سياسي ١٩٠٠± ١٩٢٥، أربيل ٢٠٠٢، ص٤٦٣–٤٦٤.

الوثائق المتعلقة بالمشكلة كما زارت المنطقة لاستطلاع آراء سكانها، وانجزت كتابة تقريرها في ١٦ تموز ١٩٢٥[٦٧]. وأوصت اللجنة في تقريرها بالحاق ولاية الموصل الى العراق مع التأكيد على بقاء هذه المنطقة المتنازع عليها. تحت وصاية عصبة الامم لفترة محددة بخمس وعشرين سنة، وكذلك النزول عند رغبات الكُرد بتعيين موظفين منهم لادارة بلادهم ولتولي امور القضاء فيها وللتدريس في معاهدها، وان تكون اللغة الكُردية هي اللغة الرسمية في كل هذه الفروع من الادارة[٦٨].

واجتمع مجلس عصبة الامم لدراسة تقرير لجنة التحقيق الدولية في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥. وقد اقر المجلس توصيات لجنة التحقيق بخصوص الحاق ولاية الموصل بالعراق، مع دعوة بريطانيا لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب البريطاني على العراق لمدة خمس وعشرين سنة، وكذلك دعوة الحكومة العراقية لأن تقدم للمجلس التدابير الادارية لتأمين الضمانات للكرد، ودعوة الحكومة البريطانية لأن تطبق توصيات اللحنة الخاصة[٦٩]. واستناداً الى ذلك تم عقد معاهدة عراقية–بريطانية جديدة وافق عليها مجلس النواب العراقي في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦، والبرلمان البريطاني في ١٨ شباط ١٩٢٦[٧٠].

وبعد موافقة مجلس النواب العراقي على المعاهدة بثلاثة أيام القى رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعدون خطاباً أمام ذلك المجلس في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ جاء فيه "لا يمكن لهذه الامة ان تعيش ما لم تمنح كل العناصر العراقية حقوقها ... ان مصير تركيا يجب ان يكون عبرة ويجب ان لا نعود الى السياسة السابقة التي اتبعتها الحكومة العثمانية من قبل. يجب ان نعطي للاكراد حقوقهم. يجب ان يكون موظفوهم منهم

---

[67] يمكن مراجعة النص الكامل للتقرير في: فتح الله ، المصدر السابق، ص٤٦٣± ٤٧٤.

[68] المصدر نفسه، ص٦٧٠؛ لومبورن، المصدر السابق، ص٣٠.

[69] حسين، مشكلة الموصل، ص١٧٣–١٧٤. ويراد بالتوصيات الخاصة الواردة في التقرير تلك التي تخص اجراءات استتاب السلام في داخل الولاية وتهدئة السكان، وحماية الاقليات غير المسلمة والتدابير التجارية. ينظر: فتح الله ، المصدر السابق، ص٦٧١–٦٧٤.

[70] حسين، مشكلة الموصل، ص١٧٨.

انفسهم، ويجب ان تكون لغتهم اللغة الرسمية، كما يجب ان يتعلم أطفالهم لغتهم في المدارس. انه من الواجب علينا ان نعامل العناصر كافة، سواء كانوا مسلمين ام مسيحيين، بالعدل واعطائهم حقوقهم كافة"[٧١].

في ٢ آذار ١٩٢٦ أرسلت الحكومة البريطانية رسالة الى سكرتير عام عصبة الامم حول المعاهدة العراقية– البريطانية لسنة ١٩٢٦، وارفقت برسالتها مذكرة تناولت ادارة المناطق الكُردية في العراق، استشهدت فيه ايضاً بخطاب السعدون اعلاه امام مجلس النواب العراقي، والخطاب الذي القاه المندوب السامي البريطاني في حفل توقيع المعاهدة الجديدة والذي قال فيه ان غرض الحكومة العراقية يجب ان يكون تشجيع الكُرد على الفخر بكرديتهم. كما استشهدت المذكرة بخطاب الملك فيصل الأول في المأدبة نفسها حيث قال "ان من واجبات العراقي الصادق تشجيع اخيه الكُردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي"[٧٢].

وجرت مفاوضات بين بريطانيا و تركيا اعترفت الاخيرة فيها ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق، وتم بعد ذلك توقيع معاهدة بريطانية± تركية± عراقية في ٥ حزيران ١٩٢٦ وبذلك تمت تسوية مشكلة الموصل.

يتضح لدينا من الصفحات القليلة السابقة ان الكُرد تطلعوا الى اقامة دولة كردية بعد الحرب العالمية الأولى متأثرين في ذلك بوعود الحلفاء حول حق الشعوب في تقرير المصير. وقد حصل الكُرد على وعد في معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠ بدولة كردية، لكن مصالح وسياسات بريطانيا من جهة، وتفرق الكُرد وعدم وجود قيادة كردية قوية وموحدة من جهة اخرى، احبط آمال الكُرد. ومع ان التصريح العراقي± البريطاني في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٢ وعدهم بحكم ذاتي ضمن الدولة العراقية، إلا أن ذلك لم يتحقق، واختزل أخيراً في بيان مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز ١٩٢٣ وفي تقرير اللجنة الخاصة بتسوية مشكلة الموصل في ١٩٢٥ إلى تعهدات احترام رغبات الكُرد بخصوص استخدام لغتهم الكُردية وتعيين موظفين منهم في مناطقهم.

---

[71] مكدول ، المصدر السابق، ص٢٧٤؛ شمزيني، المصدر السابق، ص ١٦٦؛ Sulglett, OP. Cit., P. 186.

[72] حسين، مشكلة الموصل، ص ١٧٩± ١٨٠.

ومنذ ذلك الحين بقيت مطالب الحركة القومية الكُردية في العراق الملكي والعراق الجمهوري متركزة اساساً على ضرورة احترام تلك التعهدات، وتحسين الأوضاع والخدمات في كُردستان العراق ومنح المنطقة حكماً ذاتياً في إطار الدولة العراقية.

الفصل الأول

الحياة النيابية في العراق
١٩٢٥-١٩٤٥

المبحـــث الأول: بدايات الحياة النيابية في العراق العثماني

المبحث الثاني: قيام النظام البرلماني في العراق الملكي

المبحث الثالث: سمات الحياة النيابية بين ١٩٢٥±١٩٤٥

المبحث الأول

بدايات الحياة النيابية
في العراق العثماني ١٨٧٦±١٩١٤

يرجع عهد العراقيين بالتجربة البرلمانية الى العقود الاخيرة من عهد السيطرة العثمانية. فبعد جلوس السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦±١٩٠٩) على كرسي السلطنة في ٦ أيلول ١٨٧٦ بنحو شهرين أصدر ذلك السلطان أمراً سامياً (إرادة سنية) في ٢ تشرين الثاني ١٨٧٦ بتنظيم برلمان (مجلس عمومي) يتكون من مجلسين هما مجلس النواب (المبعوثان) ومجلس الأعيان[٧٣]. وفي ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ تم اعلان اول دستور (قانون أساسي عثماني) تحت ضغط دعاة الاصلاح[٧٤]، وفي مقدمتهم مدحت باشا[٧٥]، ولذلك سُمي ذلك الدستور بـ (دستور مدحت)[٧٦]. وقد فصّل ذلك الدستور في اختصاصات البرلمان العثماني وكيفية الانتخاب وغير ذلك من أمور الدولة العثمانية وتشكيلاتها[٧٧].

وبموجب دستور عام ١٨٧٦ كان أعضاء مجلس الأعيان يُعينون من لدن السلطان، على ان لا يقل عمر العضو عن أربعين سنة، وتكون العضوية في مجلس

---

[73] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٢٨؛ رعد ناجى الجدة، التطورات الدستورية في العراق، ط١، مطبعة الزمان، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢١٩.

[74] صالح جواد كاظم وآخرون، النظام الدستوري في العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، د.م، ١٩٨٠، ص٢.

[75] هو مدحت بن الحاج حافظ محمد أشرف ولد سنة ١٨٢٢ في أستانبول، ونشأ نشأة دينية. ونظراً لاخلاصه في الشؤون الادارية فقد تدرج في الوظائف الحكومية حيث ترقى في سنة ١٨٦٠ الى رتبة الوزير، وأصبح والياً على العراق بين ١٨٦٩-١٨٧٢. ينظر: محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٤٧-٦٠.

[76] Robert Devereux; The first Ottoman Consotitutional Period, 2nd Edition Baltimore , 1964, P. 15.

[77] بخصوص نص هذا الدستور بالعربية يُنظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص٢٥٧±٢٧٨.

الأعيان مدى الحياة[٧٨]، أما أعضاء مجلس النواب فقد تم تحديده على أساس نائب واحد (مبعوث) من كل ٥٠,٠٠٠ نفس من ذكور التبعة العثمانية، حسبما جاء في المادة (٦٥) من الدستور. أما المادة (٦٦) منه فقد نصت على أن "أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب في قانون مخصوص"[٧٩]. أما من حيث التطبيق الفعلي فكان الأمر مختلفاً، ففي الدورة الأولى لمجلس النواب (المبعوثان) كان هناك مندوب واحد عن كل(٨٢٨٨٢) من الذكور في الولايات الاوروبية من الدولة العثمانية، ومندوب واحد عن كل (١٦٢١٤٨) من الذكور في ولايات الاناضول، ومندوب واحد عن كل (٥٠٥٠٠٠) من الذكور في الولايات العثمانية في شمال أفريقيا (تونس وليبيا)[٨٠].

عرفت هذه المرحلة باسم (المشروطية) وذلك في محاولة للقضاء على نظام الحكم المطلق القائم آنذاك، وأن يكون حكم السلطان العثماني مشروطاً ومرهوناً بمراعاة القيود المقررة في الدستور، وقد سرت أحكام الدستور على الولايات العراقية (وهي يومئذٍ ولايتا بغداد والبصرة)باعتبارها أجزاء من الدولة العثمانية[٨١].

لم يكن أعضاء مجلس النواب (المبعوثان) ينتخبون من لدن أبناء الشعب مباشرة، بل كان ذلك يتم عن طريق المجالس البلدية في مراكز الولايات والسناجق (الالوية)، وكانت الدولة العثمانية هي التي تحدد نسب مبعوثي كل ولاية[٨٢].

وهكذا فان هذه الانتخابات التي جرت لاول مرة في تأريخ الدولة العثمانية لم تكن انتخابات بالمعنى الدستوري الصحيح، ويرجع سبب ذلك الى عدم وجود قانون انتخابي خاص بانتخابات أعضاء مجلس المبعوثان[٨٣].

78~عصمت برهان الدين عبدالقادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (١٩٠٨-١٩١٤)، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٢٨.

79~الحصري، المصدر السابق، ص٢٦٧.

80~Stanford J. Shaw & Ezel K. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Cambridge University Press, 1977, Vol. 2. P 181.

81~عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، كلية الأداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٥" محمد مظفر الأدهمي، (الحركة البرلمانية العثمانية في العراق)، مجلة آفاق عربية، العدد (٦)، بغداد، شباط ١٩٧٧، ص٢٢. ومن الجدير بالذكر ان الموصل كانت تابعة انذآك لولاية بغداد.

82~جاسم محمد العدول، "الموصل في العهد الحميدي" في موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، الموصل، ١٩٩٢، ص٩٥.

واستناداً الى ما سبق فقد تم انتخاب مبعوثي العراق للدورة الانتخـابية الاولى وهم ثلاثة نواب عن ولاية بغداد وهم، عبد الرحمن وصفي ال شريف، وعبدالرزاق أفندي، ومناحيم دانيال، وعن ولاية البصرة عبدالرحمن أفندي الزهير ومحمد أفندي العامر[٨٤].

عقد أول اجتماع للدورة الاولى لمجلس المبعوثان في ١٩ آذار ١٨٧٧ في عاصمة الدولة العثمانية (استانبول) وقد استمرت تلك الدورة لغاية ١٩ حزيران ١٨٧٧[٨٥]. وجرت انتخابات ثانية في شهري ايلول و تشرين الاول سنة ١٨٧٧، وفاز فيها عن ولاية بغداد كل من عبدالرزاق أفندي، ومناحيم دانيال ورفعت بك. وبدأ المجلس بعقد اجتماعاته، إلا أن السلطان عبدالحميد الثاني أعلن عن تعطيل المجلس في ١٤ شباط ١٨٧٨[٨٦]، وقبل أن يكمل دورته الاعتيادية وذلك بسبب إندلاع الحرب التركية– الروسية ١٨٧٧±١٨٧٨، كما علق العمل بالدستور[٨٧].

لكن السلطان عبدالحميد الثاني اضطر الى الرضوخ والانصياع لمطاليب قادة (جمعية الاتحاد والترقي)[٨٨] اثر الانقلاب الذي قامت به الجمعية في ٢٣تموز ١٩٠٨.

---

[83]~محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج١، ط٢، بغداد، ١٩٨٩، ص١٣.

[84]~حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥–١٩٤٦ وموقف الاهالي منها، ط١، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٨٣، ص١٥. بينما ذكر ديفيرو ان عدد النواب العراقيين في هذه الدورة كان ٣ فقط عن بغداد، ينظر : Devereux ; op.cit, P.140

[85]~Shaw, op. cit, P.186.

[86]~جميل، الحياة النيابية، ص١٥. ولمزيد من التفاصيل عن موقف السلطان عبدالحميد الثاني في البرلمان العثماني وظروف تعطيله في شباط ١٨٧٨ ينظر: Shaw, op. cit, P.187؛ محسن حمزة حسن حسين، الأزمة البلقانية ١٨٧٥±١٨٧٨، دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الاوروبية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص٢٥٨±٢٦٣.

[87]~عبدالقادر، المصدر السابق، ص٥٥" كاظم وآخرون، المصدر السابق، ص٢.

[88]~جمعية الاتحاد الترقي: تأسست هذه الجمعية سنة ١٨٨٩، من جانب أربعة طلاب، لم يكن بينهم تركي، كان أحدهم البانياً، والآخر جركسي، والاثنان الأخران كرديان، وكان هدفهم تغيير الإدارة العثمانية وإبعاد السلطان عبدالحميد الثاني عن الحكم، والاتيان بنظام جديد وسلطان عادل ينظر الى جميع الأقوام العثمانية بالمساواة. إلا أن قادة هذه الجمعية تم اكتشافهم سنة ١٨٩٢ من جانب رجال السلطان عبدالحميد الثاني، فاضطروا الى اللجوء الى الدول الاخرى، ولكن الجمعية أخذت تنتشر بين صفوف قطاعات مختلفة، حيث استطاعوا سنة ١٩٠٨ القيام بانقلاب على السلطان العثماني الذي اضطر الى الرضوخ لمطالبهم ومن ثم تنحى عن الحكم في السنة التالية. ينظر: عەبدوللاّ عەلياوەيى، كوردستان لە سەردەمى دەولّەتى عوسمانىدا لە ناوەراستى

فاعلن في ٢٤ تموز ١٩٠٨ عن إعادة العمل بالدستور، والبدء بعملية الانتخابات لمجلس المبعوثان، واطلقت حرية الصحافة والمطبوعات، وصدر عفو عام عن السجناء السياسيين و المنفيين، وبذلك دخلت الدولة العثمانية مرحلة جديدة سميت (بالمشروطية الثانية)[٨٩]، وتقرر اجراء الانتخابات في شهري تشرين الثاني وكانون الأول سنة ١٩٠٨[٩٠].

وجرت الانتخابات لمجلس المبعوثان وفق قانون الإنتخابات لأول مرة[٩١]، وتمكنت جمعية الاتحادو الترقي من الحصول على أكثرية مقاعد مجلس المبعوثان وذلك بسبب التأييد الشعبي الواسع الذي كانت تتمتع به في ذلك الوقت[٩٢]، باعتبارها القوة التي استطاعت اعادة الحياة البرلمانية الى الدولة والعمل بالدستور، وكما يقول (الادهمي) انه ((من الصعب القول بان الاتحاديين مارسوا الضغوط والتهديد أثناء هذه الانتخابات، لان الزمن كان في صالحهم))[٩٣]، إلا أن هذا لا يعني أن الاتحاديين لم يتدخلوا في الانتخابات حيث قاموا، ومن أجل ضمان سيطرتهم على الانتخابات والوقوف بوجه أية إجراءات قد تحدث هنا وهناك تجعل النتائج لغير صالح الاتحاديين، بالاشراف على صناديق الاقتراع من خلال ممثليهم الذين كانوا يقومون بمراقبة صناديق الاقتراع وحراستها[٩٤]. فضلاً عن أنهم كانوا يطوفون على المنازل ويسلمون الناخبين من المرحلة الاولى جداول باسماء المرشحين الذين يجب عليهم انتخابهم في المرحلة الثانية، وكان سبب هذه الاجراءات هو

سەدەی نۆزدەوە تا جەنگی یەکەمی جیهانی (كردستان في عهد الدولة العثمانية من منتصف القرن التاسع عشر الى بداية الحرب العالمية الأولى)، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی کوردستان، سلێمانی، ٢٠٠٤، ل١٨٠±١٨٣.

[89] الادهمي، الحركة البرلمانية، ص٢٣.

[90] جاسم محمد العدول "الموصل في العهد الاتحادي" في موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، الموصل، ١٩٩٢، ص١١٣؛ عبدالقادر، المصدر السابق، ص٦٤.

[91] يتألف هذا القانون الصادر في سنة ١٩٠٨، من (٨٣) مادة، وينظر نص القانون في الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص٢٢١-٢٤٢.

[92] توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٠، ص١٠٨.

[93] الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص١٦.

[94] عبدالقادر، المصدر السابق، ص٧٦.

تخوفهم من العناصر المناوئة لهم من الذين تضرروا جراء العهد الجديد ومنافستهم لهم وضمان فوز مرشحيهم[٩٥].

لم يستطع الممثلون الحقيقيون للشعب المشاركة في الإنتخابات ولم يكن الشعب نفسه له القدرة والوعي الانتخابي آنذاك، ولم يتمكن الناخب من الادلاء بصوته بحرية وأن كثيراً من المواطنين أحجموا عن المشاركة في الانتخابات والإدلاء بصوتهم، لتصورهم بانها من أجل التجنيد والسوق الى الخدمة العسكرية[٩٦].

إن الشيء الذي يميز هذه الانتخابات عن سابقاتها، هو انها أجريت وفق قانون انتخابي وفي جوٍ ساد فيه عدم التنافس السياسي والحزبي لقناعة الشعوب المنضوية تحت حكم الدولة العثمانية بأفضلية الاتحاديين دون الآخرين[٩٧]. وفاز عن ولايات العراق الثلاث (بغداد والموصل والبصرة) والالوية التابعة لها، سبعة عشر مبعوثاً وهي النسبة المخصصة لها[٩٨].

بدأ مجلس المبعوثان الجديد اجتماعاته في ١٧ كانون الاول ١٩٠٨[٩٩]. وقد مارست جمعية الاتحاد والترقي سياسة مغايرة لما اعلنته في البداية، فقد تم انتهاج سياسة عنصرية، وحاولت تتريك الاقوام غير التركية من العثمانيين وفرض اللغة التركية عليهم واتباع الحكم المركزي، وكل ذلك انعكس بوضوح في مجلس

---

[95] برو، المصدر السابق، ص١٠٤" نذير، المصدر السابق، ص٨.

[96] العدول، الموصل في العهد الاتحادي، ص١١٣.

[97] الادهمي، الحركة البرلمانية، ص٢٤؛ نبيل عكيد محمود المظفري، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥–١٩٥٨ دراسة تاريخية لدور هم الوطني، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٩.

[98] كان النواب المنتخبون عن ولايات العراق هم إسماعيل حقي بابان والحاج علاءالدين الالوسي وساسون حسقيل عن بغداد، وشوكت رفعت بك ومصطفى نورالدين آل الواعظ عن الديوانية، والحاج عبدالمهدي عن كربلاء، وطالب النقيب واحمد الزهير عن البصرة، ورأفت السنوي وخضر لطفي ومحمد علي الحافظ وداود يوسفاني عن الموصل، وسعيد كركوكي عن السليمانية وعلي مصطفى قيردار وصالح باشا النفطجي عن كركوك، وعبدالمحسن السعدون وعبدالمجيد الشاوي عن العمارة. ينظر: فيصل محمد الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (١٩٠٨–١٩١٤)، الموصل ١٩٧٥، ص٢٤٤–٢٤٥.

[99] العدول، الموصل في العهد الاتحادي، ص١١٤.

المبعوثان، مما ادى الى ظهور انشقاقات وكتل سياسية جديدة ومنها (الحزب الحر المعتدل)[١٠٠]، كما استقال عدد من النواب من جمعية الاتحاد والترقي واسسوا مع نواب الاقوام العثمانية الاخرى مثل حزب (الحرية والائتلاف)[١٠١] في آواخر سنة ١٩١١[١٠٢]. واصبح هذا الحزب جامعاً ومستوعباً لكل المنشقين عن الاتحاديين والمناوئين لهم، لذلك لم يجد الاتحاديون بداً من حل مجلس المبعوثان مخافة ان يؤدي ذلك الى زيادة قوة المعارضة ومن ثم اقصائهم عن الحكم. وأخيراً نجحت مساعيهم، فقد صدرت الارادة السلطانية في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢ بحل المجلس، على ان تجري الانتخابات خلال ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ حل المجلس ليجتمع مجلس المبعوثان الجديد[١٠٣]. تميزت الانتخابات النيابية التي بدأت في آواخر كانون الثاني ١٩١٢، بسمة جديدة وهي أنها كانت أول انتخابات تشهد صراعاً حزبياً منظماً بين جمعية الاتحاد والترقي التي كانت في الحكم وحزب الحرية والائتلاف المعارض. وكانت الاوامر قد صدرت الى الولاة والمتصرفين بضرورة الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة للانتخابات وخاصة بعدما شعر الاتحاديون بتدني شعبيتهم اثر فتح

---

[100] تأسس هذا الحزب عام ١٩٠٩ وقد سعى في تاسيسه بداية الامر النواب العرب الذين كان في نيتهم تأسيس حزب عربي مستقل، غير انهم عدلوا عن فكرتهم لانهم عرفوا ان تشكيل حزب مستقل عن الاتراك يشكل خطراً عليهم لذا تم تشكيل هذا الحزب من جميع العناصر المكونة للدولة العثمانية، ومن ابرز قادته نافع باشا الجابري مبعوث حلب، وصالح باشا التونسي، وعبدالحميد الزهراوي ويوسف شتوان وشكري العسلي من دمشق، ومهدي بك من كربلاء ..وغيرهم، وكان الحزب يدعوا الى الاصلاحات في البلاد العربية، وتأسيس حكم ذاتي في الولايات، وعدم الانفصال عن الدولة العثمانية، ينظر: عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨±١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٠-٢١.

[101] تاسس هذا الحزب في ٨ تشرين الثاني ١٩١١ ومن اشهر مؤسسيه اسماعيل حقي باشا من السليمانية ومصطفى صبري وعبدالحميد الزهراوي ومشير فؤاد باشا والداماد فريد باشا والفريق المتقاعد سليمان باشا والاميرالاي صادق بك، ثم انضم اليهم بعض النواب العرب مثل صبحي علي افندي مبعوث بغداد، وشوكت باشا مبعوث الديوانية، وداود يوسفاني مبعوث الموصل. وكان الحزب يدعو الى الحكم اللامركزي في الولايات العثمانية والقيام باصلاحات في البلاد العربية، وقد استمر نشاط الحزب حتى ١٩١٣ حيث طورد اعضاؤه بعد مقتل شوكت باشا الصدر الاعظم في الدولة العثمانية. ينظر: المصدر نفسه، ص٢١-٢٢.

[102] الادهمي، الحركة البرلمانية، ص٢٥.

[103] فرج، المصدر السابق، ص٣٧.

فرع حزب الحرية والائتلاف في بغداد[١٠٤]، حيث كانت الصحف تتوقع سقوط فرع الاتحاديين في بغداد، لذلك أصدر قادة الاتحاد والترقي اوامرهم السرية بضرورة انتخاب من يريده الاتحاديون، حيث اصدر والي بغداد جمال بك[١٠٥] اوامر بسجن كثير من مختاري الاحياء لانهم لم ينفذوا أوامره لانتخاب اسماعيل حقي بابان الذي كان موالياً للاتحاديين، كما سجن قائمقام القرنة (حمزة أفندي)، عدداً من اعضاء حزب الحرية والائتلاف، فضلاً عن انتشار الجماعات المسلحة في عدد من الاماكن المختلفة تحت حماية الشرطة، والقي القبض على آخرين وتعرضوا للضرب. كما ان عدداً من الناخبين ارغموا على الادلاء بصوتهم قسراً. وحاول والى البصرة سليمان نظيف (١٩١١–١٩١٣) الذي كان موالياً للاتحاديين ان يحول دون فوز طالب النقيب[١٠٦] مرشح حزب الحرية والائتلاف[١٠٧].

كان للصحافة ايضاً دور في هذه الانتخابات، حيث تبنت صحيفة (النجاح) الموصلية الدعاية لمرشحي حزب الحرية والائتلاف، بينما تولت صحيفة (نينوى) الموصلية ايضاً الدعاية لمرشحي الاتحاديين[١٠٨].

ان احدى السمات المهمة التي ظهرت وتبلورت في تلك الفترة هي وضوح فكرة ومفهوم البرلمان وخاصة لدى الصحافة العراقية، فقد عرفت صحيفة (صدى بابل)

---

[104] صدرت الاجازة بتأسيس فرع حزب الحرية والائتلاف في بغداد في كانون الثاني ١٩١٢، وكان الرئيس الاول للحزب شكري فاضل افندي، ومن بين اعضائه محمود نديم الطبقجلي وحمدي الباجةجي وغيرهم. ينظر: غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨± ١٩٢١، ترجمة عطا عبدالوهاب، لندن، ١٩٨٨، ص٨٢.

[105] كان والياً على بغداد بين ١٩١١/٨/٢٦±١٩١٢/٨/١٧، ينظر: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ١٨٦٩–١٩١٧، بغداد، ٢٠٠١، ص٤٢٧.

[106] طالب النقيب بن السيد رجب بن السيد محمد، ولد في البصرة سنة ١٨٧٠، لعب دوراً كبيراً في تأريخ العراق، حيث أصبح متصرفاً للاحساء وأنتمى الى جمعية الاتحاد والترقي، الا انه سرعان ما انقلب عليهم، فشارك في تأسيس حزب الحرية والائتلاف ومن ثم جمعية البصرة الاصلاحية، توفي سنة ١٩٢٩. ينظر: أنعام مهدي علي السلمان، حكم الشيخ خزعل في الاحواز ١٨٩٧–١٩٢٥، دار الكندي، بغداد، ١٩٨٥، ص ١١٥؛ فاروق صالح العمر، طالب النقيب، مجلة آفاق عربية، العدد (٣)، ١٩٨٢، ص١٨.

[107] عبدالقادر، المصدر السابق، ص٨٣.

[108] العدول، الموصل بين العهد الاتحادي، ص١١٧.

مجلس المبعوثان بأنه "مجلس نواب الأمة ومشخصيها الذين تختارهم ليقوموا عنها لدى الحكومة مقامها وبعبارة أخرى هي الامة نفسها"[١٠٩]، ونتيجة لاستعمال الاتحاديين الاساليب العديدة من أجل ضمان فوزهم بالانتخاب، حصلوا على أكثرية ساحقة في مجلس المبعوثان، وقد فاز عن ولايات العراق وسناجقه تسعة عشر نائباً[١١٠]، معظمهم من مرشحي الاتحاديين، باستثناء البصرة التي فاز الائتلافيون فيها، ويعود الفضل في ذلك الى نفوذ طالب النقيب وسطوته فيها، بمعنى ان فوز الائتلافيين في البصرة لايعني انتشار الوعي الدستوري بين اهاليها اكثر من مناطق العراق بقدر ما يعني انتصاراً لنفوذ طالب النقيب شخصياً[١١١].

عقد مجلس المبعوثان اجتماعه الاول في دورته هذه في ٤ آيار ١٩١٢، إلا انها لم تدم كثيراً بسبب الحركة التي قام بها بعض الضباط يوم ١١ حزيران ١٩١٢ وطالبوا ±وهم في الجبال القريبة من العاصمة العثمانية– باستقالة حكومة الاتحاديين وتشكيل حكومة من غير حكومة الاتحاد والترقي، ودعوا الى عدم تدخل الجهات غير الرسمية في شؤون الدولة[١١٢]. وقد صدرت ادارة سلطانية في ٧ آب ١٩١٢ بخصوص حل مجلس المبعوثان[١١٣]. وقد حاول الاتحاديون في المجلس عرقلة عملية حله باعتبارها خطوة غير دستورية، لكن الوزارة الجديدة الحيادية التي تشكلت برئاسة أحمد مختار لم تعبأ بها وأصرت على تنفيذها[١١٤].

أصدرت الوزارة أوامرها باجراء الانتخابات في اوائل شهر آب، لكي يتم انتخاب المبعوثين من جانب الناخبين الثانويين في تشرين الأول ١٩١٢ حتى يجتمع المبعوثون المنتخبون بداية تشرين الثاني ١٩١٢. وبدأت عملية الانتخابات لانتخاب ممثلي مجلس المبعوثان في العراق أيضاً بعيداً عن تدخلات الاتحاديين، حيث طلبت

---

[109] نقلاً عن الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص٢٠.

[110] الارحيم، المصدر السابق، ص٢٤٦.

[111] الادهمي، الحركة البرلمانية، ص٢٦.

[112] برو، المصدر السابق، ص

[113] الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص٢٢؛ نذير، المصدر السابق، ص١٤.

[114]

بلدية بغداد من المختارين وأئمة المساجد في جميع الاحياء تدوين أسماء الذين لهم حق الانتخاب لتنظيم دفاتر الانتخابات[١١٥]. إلا أن اندلاع حرب البلقان (١٩١٢± ١٩١٣) أدى الى انشغال الحكومة العثمانية بمواجهتها، مما حدا بها الى تأجيل الانتخابات[١١٦]، وقد تم ارسال برقية بهذا الخصوص الى العراق[١١٧]. وفي مثل تلك الظروف نجح الاتحاديون في العودة الى الحكم في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣[١١٨].

تم اجراء الانتخابات في آواخر سنة ١٩١٣ وأوائل سنة ١٩١٤، من دون مشاركة ومنافسة الاحزاب او التنظيمات السياسية فيها[١١٩]. ونتيجة ذلك فاز مرشحو الاتحاد والترقي في أكثرية مناطق العراق ماعدا البصرة وذلك للسبب الذي أشرنا اليه سابقاً، وهو نفوذ طالب النقيب فيها، حيث فاز فيها، إلا أنه استقال من النيابية، وأعلنت النتائج في ٤ كانون الثاني ١٩١٤[١٢٠]. وفاز عن ولايات بغداد والموصل والبصرة واحد وثلاثون نائباً[١٢١]، وافتتح المجلس في ١٤ ايار ١٩١٤[١٢٢]، وبعد مضي اشهر قليلة اندلعت الحرب العالمية الاولى، وانضمت الدولة العثمانية فيها الى جانب دول الوسط (المانيا، وامبراطورية النمسا–المجر) ضد دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا)، وقد انتهت الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ودول الوسط وخسرت الدولة العثمانية معظم ممتلكاتها بما في ذلك العراق الذي احتلته بريطانيا.

---

[115] الادهمي، الحركة البرلمانية، ص٢٧.

[116] نذير، المصدر السابق، ص١٤.

[117] الادهمي ، المجلس التأسيسي، ج١، ص٢٥.

[118] العدول، الموصل في العهد الاتحادي، ص١١٨؛ Shaw, op.cit, PP 298 - 300

[119] نذير، المصدر السابق، ص١٤.

[120] المظفري، المصدر السابق، ص١٠.

[121] ينظر أسماء النواب في: الارحيم، المصدر السابق، ص٢٤٨.

[122] فرج، المصدر السابق، ص٤٣.

المبحث الثاني

قيام النظام البرلماني في العراق الملكي

* قيام النظام الملكي:

استغلت بريطانيا نشوب الحرب العالمية الاولى ودخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب دول الوسط، لتنفيذ مشروع احتلال العراق، وقد تم لها ذلك بعد سلسلة طويلة من العمليات العسكرية والمعارك بين القوات العثمانية والعراقيين من جهة والقوات البريطانية من جهة اخرى بين ١٩١٤-١٩١٨[١٢٣]، وبعد توقيع هدنة مودرس مع الدولة العثمانية في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ بأيام قليلة دخلت قوات الاحتلال البريطاني مدينة الموصل وبعد ذلك اصدرت بريطانيا وفرنسا بياناً مشتركاً بتأريخ ٨ تشرين الثاني ١٩١٨- كما سبقت الاشارة- حول تحرير الشعوب التي رزحت اجيالاً تحت نظام الترك، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختيارا حراً. فضلاً عن ذلك اصدرت السلطات البريطانية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨، قراراً يتضمن اجراء استفتاء لبيان رأي أهالي الولايات الثلاث (بغداد± البصرة± الموصل) حول النقاط الاتية:

١- هل يحبذون قيام دولة عربية تحت اشراف بريطانيا تمتد من ولاية الموصل الى الخليج العربي.

٢- وفي هذه الحالة هل يرون ان ينصب حاكم او أمير عربي على رأس هذه الدولة.

٣-واذا كان الامر كذلك فمن الذي يرشحونه؟[١٢٤].

كانت نتائج هذا الاستفتاء متباينة وتختلف من منطقة الى اخرى، فضلاً عن انها اقتصرت على الشيوخ وزعماء العشائر والموالين لهم، ولكن بسبب التدخل الواضح من

---

[123] التفاصيل عن الاحتلال ينظر: شكري محمود نديم، "سير عمليات الاحتلال عسكرياً احوال العراق في الحرب العالمية الاولى" مجموعة باحثين، المفصل في تأريخ العراق المعاصر، ٢٠٠٢، ص٣٣-١٢٣.

[124] الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص٤٢.

لدن الحكام السياسيين البريطانيين فان النتيجة التي أظهرها البريطانيون من الاستفتاء كانت تشير الى رغبة سكان هذه المنطقة للادارة البريطانية، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك، ففي بغداد والكاظمية والموصل طالب عدد من وجهائها بضرورة تشكيل دولة عربية اسلامية[١٢٥]، وفي كردستان العراق وحسب التقارير البريطانية فان ((أغلبية الكرد كانت ترغب في إنشاء إدارة كردية مستقلة))[١٢٦].

وكان العراق قد خضع للادارة البريطانية المباشرة بعد الاحتلال حتى سنة ١٩٢٠، ففي نيسان من تلك السنة عقد الحلفاء مؤتمراً في مدينة سان ريمو الايطالية ٢٤ نيسان ١٩٢٠ لتقرير مصير المناطق والبلدان التي سيطرت عليها قوات الحلفاء[١٢٧]. وبعد مناقشات كثيرة وتبادل الآراء توصلوا الى صيغة جديدة للتعامل مع هذه المناطق التي ذكرناها وهي فكرة الانتداب (Mandate)[١٢٨] والتي كانت تقضي بوضع الشعوب التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية او الاستعمار الالماني تحت انتداب دولة اخرى حتى تستطيع تلك الشعوب– حسب رأي الحلفاء– من النهوض والاعتماد على نفسها، وأخيراً الاعتراف بها بوصفه دولة مستقلة وكان هذا بمثابة حل وسط بين ((مطامع الدول الاستعمارية وآمال الامم المنسلخة))[١٢٩].

---

[125] الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص٤٤.

[126] محسن محمد المتولي، كرد العراق، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ص٨١؛ حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٩.

[127] الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص٥٦.

[128] أوجد فكرة الانتداب حاكم جنوب أفريقيا البريطاني الجنرال (جان سمطس) آراد فيها ان تؤلف عصبة أممية تعمل على تجنب الحروب ومراعاة الحقوق العامة وتتولى الانتداب على البلدان التي انسلخت عن الدولة العثمانية. ولقي هذا الاقتراح قبولاً من جانب دول الحلفاء باعتبارها مخرج مناسب من الوضع السياسي القائم آنذاك، وكذلك على اساس ان شعوب هذه المناطق اصبحت مؤهلة لتقرير مصيرها، ولكنها لم تتطور سياسياً وثقافياً بحيث يمكنها الوقوف على قدميها في العالم الجديد آنذاك لوحدها، وعلى هذا تم تقييم الانتداب الى ثلاثة درجات (أ) و (ب) و (ج) وجعلت البلدان المنسلخة عن الدولة العثمانية من الدرجة الاولى، والمستعمرات الالمانية في افريقيا من الدرجة الثانية، والجزر الالمانية في المحيط الهادي من الدرجة الثالثة. ينظر: عبدالرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٧، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ص٨٢–٨٥؛ اديث وائي، انيف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ترجمة: عبدالمجيد حسيب القيسي، ج١، ط١، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٨.

[129] رجاء حسين الخطاب، "الانتداب البريطاني، على العراق" في مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق، ص١٣٧.

أصبح العراق ضمن مناطق الانتداب البريطاني ومن الدرجة (أ) وأعلن ذلك رسمياً في بغداد في ٣ آيار ١٩٢٠، إلا أن هذا الاعلان أدى الى إستياء واسع ضد البريطانيين في العراق، باعتبار انه نوع جديد من الاحتلال[١٣٠]. إن الادارة البريطانية المباشرة للولايات الثلاث (بغداد± البصرة± الموصل) وخاصة في عهد وكيل الحاكم العام في العراق ارنولد ولسن (A. Wilson) والذي كان شديد القسوة وتنقصه الحنكة السياسية، فضلاً عن عوامل اخرى كالاوضاع الاقتصادية الصعبة، وخيبة الامل في وعود الحلفاء عموماً، ادى الى قيام ثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ضد سلطات الاحتلال البريطاني، وقد شملت الثورة كافة انحاء العراق مما سبب للبريطانين صعوبات كبيرة في السيطرة عليها، وتكبدهم خسائر جسيمة، في الارواح والاموال[١٣١]، الامر الذي دفع ببعض الجهات البريطانية الى المطالبة بالانسحاب من العراق[١٣٢].

ايقنت بريطانيا بعد ثورة العشرين ان حكم العراق المباشر غير ممكن، ويكلفهم خسائر بشرية فضلاً عن الخسائر المادية[١٣٣]، لذلك فكروا في الحكم غير المباشر عن طريق تشكيل ادارة وطنية من العراقيين، ولهذا تم استدعاء السر برسي كوكس ليحل محل وكيل الحاكم البريطاني العام (ارنولد ولسن). وكان كوكس معروفاً بمرونته ودهائه، خاصة انه عمل في العراق قبل (ولسن) أي انه كان ملماً بأوضاع العراق فوصل البصرة وأصبح بعد وصوله الى بغداد، مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق[١٣٤].

لم تكن مهمة كوكس سهلة، خاصة وان مناطق كثيرة في العراق لم تهدأ بعد، فضلاً عن العداء الكبير للبريطانيين من لدن فئات مختلفة من العراقيين، لذلك بدأ عمله باختيار شخصية دينية متنفذة وهو السيد عبدالرحمن النقيب[١٣٥]، لتشكيل اول حكومة عراقية مؤقتة.

---

[130] عبدالامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١±١٩٣٣، بغداد، ١٩٧٥، ص٣٥.

[131] تكبد البريطانيون حوالي (٢٢٦٩) اصابة بين قتيل وجريح وأسير. ينظر: عبدالرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٥، ص١٧٢.

[132] وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي في العراق، د.م، د.س، ص١٢٣.

[133] العكام، المصدر السابق، ص٤٥±

[134] الادهمي، مجلس التأسيسي، ج١، ص١٣٣.

[135] عبدالرحمن بن السيد علي، ولد في بغداد سنة ١٨٤٥م في محلة باب الازد، كان شخصية مقربة من العثمانيين باعتباره نقيب الاشراف في بغداد، وكان احد المرشحين لتولي عرش العراق قبل الملك فيصل الاول، الف

شكل النقيب وزارته الاولى في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ وتألف من تسعة وزراء و إثنا عشر وزيراً بلا وزارة واستمرت لغاية ٢٣ آب ١٩٢١[١٣٦]. وكان مهمتها الاساسية تهدئة الاوضاع في العراق والتمهيد لمبايعة فيصل[١٣٧]. ولهذا الغرض تم تشكيل وفد ضم جعفر العسكري (وزير الدفاع) وساسون حسقيل (وزير المالية)، ومن البريطانيين برسي كوكس المندوب السامي، وهالدين قائد القوات البريطانية في العراق، والمس بيل سكرتيرة دار الاعتماد البريطاني في بغداد، وآخرون للمشاركة في مؤتمر القاهرة الذي افتتح في ١٢ آذار ١٩٢١ واستمرت أعماله الى ٢٤ من الشهر نفسه. وناقش عدة قضايا، منها ما يخص مستقبل العراق والتي تضمنت:

١- النظر في نفقات بريطانيا في العراق.
٢- شكل الحكم وابرز المرشحين له.
٣- تكوين جيش، مهمته الدفاع عن هذه الدولة الجديدة.
٤- وضع المناطق الكردية بالنسبة للدولة الجديدة[١٣٨].

قرر المؤتمرون اختيار الامير فيصل بن الحسين (١٨٨٣±١٩٣٣) لتنصيبه على عرش العراق، وتوج فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، بعد ما كان مجلس الوزراء قد قرر المناداة به ملكاً في ١١ تموز ١٩٢١[١٣٩]. وكلف الملك فيصل الاول عبدالرحمن

الوزارة ثلاث مرات، وكان على صداقة حميمة مع السلطات البريطانية في العراق، توفي في ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٧، في بغداد ودفن فيها. ينظر: رجاء حسين الخطاب، عبدالرحمن النقيب حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، ط١، بغداد، ١٩٨٥، ص٩-١٣، وللمزيد من التفاصيل حول علاقته بالانكليز ومسالة تأيده وتعاطفه معهم ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠-٢١.

[136] عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٨١.

[137] نەوشیروان مستەفا ئەمین، ژیان بە تەمەنترین رۆژنامەی کوردی (ژیان أطول صحيفة كردية عمراً)، ض١، سلیمانی، ٢٠٠٢، ص٩٤.

[138] العكام، المصدر السابق، ص٥٥، نظمي، وآخرون، المصدر السابق، ص١٤٨-١٤٩.

[139] الحسني، تأريخ العراق السياسي، ج١، ص٢٢٧. تجدر الاشارة الى ان السليمانية امتنعت عن التصويت في الاستفتاء الذي جرى لمعرفة رأي الشعب في اختيار فيصل ملكاً على العراق، بينما شاركت الموصل واربيل وصوتت لصالح فيصل مع تحفظات بسيطة، اما الكرد في كركوك فقد طلبوا حكومة كردية ورفضوا ان يدمجوا مع السليمانية، ينظر: Main, op.cit., P135

النقيب بتشكيل الوزارة بعد ان استقالت وزارته الاولى، فشكل وزارته الثانية (١٢ أيلول ١٩٢١– ١٩ آب ١٩٢٢) التي كانت مهمتها اعداد معاهدة لتثبيت الانتداب البريطاني على العراق[١٤٠]، وتم توقيع هذه المعاهدة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ في زمن وزارته الثالثة (٣٠ أيلول ١٩٢٢± تشرين الثاني ١٩٢٢)[١٤١].

* انتخابات المجلس التأسيسي:

عندما قررت الحكومة المؤقتة المناداة بفيصل ملكاً على العراق، فانها اشترطت عليه ان تكون حكومته دستورية، وهذا يعني وجوب وجود مجلس منتخب كما ان مجلس الوزراء عندما وقع على المعاهدة البريطانية – العراقية لسنة ١٩٢٢ أكد على انه لابد من مصادقة المجلس التأسيسي المزمع تشكيله عليها[١٤٢]. كما ان الملك فيصل الاول نفسه قال في خطابه يوم تتويجه ((أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي))[١٤٣]. وفي ١٩٨ تشرين الاول ١٩٢٢، وفي أعقاب القبول المشروط للمعاهدة من لدن مجلس الوزراء، صدرت إرادة ملكية حول انشاء المجلس التأسيسي[١٤٤].

نشرت الحكومة العراقية النظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي في ٢ آيار١٩٢٢ [١٤٥]. وقد احتوى على مقدمة في الاصلاحات وسبعة أبواب تضم (٧٢) مادة، حيث جاء في المقدمة، اصطلاح العراق وتقسيماته، ومعنى المواطن العراقي بانه كل عثماني ساكن في العراق وغير تابع لدولة اجنبية. كما اشتمل على قوانين الانتخابات من حيث عدد النواب والدفاتر الانتخابية وطريقة الانتخابات[١٤٦].

جوبهت عملية انتخابات المجلس التاسيسي بمعارضة قوية من فئات عديدة من العراقيين دعت الى مقاطعة الانتخابات، وخاصة علماء الدين الشيعة والفتاوي التي

---

[140] الخطاب، عبدالرحمن النقيب، ص٣٧.

[141] الحسني، تأريخ الوزارات، ج ١٠، ص٢٨١.

[142] العكام، المصدر السابق، ص١١٧.

[143] نظمي وآخرون، المصدر السابق، ص١٥٤؛ الحسني، تأريخ الوزارات، ج١، ص٦٨.

[144] هنري فوستر، نشأة العراق الحديث،ترجمة: سليم طه التكريتي، ج١، بغداد، ١٩٨٩، ص١٩٥.

[145] الادهمي، المجلس التأسيسي، ج٢، ص٥٥.

[146] نذير، المصدر السابق، ص٢٨. وينظر: نص القانون في: الجدة، المصدر السابق، ص ٢٥١–٢٦٧

أصدروها بشأن الانتخابات في النجف وكربلاء والكاظمية وغيرها[١٤٧]، مما كان لها صداها حتى في الموصل ليس بين المسلمين وحدهم بل حتى المسيحيين الذين شاركوهم في مقاطعة الانتخابات[١٤٨]، أما بالنسبة للكرد، فقد كانت مناطقهم مضطربة وكانت السليمانية تحت سيطرة حكومة الشيخ محمود، لذلك لم يكن ممكناً إجراء الانتخابات فيها[١٤٩]. وحاولت وزارة عبد المحسن السعدون الاولى (١٩٢٢/١١/١٨± ١٩٢٣/١٠/١٥) أن تجري الانتخابات مهما كلف الامر، فعمدت الى نفي بعض علماء الدين الى خارج العراق، وبدأ الملك فيصل شخصياً بزيارة الالوية العراقية[١٥٠]، وبهذا أصبح الوضع مناسباً للانتخابات بما فيها كردستان العراق، باستثناء السليمانية التي أصرت الحكومة ان تنتخب نواباً عنها، فتمت عملية انتخاب النواب خارج المدينة وفاز خمسة أشخاص ليمثلوا السليماينة في المجلس[١٥١]، مما سبب امتعاضاً شديداً لدى الشيخ محمود، فقد نشرت صحيفة (ئومێدى ئيستقلال± أمل الاستقلال) لسان حال حكومته مضبطة باسم "الاشراف والعلماء والتجار والكسبة، يرفضون ان يكون هؤلاء الاشخاص الذين تم انتخابهم نواباً للسليمانية، يمثلونهم"[١٥٢]. وعلى اية حال فقد جرت الانتخابات وتم انتخاب (١٠٠) نائب ليكونوا اعضاء في المجلس التأسيسي[١٥٣]. وفي ٢٧ آذار ١٩٢٤

147~ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤± ١٩٧٤، ج١، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٨-٧٢؛ فوستر، المصدر السابق، ١٩٥؛ العكام، المصدر السابق، ص١١٨-١٢٣.

148~الادهمي، المجلس التاسيسي، ج٢، ص٢٧؛ نذير، المصدر السابق، ص٣١.

149~الادهمي، المجلس التاسيسي، ج٢، ص ٢٨-٣٠.

150~بشير حمود الغزالي، "المجلس التاسيسي العراقي" في مجموعة باحثين، المفصل في تأريخ العراق، ص٤٢٧.

151~ئەمین، ژیان، ص٩٧.

152~المصدر نفسه ، ص٩٨.

153~ بلغ عدد النواب الكرد في المجلس تسعة عشر نائباً من مجموع المائة نائب وكالآتي :

اللواء	عدد نواب الكرد	مجموع نواب اللواء
أربيل	٨	٨
السليمانية	٥	٥
كركوك	٤	٥
الموصل	٢	١٤

افتتح الملك فيصل الاول المجلس التاسيسي بنفسه في بغداد وهو "يرتدي اللباس العربي الكامل فكان صورة فريدة للوقار مما أثار التصفيق الذي دوى والذي تجدد تكراراً" [١٥٤]، والقى الملك خطاباً هاماً حدد فيه الغرض من اجتماع المجلس التأسيسي بنقاط ثلاثة وهي:

١- من أجل أن يبت في المعاهدة العراقية± البريطانية والتصديق عليها.

٢- من أجل سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات وتثبيت سيادة الدولة الداخلية.

٣- من أجل سن قانون الانتخابات الذي ينتخب بموجبه المجلس النيابي لينوب عن الامة ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها [١٥٥].

بالنسبة للمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ فقد قدمتها حكومة جعفر العسكري [١٥٦]، الاولى (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣±١٢ آب ١٩٢٤) في ٢ مايس ١٩٢٤ الى المجلس التأسيسي مع بروتوكولاتها والاتفاقيات المتفرعة عنها، وجرت مناقشات حادة وقوية داخل المجلس بصدد المعاهدة وتعديلها، كما طلب عدد من النواب تأجيل التصديق على المعاهدة حتى يتبين مصير ولاية الموصل [١٥٧].

ينظر: كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها، حكم التأريخ والضمير، د.م، د.س، ص١٩٧؛ نذير، المصدر السابق، ص٣٧.

[154] حميد الساعدي، مباديء في القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٩٠، ص١٥٠؛ كاظم وآخرون، المصدر السابق، ص١١؛ المظفري، المصدر السابق، ص٦-٧.

[155] ابراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، الموصل، ١٩٩٠، ص٢٩.

[156] جعفر العسكري، ولد سنة ١٨٨٥ في بغداد وتحدر من اسرة كانت تسكن قرية العسكر الكردية، وكان والده ضابطاً في الجيش العثماني برتبة قائمقام (عقيد) عسكري، ودخل المدرسة العسكرية في بغداد، ثم سافر الى استانبول سنة ١٩٠١ فدخل المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٩٠٤ برتبة ملازم ثان وكان يعرف اللغات العربية والتركية والكردية والفارسية والالمانية والارمنية والانكليزية والفرنسية، الف وزارتين، قتل أثناء انقلاب بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦. ينظر: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٣٦، ط١، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٤-٢٧.

[157] الحكومة العراقية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، ج١، بغداد، ١٩٢٤، ص٤١٩. ومن الجدير بالذكر أن النزاع كان قائماً حينئذ بين العراق وتركيا حول ولاية الموصل التي طالبت بها تركيا وبعد فشل مؤتمر القسطنطينية (١٩ مايس± ٥ حزيران ١٩٢٤) في تسوية ذلك النزاع بشكل مباشر بين بريطانيا، بوصفها دولة

يبدو أن هذه المناقشات الكثيرة حول المعاهدة، أثار قلق البريطانيين ويظهر ذلك جلياً من التهديد الذي أطلقه المندوب السامي البريطاني (هنري دوبس– H. Dobbs)[١٥٨] في المجلس التأسيسي في ٣١ مايس ١٩٢٤ حيث القى كلمة اوضح فيها أن طلبهم بتعديل المعاهدة يعني رفضها، وأنذرهم بالعاقبة الوخيمة التي تجدها معارضتهم على مشكلة الموصل[١٥٩]. في ٩ حزيران ١٩٢٤ سلم دوبس الملك فيصل الاول إنذاراً طالب فيه بحل المجلس التأسيسي وفي حال رفضه التصويت على المعاهدة، فاضطر المجلس الى عقد اجتماع في منتصف ليلة ١٠ حزيران ١٩٢٤ حضره (٦٩) نائباً من مجموع النواب البالغ عددهم (١٠٠) نائب وتم قبول المعاهدة بعد تصويت (٣٧) مندوباً الى جانبها[١٦٠].

± القانون الاساسي العراقي:

نصت المادة الأولى من المعاهدة البريطانية± العراقية لسنة ١٩٢٢ على أن المنتدب يضع في اقرب وقت، لا يتجاوز ثلاث سنين من تأريخ تنفيذ الانتداب، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة. ونصت المادة الثالثة، على أن يتعهد الملك فيصل الأول بـ ((أن ينظم قانوناً أساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي))[١٦١].

عرضت الحكومة العراقية في ٣ نيسان ١٩٢٤، لائحة القانون الاساسي[١٦٢] (الدستور) على المجلس التأسيسي، وأرفقت به كتاباً يبين أهمية هذا الدستور بالنسبة للعراق، وذلك

منتدبة على العراق من جهة، وتركيا من جهة اخرى، تم احالة الصراع الى عصبة الامم. ينظر : حسين، المصدر، ص٤٠–٤٥، ٥٠–٥٥.

[158] ولد هنري دوبس سنة ١٨٧١ ويعد من كبار موظفي حكومة الهند، له خبرة بالشؤون المالية ووصل الى العراق في كانون الثاني ١٩١٥، ليصبح ناظر الواردات، خلف كوكس في سنة ١٩٢٣ ليصبح مندوباً سامياً على العراق، كان شديد التأثير في رسم السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق، ينظر: سيف الدين، المصدر السابق، ص٧٩.

[159] المصدر نفسه، ص٤٨.

[160] الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ص١١٦، فوستر، المصدر السابق، ص٢٠٠؛ أحمد وحميدي، المصدر السابق، ص٤١.

[161] الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ص٣٧.

[162] كان مشروع القانون الاساسي قد وضع من جانب الميجر يونك (Major Young) من دائرة الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات البريطانية، و دراور Drawer مستشار وزارة العدلية العراقية، وقد استمد بعض النقاط والنصوص

لانه يشكل الخطوة الكبيرة لدخول العراق الى عصبة الامم. وكان مشروع القانون الاساسي قد نشر في الصحف في تشرين الثاني ١٩٢٣ وأقره المجلس التاسيسي في ١٠ تموز ١٩٢٤، ثم صادق عليه الملك فيصل الأول وأمر بوضعه موضع التنفيذ[١٦٣] .

احتوى القانون الاساسي على ١٢٣ مادة، موزعة على مقدمة وعشرة أبواب، وجاء في مقدمتها التي شملت المواد الاربعة الاولى أن "العراق دولة ذات سيادة مستقلة وحكومته ملكية وراثية شكلها نيابي"[١٦٤] . وتناول الباب الاول، حقوق الشعب مثل حق اكتساب الجنسية، وعدم التفريق بينهم بسبب الدين والقومية واللغة، والمساواة أمام القانون، وضمان حرية المعتقد وغير ذلك من الحريات الفردية[١٦٥] .

أما الباب الثاني، فيشمل الملك وحقوقه مثل "يقسم الملك أمام مجلسي الاعيان والنواب ... يمين المحافظة على احكام القانون الاساسي واستقلال البلاد والاخلاص للوطن"[١٦٦] "والملك مصون غير مسؤول"[١٦٧] . وشمل الباب الثالث السلطة التشريعية، حيث حددتها بأنها منوطة بمجلس الامة (أي البرلمان) مع الملك[١٦٨] . وتناول الباب الرابع، وزراء الدولة، فبين واجباتهم ومسؤولياتهم أمام مجلس النواب[١٦٩] . أما الابواب المتبقية،

من دساتير استراليا ونيوزيلندة وغيرها من الدساتير، وتشاورا فيما بعد حوله مع نايجل دافيدس N. Davids السكرتير الحقوقي للمندوب السامي البريطاني. كما تألفت لجنة عراقية لدراسة مشروع القانون الاساسي، وبعد مناقشات طويلة تمت موافقة الحكومة البريطانية والحكومة العراقية على اللائحة بصغيتها النهائية. ينظر: نعمة السيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨، ص٦٤؛ احمد وحميدي، المصدر السابق، ص٤٢. ويقول ناجي شوكت عن الدستور (كانت مواد القانون الاساسي العراقي موضوع مراسلات ومكاتبات استمرت بين انكلترا والعراق مدة طويلة). ينظر: شوكت، المصدر السابق، ج١،ص٦٤.

[163] الساعدي، المصدر السابق، ص١٥١. وبخصوص النص الكامل لدستور ١٩٢٥، ينظر: الحكومة العراقية، القانون الاساسي العراقي، بغداد، ١٩٢٤؛ الجدة، المصدر السابق، ص٢٧٧–٣٠٥.

[164] القانون الاساسي، المادة (٢).

[165] المصدر نفسه، المواد (٥–١٨).

[166] المصدر نفسه، المواد (١٩–٢٦).

[167] المصدر نفسه، المادة (٢٥).

[168] المصدر نفسه، المواد (٢٧±٦٣).

[169] المصدر نفسه، المواد (٦٤± ٦٧).

فتضمنت السلطة القضائية[١٧٠]، والامور المالية[١٧١]، وكيفية ادارة الاقاليم[١٧٢]، وتأييد القوانيين والاحكام[١٧٣]، وتعديل القانون الاساسي[١٧٤]، ومواد أخرى اعتبرها القانون الاساسي مواد عامة[١٧٥]. إن قانون الاساسي العراقي، او دستوره ١٩٢٥، لم يوضح كما يوضح دستور أية أمة ذات سيادة يشارك أبناؤه في سَّنه، ولم يتوخَّ في تقنينه أن يطابق المفاهيم الديمقراطية فعلاً، أو أن يحقق سيادة الشعب حقيقة. وكذلك لم يتوخ واضعوه فيه ذلك بقدر ما كان يتوخون منه أن يكون مطابقاً لاغراض الانتداب، وأن لا يتضمن شيئاً مناقضاً لاحكام المعاهدة العراقية± البريطانية التي وضعت هي الاخرى لتحقيق أغراض الانتداب[١٧٦]. لم يبق من مهام المجلس إلا الموافقة والتصديق على قانون انتخاب النواب الذي أعدته وزارة العدلية بالاستناد الى قانون الانتخاب العثماني وقانون إنتخاب المجلس التأسيسي، وفي ٢ آب ١٩٢٤ تم إقرار القانون والمصادقة عليه[١٧٧].

وعلى الرغم من العيوب التي رافقت عملية انتخاب المجلس التأسيسي والتأثيرات البريطانية عليه عن طريق المندوب السامي، إلا أنه ((أرسى أسس قيام أول حياة برلمانية عراقية))[١٧٨].

- قانون إنتخاب النواب:

أكد القانون الأساسي أن طريقة وإنتخاب النواب يتم إجراؤها بقانون خاص، مع مراعاة التصويت السري، ووجوب تمثيل الأقليات غير المسلمة (المسيحية والموسوية أي اليهودية)[١٧٩]. لذا صدر قانون إنتخاب النواب سنة ١٩٢٤[١٨٠].

---

[170] المصدر نفسه، المواد (٦٨± ٨٩).

[171] المصدر نفسه، المواد (٩٠±١٠٨).

[172] المصدر نفسه، المواد (١٠٩± ١١٢).

[173] المصدر نفسه، المواد (١١٣±١١٧).

[174] المصدر نفسه، المواد (١١٨± ١١٩).

[175] المصدر نفسه، المواد (١٢٠±١٢٢).

[176] السعيد، المصدر السابق، ص٦٤؛ شوكت، المصدر السابق، ج١، ص٧٦.

[177] المظفري، المصدر السابق، ص٣٨.

[178] الادهمي، المجلس التأسيسي، ج٢، ص٣٠٧.

عدّ قانون سنة ١٩٢٤ كل لواء دائرة إنتخابية، وكل ناحية أو محلة أو بضع محلات شعبة انتخابية[١٨١]، وأن يكون لكل لواء نائب واحد عن كل ٢٠,٠٠٠ من عدد الذكور فيه، وإذا كان عدد الذكور في اللواء لا يقل عن ١٠,٠٠٠ واقل من ٢٠,٠٠٠ يكون له نائب واحد. وإذا بلغ العدد ٣٠,٠٠٠ فنائبان، واذا بلغ ٥٠,٠٠٠ فثلاثة نواب وإذا بلغ ٧٠,٠٠٠ فأربعة، أما بالنسبة للأقليات المسيحية والموسوية فكان لهم (٨) نواب في مجلس النواب بواقع نائبين مسيحيين ونائب موسوي واحد عن الموصل، ونائبين موسويين و نائب مسيحي واحد عن لواء بغداد ونائب موسوي ومسيحي واحد عن لواء البصرة[١٨٢]، ونصت المادة (الثامنة) من القانون على تقييم الدوائر الانتخابية في العراق الى ثلاث مناطق هي:

المنطقة الاولى: تحتوي على الوية الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية.

المنطقة الثانية: تحتوي على الوية بغداد وديالى والدليم (الانبار حالياً) والحلة وكربلاء والكوت والديوانية.

المنطقة الثالثة: تحتوي على الوية المنتفق (الناصرية حالياً) والعمارة والبصرة، كما أن ليس لأية منطقة الحق أن تنتخب نائباً من أهالي منطقة أخرى[١٨٣].

---

[179] القانون الاساسي، المادة (٣٧).

[180] عدل قانون إنتخاب النواب لسنة ١٩٢٤، ثلاث مرات خلال العهد الملكي حيث صدر قانون الانتخابات النيابية رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، ومرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢، و قانون انتخاب النواب رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٦. جميل، الحياة النيابية، ص٥٥؛ المظفري، المصدر السابق، ص٥٢.

[181] قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤، المادة (٢).

[182] المصدر نفسه، المادة (٦).

[183] قانون انتخاب النواب، المادة (٨). ومن الجدير بالذكر إن ٦٠٪ من مسيحي العراق كانوا يعيشون في الموصل وأطرافها، بينما كان اليهود يتركزون في بغداد اساساً مع وجود مجموعات منهم في الموصل والبصرة، وحسب إحصاء سنة ١٩١٩ كان مجموع اليهود في منطقة بغداد وحدها ٦٢,٥٦٥ نسمة، وفي منطقة الموصل ١٤,٨٣٥ نسمة، وفي منطقة البصرة ١٠,٠٨٨ نسمة، ومجموعات متفرقة منهم في بعض قرى ونواحي وأقضية كردستان، وخاصة في منطقة العمادية. ينظر : خليل على مراد، "الأحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني" في مجموعة باحثين، المفصل في تأريخ العراق المعاصر، ص٥٤٦.

كما تم تحديد كيفية إجراء الانتخابات والتي هي على درجتين، المنتخب الاول والمنتخب الثانوي، وينتخب المنتخب الثانوي من جانب الناخبين الأوليين بنسبة (٢٥٠) ناخب لكل منتخب ثانوي[١٨٤]، والذين بدورهم ينتخبون النواب[١٨٥].

كما يتم تشكيل لجان متعددة لاحضار قوائم المنتخبين الاوليين في كل شعبة انتخابية[١٨٦]، وتقوم هيئات التفتيش بتدقيق سجلات الناخبين وتنظر فيها من حيث تنظيمها ودقتها وفقاً للتعلميات الصادرة بشأنها وسلامتها من السهو والخطأ والاحتيال[١٨٧]، وعلى المتصرف (المحافظ) ان يودع هذه السجلات في حال ورودها اليه، لدى (الهيئة التفتيشية) في اللواء ومن ثم يوقع عليها مع اعضاء الهيئة ويتم ارسالها الى وزارة الداخلية[١٨٨]. وكما تنظم وتختم الاوراق الانتخابية من جانب الهيئات التفتيشية شريطة ان يكون العدد المرسل الى الشعب الانتخابية مساوياً لعدد الناخبين الاوليين في سجلها[١٨٩].

أما النائب فيجب أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وان لا يكون محكوماً بجريمة غير سياسية كالسرقة او الرشوة او الخيانة او الجرائم المخلة بالشرف[١٩٠]. وبعدما يتم انتخاب النواب لمنطقة انتخابية، تكتب مضبطة ويوقع عليها من جانب هيئة التفتيش ثم المتصرف وفيها أسماء النواب الفائزين مع عدد الاصوات التي حصلوا عليها، وترسل الى وزارة الداخلية وديوان مجلس النواب ولا يعتبر المنتخب نائباً نهائياً ما لم تصدق مضبطته من لدن مجلس النواب[١٩١]. وتعد صفة المنتخب الثانوي دائمة مدة الدورة الانتخابية كلها، لانتخاب نواب جدد قد تحدث عن حالات الوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك[١٩٢]. كما لايجوز للجنود وأفراد الشرطة

---

184 قانون انتخاب النواب، المادة (٧).

185 المصدر نفسه، المادة (٢).

186 المصدر نفسه، المادة (٩).

187 المصدر نفسه، المادة (١٣).

188 المصدر نفسه، المادة (١٧).

189 المصدر نفسه، المادة (٢١).

190 المصدر نفسه، المادة (٣٢).

191 قانون انتخاب النواب، المادة (٤١).

192 المصدر نفسه، المادة (٤٢).

المشاركة في الانتخابات ماداموا قائمين بالخدمة المسلحة، إلا إذا كانوا في حالة الاجازة في قراهم أو محلاتهم فلهم المشاركة في الانتخابات[١٩٣].

كما أشترط القانون على الضباط الذين هم في خدمة القوات المسلحة ان يستقيلوا من مهنتهم عند قبولهم النيابية[١٩٤]، كما حظر على الرؤساء والوحدات الادارية والمحاكم ومديري الشرطة والقادة العسكريين ان ينتخبوا من دوائر الانتخابات التي هم موظفون فيها[١٩٥].

ان قانون الانتخابات لسنة ١٩٢٤ لم ينص على اسلوب الترشيح للانتخابات، إلا إن ذلك كان يتم فعلاً، بوصفها مرحلة سابقة لعملية الانتخاب، ولكن قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ أشار الى اسلوب الترشيح بوصفه أساساً للانتخاب[١٩٦].

- مجلس النواب:

حسب القانون الاساسي العراقي، فان السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة والملك، وبين القانون المذكور أن مجلس الامة يتكون من مجلسي الاعيان والنواب، وبذلك حدد شكل نظام الحكم في العراق لكي يستطيع إدارة البلاد وتحقيق العدالة والمساواة فيها.

يتألف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف من الذكور[١٩٧]، ودورة المجلس أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من أول تشرين الثاني[١٩٨]، وإذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية، فاليوم الذي يليه[١٩٩]. أما كيفية انعقاد جلسات المجلس فتكون بدعوة من الملك، وإذا لم يدع المجلس الى ذلك، يجتمع بحكم

---

193 المصدر نفسه، المادة (٤٥).

194 المصدر نفسه، المادة (٤٦).

195 المصدر نفسه، المادة (٤٧).

196 فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص١٨٢.

197 القانون الاساسي، المادة (٣٦).

198 في قانون التعديل الثاني للقانون الاساسي لسنة ١٩٤٣ أصبح في الاول من كانون الاول.

199 القانون الاساسي، المادة (٣٨).

القانون، ويجتمع المجلس أربعة أشهر لكل اجتماع اعتيادي[٢٠٠]، الا اذا قام الملك بحل المجلس قبل اتمام الفترة المذكورة أو مدَّ أجل الاجتماع لاتمام بعض المسائل الضرورية المستعجلة، وإذا تم تمديد المجلس لا يجوز أن يزيد على ستة أشهر[٢٠١]، كما أن للمجلس صلاحية تأجيل جلساته من فترة الى أخرى، فضلاً عن ذلك فان المجلس إذا ما تم حله فيشرع في إجراء انتخابات جديدة ويدعي المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تأريخ الحل[٢٠٢]. شريطة فض هذا الاجتماع قبل ٣١ تشرين الاول، لكي يبدأ الاجتماع الاعتيادي الاول من الدورة الانتخابية[٢٠٣]، أما اذا صادف الاجتماع غير العادي شهري تشرين الثاني وكانون الاول، يتم اعتباره أول اجتماع عادي[٢٠٤].

أعتُبر النائب ممثلاً عن العراق عامة لا لمنطقته التمثيلية[٢٠٥]. وحددت شروط العضوية في مجلس النواب العراقي الذي أكمل الثلاثين من العمر وأكتسب جنسيته العراقية بالولادة، أو حسب معاهدة (لوزان) لعام ١٩٢٣، أو إنتمائه الى أسرة عثمانية سكنت العراق قبل سنة ١٩١٤ ومضى على تجنسه ١٠ سنوات، ولم يكن محكوماً بالإفلاس او محجوزاً عليه، ولم يرتبط بوظيفته مع الحكومة أو بعقد مع إحدى المؤسسات الاجنبية، ولم يكن محكوماً بالسجن لجريمة غير سياسية وأن لايكون من أقارب الملك[٢٠٦]، أما حل المجلس فقد أعطي هذا الحق للملك حسب المادة الخامسة والعشرين من القانون الاساسي[٢٠٧].

---

[200] أصبح ستة أشهر في التعديل الثاني للقانون الاساسي لسنة ١٩٤٣.

[201] القانون الاساسي، المادة (٣٩).

[202] القانون الاساسي، المادة (٤٠)

[203] في التعديل الثاني ٣٠ تشرين الثاني.

[204] في التعديل الثاني كانون الاول وكانون الثاني.

[205] في التعديل الثاني كانون الاول وكانون الثاني.

[206] القانون الاساسي، المادة (٣٠)

[207] القانون الاساسي، المادة (٢٥).

افتتاح المجلس:

يقوم الملك بإفتتاح المجلس، وعند غيابه يقوم بذلك رئيس الوزراء أو أحد الوزراء، ويستمع النواب الى خطبة العرش التي يلقيها الملك، وعادة تقوم الحكومة باعداد هذه الخطبة وهي بمثابة منهاجها، وبعد إنتهاء خطبة العرش ينصرف كل من أعضاء مجلسي النواب والاعيان الى مجلسه[٢٠٨].

رئاسة المجلس:

بعد الاستماع الى خطاب العرش، يباشر مجلس النواب بعقد جلسته الاولى، فيتبوأ أكبر النواب سناً كرسي الرئاسة ويتعهد بالكتابة من هو أصغر سناً[٢٠٩]، مكونين بذلك الرئاسة المؤقتة، ومهمته تحليف النواب وانتخاب ديوان الرئاسة الدائمي حيث جاء في المادة (٤٤) من القانون الاساسي بان ينتخب في الجلسة الاولى رئيساً ونائبين للرئيس وكاتبين للمجلس من بين أعضائه، الذين يبقون هيئة رئاسة لديوان المجلس حتى الاجتماع الاعتيادي الذي يليه. وبعد هذا يتم عرض نتيجة الانتخاب على الملك لكي يصادق عليه[٢١٠].

وظائف رئاسة المجلس:

الرئيس : يمتلك رئيس المجلس صلاحيات واسعة لادارة الجلسات وضبطها، فان ترؤس الجلسات وإفتتاحها، ومسؤولية الحفاظ على الهدوء، وتطبيق النظام الداخلي داخل المجلس هو ضمن اختصاصاته[٢١١].

- نائبا الرئيس:

تقتصر مهما على مساعدة الرئيس في إدارة وترؤس الجلسات، وتمشية أمورها، وعند غياب الرئيس يتولى النائب الاول رئاسة الجلسات، واذا غاب الرئيس ونائبه الاول فيتولى النائب الثاني رئاسة الجلسة[٢١٢].

---

208 القانون الاساسي، المادة (٢٥).

209 النظام الداخلي، المادة (٢).

210 المصدر نفسه ، المادة (٩).

211 المصدر نفسه، المادة (١٠٠).

- الكاتبان:

حسب النظام الداخلي لمجلس النواب، فان كاتبي المجلس يتوليان تحرير محاضر الجلسات وطبعها، وقرأة الاوراق وإمضاء المحاضر، ويسجلان إسم من يريد الكلام من النواب، ويثبتان الآراء والنصاب بالاتفاق مع الرئيس. كما يشتركان في وظائف رئاسة المجلس. وعند غياب أحدهما او كليهما يجوز للرئيس أن يستدعي أحد النواب للقيام بوظيفتهم[٢١٣].

- شعب ولجان المجلس :

يتم توزيع النواب± بعد عملية انتخاب ديوان الرئاسة± على أربع شعب[٢١٤]. ثم يقوم الرئيس بتوزيع مضابط انتخاب النواب على الشعب بالاقتراع، وبعدها تبدأ الشعب بانتخاب لجنة تدقيق مضابط الانتخاب على أن لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء لكل لجنة، ويوزع رئيس الشعبة المضابط بحيث لا تجعل النائب مدققاً لمضبطته الخاصة وتقدم نتائج التدقيق الى رئيس الشعبة بتقرير خاص[٢١٥].

أما فيما يخص لجان المجلس، فان كل شعبة تنتخب في بداية تأليفها ثلاثة من أعضائها لكل لجنة من لجان المجلس الدائمة، عدا لجنة تدقيق حسابات الحكومة فهي تتألف من اثنين. ولجان المجلس الدائمة هي تسعة[٢١٦] وكالآتي:

١- لجنة العرائض والمراجعات:

ومهمتها تنظيم جدول خاص كل شهر يضم خلاصة العرائض المحمولة، اليها مع تواريخها وأرقامها وأسماء أصحابها ويعلق الجدول في بعض الاحيان داخل المجلس كي يستطيع النواب أن يطلبوا وضع أي استدعاء كان موضع المناقشة أمام المجلس[٢١٧].

---

[212] المصدر نفسه، المادة (١٠١).

[213] المصدر نفسه، المادة (١٠٢).

[214] النظام الداخلي، المادة (١٠).

[215] المصدر نفسه، المادة (١١).

[216] المصدر نفسه، المادة (٣٢).

[217] المصدر نفسه، المادة (٣٣).

٢- لجنة الشؤون الداخلية:

وهي تنظر في الامور المتعلقة بالامن الداخلي والشرطة والصحة والادارة والسجون وأمور العشائر[٢١٨].

٣- لجنة الشؤون الخارجية:

وحدد مهامها بالنظر في المعاهدات والاتفاقات التي تخص السياسة الخارجية، كما تنظر في اللوائح القانونية المختصة بها[٢١٩].

٤- لجنة الشؤون الحقوقية:

وهي مختصة في الامور العدلية و الاوقاف والطابو وما يختص بها وفي اللوائح القانونية المتعلقة بها وكذلك تنظر في النظام الداخلي[٢٢٠].

٥- لجنة الشؤون العسكرية:

تنظر في امور الدفاع عن الوطن والتجنيد و التشكيلات العسكرية وما يتعلق بالاصلاح مؤسسات وغيرها[٢٢١].

٦- لجنة الشؤون الاقتصادية:

تبحث في المقترحات واللوائح المتعلقة باصلاحات شؤون التجارة والزراعة والبرق والبريد والمعارف والري وكل ما يؤدي الى نهضة البلاد[٢٢٢].

٧- لجنة شؤون المعارف:

وهي أيضاً تبحث في مجال التعليم وكيفية الترقي وسبل النهوض به، فضلاً عن الاهتمام بالناحية التهذيبية وكذلك توسيع نطاق التعليم على المستويات كافة[٢٢٣].

٨- لجنة الشؤون المالية:

تنظر في جميع الامور المالية وما يتعلق بالاراضي الحكومية وكيفية اتخاذ التدابير اللازمة لاصلاح المشاكل وذلك بوضع الاقتراحات والقوانين وتدقيق ميزانية الحكومة من النفقات والواردات[٢٢٤].

---

[218] المصدر نفسه، المادة (٣٣± آ).

[219] المصدر نفسه، المادة (٣٤).

[220] المصدر نفسه، المادة (٣٤).

[221] النظام الداخلي، المادة (٣٥).

[222] المصدر نفسه، المادة (٣٦).

[223] المصدر نفسه، المادة (٣٧).

[224] المصدر نفسه، المادة (٣٨).

٩- لجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية:

ومهمتها النظر ففي التقارير التي يتم رفعها من لدن مراقب الحسابات العام الى المجلس عن نتائج تدقيقاته لحسابات الحكومة العامة، كذلك تنظر في اللوائح القانونية بشأن تصديق الحسابات النهائية[٢٢٥]. فضلاً عن ذلك، هناك لجنة المكتبة ولجنة جواب خطاب العرش[٢٢٦].

- طريقة التصويت:

إن طريقة التصويت في مجلس النواب تختلف من موضوع لآخر، وذلك حسب أهمية الموضوع، وكانت هناك ثلاثة طرق للتصويت:

١- التصويت بالاشارة :

وتجري هذه الطريقة عندما يكون النائب جالساً في مكانه رافعاً يده، أو واقفاً ويقوم الرئيس باحصاء الآراء وجمعها[٢٢٧].

٢- التصويت بتعيين الاسماء:

وهو على نوعين، الاول يقرأ الكاتب اسم النائب فيقوم من مكانه ويبدي رأيه ويسجل الكاتب رأيه إذا كان موافقاً يضع إشارة (+) وإذا كان مخالفاً يضع إشارة (−). والثاني، يضع النائب بنفسه عند قراءة أسمه ورقة بيضاء للموافقة و ورقة حمراء للمخالفة في الصندوق المعد للاحصاء أمام الرئيس[٢٢٨].

٣- التصويت الخفي:

يعطي لكل نائب كرتين، احداهما (بيضاء) للقبول والأخرى (سوداء) لعدم القبول. ويوضع أمام الرئيس صندوقان لكل منهما فتحة صغيرة، ويكتب على الواحدة منها (التصويت) وعلى الآخر (التطبيق). وعندما يقرأ اسم النائب يضع الكرة الدالة على رأيه في الصندوق بنفسه[٢٢٩]، ولايبدأ بالتصويت إلا عند حصول النصاب القانوني[٢٣٠]، فيثبت الرئيس والكاتبان النصاب، وإذا حصل إختلاف في عدد الاعضاء الحاضرين وتبين عدم وجود النصاب، يؤجل التصويت على

---

225 المصدر نفسه، المادة (٣٨ ± آ).

226 المصدر نفسه، المادتين (١٧−ب، ١٨).

227 النظام الداخلي، المادة (٨٠).

228 المصدر نفسه، المادة (٨١).

229 المصدر نفسه، المادة (٨٢).

230 نصف أعضاء المجلس + ١.

الموضوع الى الجلسة المقبلة. وإذا تساوت الآراء فيحق للرئيس أن يصوت فقط للترجيح[٢٣١].

- الاجراءات ضد النائب:

بغية المحافظة على الهدوء داخل المجلس، ولكي تجري الجلسات بصورة طبيعية، وبعدما يستأذن النائب من الرئيس بعد تسجيل إسمه، يحق له الكلام في الموضوع المطروح أو أية قضية. لكن إذا ما بدر منه شيء مخالف للقانون وأخل بالنظام[٢٣٢]، فيتم معاقبته بثلاثة طرق حددها النظام الداخلي لمجلس النواب وهي:

١- **الاخطار** : وفيه يلفت الرئيس نظر النائب إذا خالف أحكام النظام، كما يخطر النواب بعدم ترك الجلسة سواء عند التصويت او عندما تفقد الجلسة نصابها القانوني[٢٣٣].

٢- **اللوم** : هو تقبيح عمل النائب علناً عند اصراره على عمل مخل لنظام المجلس وبعدما يعتقد الرئيس بعدم تأثير الاخطار الموجه اليه سابقاً، ومنعه من الاشتراك في جلسات المجلس في ذلك اليوم[٢٣٤].

٣- **الاخراج**: وهذه العقوبة تتخذ عندما يهين النائب رفاقه بالقول الجارح او الفعل، او حثهم على التمرد والعصيان أثناء المذاكرة. فيمنع النائب مؤقتاً من الاشتراك بجلسات المجلس[٢٣٥].

ويجب ان يدون كل ما يقرر، وينفذ هذه التدابير في محاضر الجلسات[٢٣٦]. كما أن للمجلس عند اقتضاء الضرورة أن يأمر بالتحقيقات النيابية وذلك بتشكيل لجنة لا يقل عدد أعضائها عن (خمسة) ولايزيد عن (خمسة عشر) عند وقوع حوادث سياسية مهمة أو إخلال بسلامة الانتخابات وغيرها[٢٣٧].

---

231 المصدر نفسه، المادتين (٧٥±٧٦).

232 نذير، المصدر السابق، ص٦٠.

233 النظام الداخلي، المادة (١١٨).

234 المصدر نفسه، المادة (١١٩).

235 المصدر نفسه، المادة (١٢٠).

236 المصدر نفسه، المادة (١١٧).

237 المصدر نفسه، المادة (١٢٣).

المبحث الثالث

سمات الحياة النيابية بين ١٩٢٥-١٩٤٥

أناط القانون الاساسي العراقي السلطة التشريعية بمجلس الامة (مجلسي الاعيان والنواب)- كما أشرنا- الذي منح سلطة وضع القوانين وتعديلها والغائها. وكما أعطى للنائب حق حرية الكلام ضمن نطاق المجلس الذي ينتسب اليه دون أن تتخذ بحقه أية اجراءات قانونية بسبب القاء خطبة او ابداء رأيه[٢٣٨]. فضلاً عن هذا فان النائب له الحصانة البرلمانية بحيث لا يمكن توقيفه أو محاكمته إلا إذا إصدر قرار بالاكثرية من المجلس الذي ينتسب اليه يبين الاساليب الكافية لاتهامه بعمل مخل بالقانون والنظام[٢٣٩]. ومع هذا، فقد كانت هناك عوامل عديدة أدت الى إضعاف مجلس النواب:

١- طريقة الانتخاب:

كانت الانتخابات تجري وفق الانتخاب غير المباشر، أي أنها كانت على درجتين -كما ذكرنا- ففي المرحلة الاولى يتم انتخاب منتخبين ثانويين، وهؤلاء هم ينتخبون النواب، ومن المعروف ان المنتخبين الثانويين لم يكونوا يتقيدون بآراء ناخبيهم فيمن يرون أن يكونوا نوابهم، والمنتخبون الثانويون لقلة عددهم بالنسبة لعدد الناخبين، ولانهم على الاكثر كانوا مرتبطين بمصالح مع الحكومة، فانه كان يسهل التأثير عليهم، بهدف انجاح فوز مرشحي الحكومة[٢٤٠]. في حين لو أخذ بطريقة الانتخاب المباشر لكان من الصعب نسبياً التدخل في العملية الانتخابية وطريقة

---

[238] القانون الاساسي، المادة (٦٠)؛ سيفان باكراد ميسروب، مبدأ سيادة الشعب في الدساتير العراقية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ١٩٩٩، ص٦٩.

[239] محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٥٤، ص٢٧٠ -٢٧١.

[240] أسعد، المصدر السابق، ص١٩٣.

اجرائها[٢٤١]. فكانت طريقة الانتخاب من بين أسباب تدخل الحكومة في الانتخابات[٢٤٢].

٢- تدخل الحكومات :

كانت عمليات التدخل تتم من نواح عديدة منها، إشراف الحكومة على الانتخابات وتدخلها المباشر في عملية الانتخابات، وبالتالي الضغط على حرية المرشحين والناخبين لكي لا يمارسوا دورهم في العملية الانتخابية، ولقد كان لتدخل الحكومة في عملية الانتخاب دور كبير، لانها هي التي تعد قوائم الانتخاب رغبة منها في ان يكون مجلس النواب تابعاً لها، يمكن من خلاله تمرير قراراتها ولوائحها القانونية ومؤازرتها. ويأتي تدخل الحكومة في الانتخابات من خلال ما منحته لها قوانين الانتخاب من دور كبير تمكنها من التدخل في كل مرحلة من مراحل الانتخاب[٢٤٣]. وبذلك تعرضت الانتخابات النيابية في العراق بصورة مباشرة الى تدخل الحكومات المتعاقبة، كثيراً ماكان النواب يفرضون فرضاً على الشعب ويعينون قبل أن تنظم مضابطهم الانتخابية. كما كانت أغلب الحكومات في العهد الملكي تقوم باعداد قوائم خاصة بها للمرشحين للانتخابات، مع أن مهمتها هي الاشراف على الانتخابات[٢٤٤].

٣- دور الملك:

إن إعطاء الملك حق حل مجلس النواب، وإصدار الارادة الملكية باجراء الانتخابات للمجلس وكذلك افتتاحه وتأجيله وفضه، كان له أثر كبير على الحياة النيابية في العراق، فقد كان العديد من رؤوساء الوزارات سواء المكلفين بتشكيل الحكومة او القائمين في الحكم، يطالبون الملك عند تكليفه لهم بتشكيل الوزارة ان

---

[241] ميسروب، المصدر السابق، ص٥٨.

[242] مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة: مجيد خدوري وفيصل نجم الدين الاطرقجي، بغداد، ١٩٤٦، ص٩٠.

[243] ميسروب، المصدر السابق، ص٦٠؛ الجدة المصدر السابق، ص٦٩؛ السعيد، المصدر السابق، ص٦٦.

[244] حسين جميل، الحياة البرلمانية في العراق بين النصوص والممارسة، مجلة "آفاق عربية"، السنة الخامسة، العدد (٢)، شباط ١٩٩٠، ص٥٩.

يحل المجلس الموجود، ومن اجل الاتيان بمجلس يمكن ضمان الاكثرية المؤيدة للوزارة فيه[٢٤٥]، تحت ذريعة ان هناك مهاماً كبيرة أمامه لا يمكن انجازها إلا إذا كانت هناك أكثرية موالية، ومن الامثلة على ذلك هو مطلب (عبدالمحسن السعدون) حل مجلس النواب شرطاً مسبقاً لتشكيل الوزارة[٢٤٦]. وكذلك إصدار الملك غازي (١٩٣٣±١٩٣٩) إرادة ملكية في ٢٢ شباط ١٩٣٩ بحل المجلس على أساس الظروف التي تجتازها البلاد وعدم وجود التآزر بين السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الوزارة)[٢٤٧].

ان مسألة حق الملك في حل المجلس أدى الى كثرة حل المجالس النيابية في العراق، وكان في بعض الاحيان يتم حل المجلس للسبب نفسه الذي حل به المجلس السابق وهذا كان خرقاً للقانون الاساسي العراقي والذي نصت الفقرة الاخيرة من المادة (٤٠) منه، على أنه "إذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر" ولكنه جاء في الارادة الملكية الصادرة في ٩ نيسان ١٩٣٥ عند حل مجلس النواب لدورته الخامسة أن أسباب الحل هو فقدان التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجاء في الارادة الملكية الصادرة في ٣١ تشرين الاول ١٩٣٦ للدورة السادسة لمجلس النواب أن أسباب الحل هو فقدان التآزر بين السلطتين أيضاً[٢٤٨].

٤- تجديد النيابة لأكثر من مرة:

كانت مدة العضوية في مجلس النواب اربع سنوات، وقد نص القانون الاساسي العراقي في المادة (٤١) على إمكانية تجديد إنتخاب النائب السابق، وقد جرت العادة، ان ترفع الوزارة، التي تقوم وتشرف على عملية الانتخابات، قائمة تضم أسماء المرشحين التابعين لها لكي يصادق عليها الملك حتى يكون باستطاعتها

---

[245] ميسروب، المصدر السابق، ص٨٩.

[246] خدوري، المصدر السابق، ص٩٣؛ عبدالرزاق الحسيني، اسرار الانقلاب، صيدا، ١٩٣٧، ص١٠.

[247] شوكت، المصدر السابق، ج١، ص٣٤٣-٣٤٤.

[248] الحسني، أسرار الانقلاب، ص١٢.

الدخول الى العملية الانتخابية. حتى صار كل ((رئيس وزراء يجري انتخابات، يتفاهم مع البلاط ويتفقون على الاسماء))[٢٤٩]. وعلى ما يبدو، فان الملك من خلال مصادقته على قوائم الوزارة، كان قراره بمثابة الحسم لمن يريد ان يصبح نائباً، وهذا ما حصل فعلاً عندما أشار أحد رؤوساء وزراء العراق الملكي عند عرض ترشيح أحد النواب على الملك فيصل الثاني بأنه ((إذا أيد سيدنا فيكون نائباً))[٢٥٠]. وذكر مصدر أن قائمة المرشحين لعضوية مجلس النواب كان يتفق عليها الملك ووزير الداخلية والمستشار البريطاني، وتبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات حين تبلغ هاتفياً الى المتصرفين ويطلب منهم بذل قصارى الجهود لانجاحها بعد ان يتعهد النواب المختارون خطياً بمؤازرة الحكومة[٢٥١]. وهذا يعني ان كثيراً من هؤلاء النواب كانوا يعبرون في مناقشاتهم ومداخلاتهم عن وجهة نظر الحكومة التي اوصلتهم الى مجلس النواب وليس عن قناعاتهم وآرائهم الشخصية.

فضلاً عن هذا فانه في بعض الاحيان كان الملك ينفرد، أحياناً، في اختيار مرشحين مرتبطين به شخصياً، دون أن يكون للوزارة دور في ذلك. بغية وجود فئة أو مجموعة من النواب داخل المجلس مرتبطين بالملك مباشرة، وهذا ما حصل فعلاً عند انتخابات الدورة الاولى سنة ١٩٢٥[٢٥٢].

ان النظام النيابي الصحيح يتطلب ان تكون فترة عضوية النائب محددة، وذلك من أجل التجانس والتوازن بين مايريده الناخبون من ممثليهم، وكذلك من أجل الوقوف والاطلاع على رغبات وميول واحتياجات الناخبين[٢٥٣]. إلا إننا نرى ان مجلس النواب العراقي شهد خلال الدورات (١٦) التي هي عدد دورات المجلس تجديد انتخاب العدد من النواب، مثال ذلك نائب ديالى (عزالدين النقيب)، والذي

---

249 جميل، الحياة البرلمانية، ص٦١.

250 المصدر نفسه، ص١٨٧.

251 عماد احمد الجواهري، تأريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص٣١٤.

252 أسعد، المصدر السابق، ص١٨٧.

253 ميسروب، المصدر السابق، ص٦٦.

انتخب (١٤) مرة لعضوية مجلس النواب، وكذلك نائب السليماينة (محمد صالح) الذي جدد انتخابه للدورات العشرة الاولى[٢٥٤].

٥- دور العشائر:

ان ضعف المجلس النيابي لم يكن نتيجة لتصرفات الحكومة حسب بل أيضاً بسبب استيراد واعتماد نظام سياسي لم يتلاءم وطبيعة المجتمع العراقي آنذاك. فقد ذكرنا ان مجلس النواب كان يمثل السكان بواقع نائب واحد عن كل ٢٠,٠٠٠ نسمة. ان مثل هذا النص في القانون الاساسي العراقي قد اشتُق من النظام البريطاني وفرض من جانب سلطات الانتداب البريطاني. وكان يهدف بذلك الى دفع النظام النيابي لاحتواء العناصر العشائرية الهامة التي شكلت غالبية سكانية بسطت نفوذها على الريف[٢٥٥]، ليكون هؤلاء الشيوخ، الى جانب طبقة الملاكين وأفندية المدن قاعدة اجتماعية وسياسية قادرة على أسناد النفوذ البريطاني في العراق. وخلال الدورات الاربعة الاولى لمجلس النواب كان عدد مقاعد ممثلي العشائر يتراوح بين (٢٠) و (٢٤) مقعداً من أصل (٨٨) مقعداً أي بنسبة تراوحت بين ٢٣٪ و ٢٧٪ من المقاعد[٢٥٦]. وارتفع العدد في سنة ١٩٤٣ ليبلغ ٣٧ مقعداً من مجموع ١١٦ مقعداً أي بنسبة ٣١,٩٪، ثم قفز الى ٥٢ مقعداً من مجموع ١٤٥ مقعداً، أي بنسبة ٣٥,٩٪ في سنة ١٩٥٨[٢٥٧].

كان هذا الوضع انعكاساً للسياسة البريطانية، وكذلك سياسة النظام الملكي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨)، في كسب الزعامات العشائرية الى جانبها. والحقيقة ان مثل هذا الامر أخذ بنظر الاعتبار في المجلس التأسيسي العراقي ايضاً حيث مثل شيوخ العشائر العربية والكردية بنسبة ٤١٪ من المجموع الكلي لأعضاء المجلس التأسيسي

---

[254] الحسني، تاريخ الوزارات، ج١، ص٢٨٩-٣١٥.

[255] نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، ١٩٨٤، ص٦٧.

[256] الجواهري، المصدر السابق، ص٣١٤.

[257] حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الأول، ط٢، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص١٣٠.

(وعددهم ١٠٠ نائباً)[٢٥٨]. وكان الانكليز يرون ان من يستطيع السيطرة على الشيوخ يستطيع السيطرة على العشائر، ومن يسيطر على العشائر بامكانه ان يحكم العراق بسهولة[٢٥٩]. وقد حصل الشيوخ على نسبة تمثيل في مجلس الاعيان لا تختلف عن نسبة تمثيلهم في مجلس النواب تقريباً[٢٦٠]. وكان بعضهم يجهل القراءة والكتابة، والعدد الاكبر منهم دون المستوى الثقافي المناسب للنيابة[٢٦١]. وهكذا نلاحظ ان الضرورات السياسية تطلبت اعطاء المشايخ والاغوات دوراً مهماً في المؤسسة التشريعية العراقية، لكن واقع الحال ان ذلك أدى الى نتائج سلبية بالنسبة للنظام السياسي وطبيعة عمله. وقد أشار أحد الباحثين الى ان "احتواء جماعات تقليدية كالعشائر في جهاز سياسي حديث قد يعتبر خطوة ايجابية لتحقيق استقرار مرحلي وإرساء أسس أولية لوحدة اجتماعية داخلية. إلا أن الواقع الفعلي في العراق الملكي اخفق في الوصول للهدف المذكور، حيث أن إحتواء تلك الجماعات كان سبباً في فشل بناء أجهزة سياسية وطنية فعالة"[٢٦٢].

---

[258] المصدر نفسه.

[259] عبدالجليل الطاهر، العشائر العراقية ج١، بيروت، ١٩٧٢، ص١٣.

[260] الجواهري، المصدر السابق، ص٣١٥.

[261] الحسو، المصدر السابق، ص٦٨.

[262] المصدر نفسه، ص٦٧.

الفصل الثاني

مجلس النواب والمطالب
الادارية والثقافية الكردية

المبحث الأول: شؤون التعليم

المبحث الثاني: العاملون في الادارة الحكومية

المبحث الثالث: مسألة استخدام اللغة الكردية

المبحث الأول

شؤون التعليم في كُردستان

كان موضوع التعليم في كردستان العراق من بين الموضوعات الرئيسة التي تمت مناقشتها في مجلس النواب العراقي منذ دورته الاولى سنة ١٩٢٥، وقد تناولت تلك المناقشات جوانب مختلفة من ذلك الموضوع وهي المدارس، والبعثات الدراسية، وموضوع التعليم باللغة الكردية. وقد كانت كردستان العراق تعاني من النقص في مجالات التعليم، حيث كان عدد المعلمين في لواء السليمانية سنة ١٩٢٧، يبلغ (١٤) معلماً، مقابل (١٥٥) الف نسمة كانت تشكل مجموع عدد سكان ذلك اللواء، فضلاً عن أن المدارس الكردية كانت تعاني من نقص في المستلزمات المدرسية الضرورية[٢٦٣]، وكانت نسبة ما يصرف من واردات الالوية الكردية على مدارسها قليلة جداً مقارنة بنسبة ما يصرف من واردات الالوية الاخرى من العراق على مدارسها، فعلى سبيل المثال أنه في سنة ١٩٢٧ كانت نسبة ما يصرف على التعليم في لواء السليمانية من ايرادات اللواء تبلغ ١٪، وفي أربيل بلغت النسبة ٢,٥٪ فقط، وبالمقابل من ذلك كان يصرف على التعليم في بغداد ٣٨٪، وكربلاء ١٨٪ من ايراداتهما[٢٦٤]. وفي سنة ١٩٣٠ تدهورت الحالة أكثر عندما اصبح لبعض الطوائف الدينية حقوقاً أوسع من الكرد في مجال التعليم، حيث بلغ عدد المدارس الكردية في كل أنحاء العراق (٤١) مدرسة، بينما وصل عدد المدارس المسيحية (٤٧) مدرسة، واليهودية (١٩) مدرسة[٢٦٥]. في حين كان عدد الكرد اضعاف عدد ابناء الطائفتين الاخيرتين[٢٦٦]. وكانت الموضوعات التي تمت مناقشتها هي:

---

[263] عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كردستان العراق، ١٩٣٩±١٩٤٥، ط١، مطبعة وزارة التربية، دهوك، ٢٠٠٢، ص٢٣.

[264] محەمەد ئەمین زەکی، دوو تەقەللای بێسوود (محاولتين غير مجديتين)، تويژينەوە: سەباحی غالب، چاپخانەی هەڵوێست، لەندەن، ١٩٨٤، ل٦٥.

[265] البارزاني، الحركة القومية، ص٢٤.

[266] لاتتوفر لدينا ارقام دقيقة عن سكان العراق حينئذ باستثناء تقديرين، الاول في سنة ١٩٣٠ حيث قدر سكان العراق بـ ٢,٨٢٤,٠٠٠ نسمة والثاني في سنة ١٩٣٢ وقدر فيه عدد سكان العراق بـ ٣,٨٥٧,٠٧٧ نسمة، وكان

أ± المدارس:

ناقش مجلس النواب موضوع المدارس وأعدادها في العراق وما كانت عليه سابقاً، وما طرأ عليها من تطور، فضلاً عن أهم العوائق التي تعترض سبل هذا التطور. ففي الجلسة المنعقدة في ١٠ آب ١٩٢٥ من اجتماعه غير الاعتيادي الأول أي بعد مرور أقل من شهر على بدء مجلس النواب لاعماله، تم التطرق الى موضوع التعليم في العراق، وبضمنه في كردستان وذلك من خلال تقرير قدمه نائب السليمانية (محمد أمين زكي)[٢٦٧]، ويؤيده في ذلك احد عشر نائباً الى المجلس[٢٦٨]. وقد ركز على التعليم في العراق، بما في ذلك كردستان، من حيث مقارنته بفترة ما قبل الحرب وماهو عليه الآن من توسيع. وأشار التقرير الى عدم المساواة فيما بين الالوية، حيث وجد أن في أحد الالوية (٧٢) مدرسة ابتدائية للبنين و (١٨) مدرسة للبنات ومدرسة ثانوية واحدة وداراً للمعلمين الابتدائية ومدرسة للصناعة، على حين لم توجد في السليمانية سوى مدرسة واحدة فقط[٢٦٩]، "محرومة من الوسائط

الكرد يشكلون ما بين ١٦–١٧٪ من مجموع السكان، في حين قُدرت نسبة المسيحيين في تلك الفترة بما يتراوح بين ٣٪ و ٤٪ واليهود بما يتراوح ما بين ٢,٤٪ و ٢,٥٪ وبغض النظر عن مدى دقة هذه التقديرات، فانه توضح ان عدد الكرد كان ثلاثة اضعاف النصارى واليهود على اقل تقدير، حول النسب اعلاه ينظر: مراد، الاحوال الاجتماعية في العراق، ص٥٤٥±٥٤٦ .

[267] ولد في السليمانية سنة ١٨٨٠، تخرج من الكلية العسكرية في استانبول سنة ١٩٠٢ وكلية الاركان الحربية سنة ١٩٠٤ برتبة رئيس ركن، يعتبر من الشخصيات الكردية البارزة في العهد الملكي، أصبح نائباً لعدة دورات انتخابية واستوزر لحقائب الاشغال والمواصلات والاقتصاد والدفاع له مؤلفات عديدة عن الكرد، توفي سنة ١٩٤٨. يُنظر: دارا جمال غفور، محمد أمين زكي ودوره السياسي والاداري في العراق ١٩٢٤±١٩٤٨، رسالة ماجستير معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بـغداد، ٢٠٠٤، ص٦–٩.

[268] وهم: نائب الديوانية رشيد خطاب ونواب السليمانية مرزا فرج و احمد مختار و محمد صالح ونواب الموصل نوري البريفكاني و هبة الله المفتي و حازم شمدين آغا ونائب الدليم رشيد الخوجة ونائب الديالى الياس النقيب ونواب أربيل ابراهيم يوسف و اسماعيل راوندوزي.

[269] كان عدد مدارس السليمانية للسنة الدراسية ١٩٢٠–١٩٢١ هي (٣) مدارس ولم تكن فيها مدرسة رسمية في السنة الدراسية ١٩٢٣±١٩٢٤. ينظر: محەمەد عەبدوللاّ كاكە سوّر، گەشەكردنى خويّندنى فەرمى لە ليواكانى كوردستانى عيّراقدا (١٩٢١–١٩٥٣) (تطور التعليم الرسمي في الوية كردستان العراق)) لێكوّلّينەوەيەكى مێژووييە، چ١، هەوليّر، ٢٠٠٤، ل٣٥.

اللازمة ومعلولة بانواع النواقص يبلغ عدد طلابها (١٠٥) طالباً ومتكونة من خمسة صفوف". واقترح لسد النواقص الموجودة في معارف السليمانية توصيات عديدة أهمها، إنشاء أربعة مدارس فيها مع مدرسة للصناعة وأخرى للبنات[٢٧٠].

وقد أيد نائب المنتفك (السيد عبدالمهدي)[٢٧١] النواب، وأثنى على ذلك التقرير كما طالب بتوزيع التقرير على النواب او اعادة قراءته ثانياً[٢٧٢].

استمرت المطالبة بفتح المدارس في المنطقة الكردية من جانب النواب، ففي الجلسة المنعقدة في٢٥ شباط ١٩٢٦، دعى نائب أربيل (ابراهيم يوسف) وزارة المعارف الى فتح مدرسة للبنات في أربيل. وفي كلمة له أمام المجلس أكد أن في العراق (٢٦٣) مدرسة، وبذلك يستحق كل لواء في العراق ان توجد فيه (١٩) مدرسة، مشيراً الى أن مدينة أربيل مع توابعها فيها (ستة) مدارس فقط وهي ابتدائية. كما طالب بضرورة "إجراء المساواة في تشكيلات المعارف بين الالوية" فضلاً عن تخصيص المبالغ اللازمة في ميزانية المعارف لفتح مدرسة للبنات في أربيل[٢٧٣]، وايد نائب الحلة (مزاحم الباجةجي)[٢٧٤]، الطلب رغم ابدائه بعض

---

[270] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (١١) في ١٠ آب ١٩٢٥، ص٤. ملحقة بجريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٣٢) في ١٩٢٥/٨/٢٣.

[271] السيد عبدالمهدي: هو السيد عبدالمهدي حسن ناصر آل بشر ولد في الشطرة، شارك منذ شبابه في الحركة الوطنية، فانضم الى الجمعية العربية اللامركزية وفرع جمعية الاصلاح في البصرة، فضلاً عن دوره في ثورة العشرين، انتخب نائباً عن المنتفك في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، ثم انتخب نائباً عن المنتفك للدورات الاولى والثانية والرابعة والسادسة والثامنة والتاسعة، كما عين عضواً في مجلس الاعيان في تشرين الاول ١٩٤١ وانتخب نائباً أول لرئيس المجلس المذكور، كما تقلد المناصب الوزارية لمرات عديدة منها، وزارة المعارف سنتي ١٩٢٦، ١٩٣٣ ووزير الاقتصاد سنة ١٩٤١، توفي في ١٣ تشرين الاول ١٩٧١ في بغداد. ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٨± ٥٩.

[272] غفور، المصدر السابق، ص٤٣.

[273] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول سنة ١٩٢٥، الجلسة(٢٢) في ٢٥ شباط، ١٩٢٦، ص٩، الوقائع العراقية، العدد (٤١٣) في ١٩٢٦/٣/١٤.

[274] ولد سنة ١٨٩٠ في النعمانية جنوب بغداد، وأكمل دراسته فيها ودرس القانون في أستانبول لكنه لم يكمل دراسته أصدر جريدة النهضة العربية سنة ١٩١٣، انتخب سنة ١٩٢٤ عضواً في المجلس التأسيسي وسنة ١٩٢٥ عضواً في مجلس النواب، أصبح سنة ١٩٢٧ ممثل العراق في لندن، شكل سنة ١٩٤٨ وزارته الوحيدة

الملاحظات، وقد أيده كل من نائب الموصل (ثابت عبدالنور)[٢٧٥]، ونائب بغداد (أحمد الداود)[٢٧٦] وأخيراً تم احالة التقرير الى الحكومة، بناء على اقتراح نائب الديوانية (رشيد الخطاب) و (مزاحم الباجةجي) للنظر فيه[٢٧٧].

كما طالب نائب أربيل (إسماعيل راوندوزي)[٢٧٨] عن طريق اقتراح قدمه الى المجلس بضرورة فتح صف ثانوي في اربيل، ويبدو أن هذا الطلب قد حدا ببعض النواب الى إظهار تأييدهم له، فقد أشار نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) بقوله ((إذا تأملنا بإمعان في هذا الطلب المشروع أمامنا، فنراه على نقاط عميقة الفوائد وشديدة الأهمية))[٢٧٩]. وقد رد مدير المعارف العام (ساطع الحصري)[٢٨٠]

عقب استقالة محمد الصدر، توفي في جنيف في ٢٣ أيلول ١٩٨٢. ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الملكي، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص١٥١–١٥٤.

[275] هو ثابت عزيز عبدالاحد عبد النور من مواليد الموصل سنة ١٨٩٠ من عائلة مسيحية، التحق بمدرسة الحقوق في استانبول وعاد الى الموصل سنة ١٩١٤ وشارك في تأسيس فرع جمعية العهد السرية في الموصل، ثم التحق بقوات الثورة العربية في الحجاز، أصدر جريدة العقاب في دمشق، انتخب كنائب عن الموصل للدورات الاولى والثالثة، ثم أصبح قائم بالاعمال العراقية في جدة سنة ١٩٣٧، توفي في بغداد في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٧. ينظر: بصري اعلام السياسة، ج٢، ص٣٥٤±٣٥٦.

[276] هو احمد بن داود ولد سنة ١٨٧١، وبعد تحصيله العلوم الدينية، عين قائمقاماً لقضاء خانقين واشترك في الحركة الوطنية حين نفي الى جزيرة هنجام وانتخب عضواً في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، كما انتخب نائباً في مجلس النواب لعدة دورات انتخابية، اصبح وزيراً للاوقاف سنة ١٩٢٨. ينظر: نجدت فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، البصرة، ١٩٨٣، ص٨٣.

[277] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول سنة ١٩٢٥ الجلسة(٢٢) في ٢٥ شباط ١٩٢٦، ص١٠.

[278] هو إسماعيل بن سعيد بن عبدالله شخصية كردية معروفة ولد سنة ١٨٩٥ في راوندز، وعين حاكماً لبلدته سنة ١٩٢٠، وأصبح نائباً عن أربيل للدورتين الاولى والثانية، عارض بشدة التجنيد الاجباري سنة ١٩٢٧، أغتيل في حزيران ١٩٣٣ بالقرب من بلدة خليفان. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص٢٢١.

[279] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول سنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٣) في ٢آذار ١٩٢٦، ص٩–١٠ الوقائع العراقية، العدد (٤١٤) في ١٩٢٦/٣/١٦.

[280] منظر قومي عربي، سوري الاصل، ولد سنة ١٨٨٠ درس في استانبول وتخرج سنة ١٩٠٠، التحق بالحكومة العربية في دمشق سنة ١٩١٩ وعين أول وزير للمعارف فيها، وقد استدعاه الملك فيصل الى العراق

بان التحصيل الدراسي في لواء أربيل لم يصل بعد الى مستوى يمكن لوزارة المعارف من فتح مدرسة ثانوية فيها، مبرراً ذلك بعدم وجود العدد الكافي من الطلاب حيث بين ان المجموع المؤمل نجاحه من طلبة المرحلة المتوسطة يبلغ ثمانية طلاب مضيفاً ((لا أرى من المناسب فتح صف ثانوي في اربيل لثمانية طلاب)). ورد اسماعيل راوندوزي عليه، بانه توجد مدرستان في كل من كويه (كويسنجق) وأربيل تخرج منها (١٧) طالباً، فضلاً عن أن عدداً منهم تركوا دراستهم بسبب وضعهم المادي الضيق، وتسائل ماذا يفعل هؤلاء وهل هناك مقياس او نص قانوني يتحتم بموجبه فتح صف ثانوي. فاجابه (الحصري) بان الحكومة تفكر في المبالغ التي تنفق على فتح صف ثانوي والتي تعادل مصاريف خمسة مدارس ابتدائية، كما أكد بأنه لم يتخرج أي طالب بعد من مدرسة أربيل الابتدائية[٢٨١].

أما نائب الموصل (علي خيري الامام)[٢٨٢] فقد عدّ عدم وجود خريجين من مدارس أربيل بانه ((يدل على انحطاط التدريس في ذلك اللواء .. وهذا الانحطاط إنما يكون ناشئاً عن إهمال الوزارة)) واعتبر أيضاحات الحصري غير حقيقية فيما يخص التعليم في مدينة أربيل[٢٨٣]. وتم ايداع هذا التقرير الى الحكومة للنظر فيه بناءً على اقتراح نائب الموصل (خيرالدين العمري)[٢٨٤].

وعين مديراً للمعارف العام، توفي سنة ١٩٦٨. ينظر: إبراهيم خليل أحمد" تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩ ± ١٩٣٢)، ط١، البصرة، ١٩٨٢، ص١٥٩.

[281] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول سنة ١٩٢٥، الجلسة(٢٣) في ٢آذار ١٩٢٦، ص١١.

[282] علي خيري الامام ولد سنة ١٨٧٨ في الموصل ودرس العلوم الشرعية واللغة العربية فيها، انتخب نائباً عن الموصل في مجلس النواب للدورات الاولى والثالثة والثامنة والتاسعة والعاشرة، كما أصبح نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب في الدورة الانتخابية الثالثة، وفي الاول من كانون الاول ١٩٤٣ اختير نائباً أول لرئيس المجلس، توفي في الموصل في ٣ نيسان ١٩٦٨. بصري، اعلام السياسة، ج٢، ص٣٧٣.

[283] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٣)في ٢ آذار ١٩٢٦، ص١٢.

[284] خيرالدين العمري: هو خيرالدين بن حسن العمري ولد في الموصل سنة ١٨٩٠، وأكمل دراسته الابتدائية والاعدادية فيها، ثم سافر الى استانبول للدراسة وقد عمل مدرساً، مارس العمل السياسي، كما عمل مع الملك

لم يقتصر النائب (اسماعيل راوندوزي) على طلب فتح المدارس في أربيل، بل طالب بها لبلدته (رواندز)، ففي الجلسة نفسها طالب هو وعدد من زملائه وزير المعارف فتح مدرسة في رواندز، وانتقد أيضاً، مدير المعارف العام آنذاك (الحصري) بسبب ما أسماه ((سياسته نحو الالوية الشمالية)). إلا أن الحصري ذكر أن وزارة المعارف خصصت في ميزانيتها المبالغ اللازمة لبناء مدرسة في رواندز[٢٨٥]. على الرغم من هذه الوعود التي قطعتها وزارة المعارف على نفسها، إلا أنه يبدو أن عدداً منها لم ينفذ. فبعد سنة من الطلب الذي قدم الى ساطع الحصري من أجل فتح مدرسة ثانوية في أربيل، لم ينفذ هذا الطلب. وفي الجلسة المنعقدة في ١٦ آيار ١٩٢٧ أثير موضوع النواقص الموجودة في التعليم في كردستان العراق وإهمال المدارس الكردية من جانب وزارة المعارف. فتحدث نائب كركوك (نشأت ابراهيم) موضحاً ((بأن في لواء أربيل ثلاثين[٢٨٦] مدرسة إبتدائية يتخرج منها في السنة الواحدة نحو (٣٠-٤٠) طالباً، ثم يدخلون المدارس الثانوية)). وتطرق الى مسألة مهمة أخرى وهي ان نحو (٨٠٠) طالب شاركوا في الامتحان الذي أعدته لهم وزارة المعارف، إلا ان الوزارة قامت بتنقيص درجات الطلاب حيث نجح (٢٠٠) طالب فقط تحت ذريعة عدم امكانية قبول هذا العدد الكبير. مضيفاً ان مدير المعارف يقول ((لايوجد العدد الكافي من الطلاب لفتح مدرسة ثانوية))، كما اشار الى أن الوزارة تغدر بهم وذلك عن طريق العمل على رسوبهم في الامتحانات[٢٨٧].

فيصل الاول أميناً له، وانتخب نائباً عن الموصل للدورات الاولى، الثالثة، وعين رئيساً لبلدية الموصل سنة ١٩٣٢، أصدر جريدة النجاح سنة ١٩١٠، وقد توفي سنة ١٩٥٢. ينظر: منهل الهام عبدال عزو عقراوي، جريدة فتى العراق، ١٩٣٤± ١٩٦٨ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص٩٥.

[285] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٢٣) ٢في ٢ آذار ١٩٢٦، ص١٢.

[286] هكذا ورد في النص، إلا أن الحقيقة هو أن عدد المدارس في لواء أربيل، لسنة ١٩٢٧ كانت (١١) احدى عشر مدرسة. ينظر، كاكه سور، خويّندنى فەرمى، ل٤٢.

[287] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١١) في ١٦ ايار ١٩٢٧، ص١٠٤٦.

كما تطرق نائب أربيل (ابراهيم يوسف) الى الموضوع، وأشار بأن الالوية الكردية خالية من أي صف ثانوي، وأن الحكومة وعدت بتنفيذ الاقتراح الذي قدم من أجل فتح صف ثانوي في أربيل وكذلك فتح مدرسة للبنات فيها، واضاف أن الحكومة لم تف بوعودها، وطالب مرة أخرى بتنفيذ هذه الوعود، لأنه ليس من ((الانصاف أن يكون في هذا اللواء سبع مدارس فقط، ليس بينها إلا مدرسة واحدة ذات ستة صفوف)) بينما يبلغ عدد المدارس (٧٠-٨٠) مدرسة بين ابتدائية وثانوية وعالية في بعض الالوية[٢٨٨].

كانت وزارة المعارف تاتي في كل مرة بحجة لكي تثبت الموانع التي تؤدي الى عدم تنفيذها الوعود بخصوص التعليم في المنطقة الكردية، لذا نجد أن وزير المعارف (السيد عبدالمهدي) يؤكد أن الوزارة كانت قد وعدت بفتح صف ثانوي في أربيل إلا أنه ((لعدم وجود الطلاب لم نتمكن من فتحه)) وكان ذلك بناءً على كتاب من متصرف أربيل، وأضاف إلا أن الحكومة عقدت العزم على فتحه[٢٨٩]، أما بالنسبة لفتح مدرسة للبنات، فقد أشار الوزير الى أن أهم العقبات التي تحول دون تحقيق هذه الامنية هي، فضلاً عن ضعف ميزانية المعارف قلة المعلمات[٢٩٠].

ردَّ نائب أربيل (ابراهيم يوسف) على ماقاله وزير المعارف بأنه في السنة الماضية أي سنة ١٩٢٦ كان هناك (١٣) ثلاثة عشر طالباً تخرجوا من الصف الخامس الابتدائي، ونظراً لعدم وجود الصف السادس ذهب قسم منهم الى كركوك والقسم الاخر الى الموصل لاكمال دراستهم. وفند ماصرح به الوزير بان المعلمات لايذهبن الى بعض الاماكن حيث قال بأن ((المعلمات عندما يتخرجن من المدرسة ... تابعات الى اوامر المعارف، وهي ترسلهم الى اي مكان شاءت))[٢٩١]. كما انتقد وزارة المعرف ايضاً لاعتمادها على تقرير المتصرف في حين كان المفروض عليها أن تعتمد على تقارير مفتشيها المختصين في هذا

---

[288] المصدر نفسه، ص١٠٤٩.

[289] المصدر نفسه، الجلسة (١٢) في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص١٠٥٥.

[290] المصدر نفسه، ص١٠٥٩.

[291] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١١) في ١٦ ايار ١٩٢٧، ص١٠٥٩.

المجال[٢٩٢]. وانتقد نائب اربيل (اسماعيل راوندوزي) كلام وزير المعارف بشأن كتاب المتصرف معرباً عن دهشته واستغرابه بما صرح به الوزير[٢٩٣].

وعند افتتاح الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب في ١٩ آيار ١٩٢٨، استمرت المطالبة الكردية بتحسين أوضاع التعليم في كردستان العراق، ففي الجلسة المنعقدة في ١أيلول ١٩٢٨، تحدث نائب السليمانية (محمد صالح)[٢٩٤] عن أهمية المعارف والتعليم وأشار الى طلب أهالي السليمانية بفتح مدارس في مدينتهم، منتقداً تصريح المدير العام للمعار ف (طه الهاشمي)[٢٩٥]، الذي كان قد بين إن عدم رغبة أهالي السليمانية هي السبب في تأخر تطور التعليم في السليماينة، معيداً الى الاذهان بانه في الوقت الذي كانت بغداد تخلو من مدرسة رشدية (أي متوسطة) عسكرية، فان السليمانية كانت لها رشدية عسكرية ذات خمسة صفوف[٢٩٦].

وفي تعقيب المدير العام للمعارف (طه الهاشمي) على ذلك، أشار الى انه تم فتح مدرسة في السليمانية ولم يبلغ عدد طلابها (٥–٦) طلاب. وهذا التعقيب أدى بالنائب (محمد صالح) مرة أخرى الى ان يستعرض بيانات أخرى، منها أن السليمانية في السابق

---

[292] المصدر نفسه.

[293] المصدر نفسه، ص١٠٦١.

[294] هو محمد صالح الحاج علي، نائب في مجلس النواب (للدورات الاولى الى العاشرة) باستثناء الدورة الثانية، عن السليمانية وهو من زعماء منطقة بشدر، ووالد الدكتور محمد محمد صالح الاستاذ في جامعة بغداد، توفي سنة ١٩٤٧. ينظر: بصري، اعلام الكرد، ص١٩٢؛ غفور، المصدر السابق، ص٣٧.

[295] طه الهاشمي: ولد سنة ١٨٨٨ في بغداد، وهو شقيق ياسين الهاشمي، أكمل در استه في الرشدية ثم الاعدادية العسكرية، وتخرج سنة ١٩٠٦ برتبة ملازم ثان في الجيش العثماني، أصبح رئيساً لأركان الجيش في سنتي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ والف وزارته الوحيدة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١، توفي في ١١ نيسان ١٩٦١ في لندن. ينظر: حربي ، رجال العراق، ص١٣١–١٤٠.

[296] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة (٣٦) في ١ أيلول ١٩٢٨، ص٨٦٠±٨٦١. وبخصوص المدرسة الرشدية العسكرية في السليمانية في العقود الاخيرة من العهد العثماني، أنظر، سالنامه ولايت موصل لسنة ١٣١٠ هـ، ص٢١٤. ينظر: محمدأمين زكي، تاريخ السليمانية وأنحائها، ت: محمد جميل الروزبياني، بغداد، ١٩٥١، ص٢١٠. ولكن يجب الاشارة الى ان كلام النائب لم يكن دقيقاً حول عدم وجود مدرسة رشدية عسكرية في بغداد، اذ كانت هناك مثل هذه المدرسة في بغداد فضلاً عن الاعدادية العسكرية فيها، ينظر: النجار، المصدر السابق، ص٣٧٩.

كانت فيها مدرستان أبتدائيتان ومدرسة أعدادية رشدية عسكرية يدرس فيها أكثر من (٥٠٠) طالب. مضيفاً أنه في الوقت الحاضر يبلغ العدد مدرستان احداهما ابتدائية مليئة بالنواقص وتفتقر الى المستلزمات المدرسية[٢٩٧].

إن المطالب الكردية بخصوص تحسين أوضاع التعليم في كردستان والتوسع فيها تجاوزت المطالبة بفتح المدارس الابتدائية والثانوية الى المطالبة بانشاء وفتح دار للمعلمين، ويبدو أن النواب الكرد أدركوا صعوبة مجيء الطلاب الكرد الى بغداد لاتمام دراساتهم بسبب ضعف القدرة المعيشية والمالية آنذاك.

فقد طالب نائب أربيل (معروف جياووك)[٢٩٨] بـ ((تشكيل وتأسيس دار للمعلمين في الشمال وكذلك في الجنوب)) مضيفاً بأنه ليس من الممكن حصر التعليم العالي في منطقة واحدة وهي بغداد، وخاصة ان ((دار المعلمين لم تقبل جميع من يراجعها من أبناء الجنوب والشمال بحجج طفيفة وواهية))[٢٩٩]. وقد رفض مدير المعارف العام هذا الطلب بذريعة ((وجوب اعداد مدرسين كفوئين متحدين في الثقافة والغايات)). وأضاف ايضاً أن ((تكثير دور المعلمين معناه تنويع الثقافة ... وكلما تنوعت يكثر الضرر، وكلما قلت قل الضرر))[٣٠٠].

ومن الجدير بالذكر، أن الصحافة الكردية والعرائض والشكاوى التي تلقاها النواب الكرد، كان لها دور كبير في إثارة موضوع التعليم في كردستان، وخاصة

---

[297] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة (٣٦) في ١ أيلول ١٩٢٨، ص٨٦٢.

[298] معروف جياووك: ولد سنة ١٨٨٥ في بغداد وتخرج من المدرسة الاعدادية فيها سنة ١٩٠٢، ثم التحق بكلية الحقوق في استانبول "أصدر جريدة (الحقوق) سنة ١٩١٢، أثناء الحرب العالمية الاولى تم أسره ونقل الى (بورما) لمدة خمس سنوات انتخب نائباً عن أربيل في نهاية الدورة الانتخابية الاولى ولكن حل المجلس في بداية ١٩٢٨،حال دون مشاركته في اجتماعات المجلس، وفي الدورة الثانية انتخب نائباً عن أربيل، وأصبح متصرفاً (محافظاً) للسليمانية سنة ١٩٤٤، توفي في بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٨ ودفن في أربيل. ينظر:بصري، أعلام الكرد، ص١٨٥±١٨٦؛ معروف جياووك، مآساة بارزان الممظلومة، ط٢، أربيل، ٢٠٠١، ص٦.

[299] الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة (٣٥) في ٣٠ آب ١٩٢٨، ص٨٣٨؛ معروف جياووك، نيابتي (١٩٢٨±١٩٣٠)، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٣٧، ص٨٨.

[300] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة (٣٥) في ٣٠ آب ١٩٢٨، ص٨٤٧.

عندما تجري مناقشة ميزانية وزارة المعارف او الميزانية العامة السنوية المالية او الميزانية المؤقتة[٣٠١].

كانت صحيفة (ژيانەوە- الانبعاث)[٣٠٢] من الصحف الكردية المهمة في تلك الحقبة، والتي أولت مسألة التعليم اهتماماً كبيراً من ناحية زيادة عدد المدارس وتغيير المناهج أو حمل النواب، وخاصة الكرد منهم على الدفاع عن حقوق الكرد في هذا الشأن. فقد ذكرت الصحيفة في احدى اعدادها ان المنطقة الكردية محرومة من التعليم، وكتبت مقالة تحت عنوان ((ماذا نريد من مبعوثينا داعية إياهم الى ان يجلبوا الخير والمنفعة لمنطقتهم))[٣٠٣]. وفي عدد آخر ناشدت الصحيفة كل مواطن ان يعاون في فتح اية مدرسة[٣٠٤].

كما ان صحيفة (ژيان- الحياة)[٣٠٥] التي صدرت مباشرة بعد (ژيانەوە) أولت أيضاً اهتماماً كبيراً بالتعليم، حيث كتبت في عددها التاسع مقالة بعنوان ((الى مبعوثينا المحترمين)) حثت فيها النواب الكرد على الاهتمام بالتعليم[٣٠٦]. فضلاً عن ذلك قدم النواب الكرد من ألوية أربيل وكركوك والسليمانية طلباً الى وزارة المعارف في ١ حزيران ١٩٢٨ بخصوص التعليم في كردستان العراق تضمن ما يلي:-

١- تأسيس مؤسسة للإشراف على شؤون التعليم في الالوية الكردية.
٢- تشكيل لجنة لوضع الكتب وترجمتها الى الكردية.
٣- فتح معهد لاعداد المعلمين.

---

[301] كانت الميزانية العامة السنوية الجديدة تبدأ في الاول من نيسان من كل سنة.

[302] ژيانەوە (الانبعاث) صحيفة كردية صدر العدد الاول منها في ١٨ آب ١٩٢٤، والعدد الاخير هو العدد (٥٦) صدر في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٦. ينظر: عەبدوللاّ زەنگەنە، ژيانەوە و شويّنى له رۆژنامەنووسى كورديدا (١٩٢٤± ١٩٢٦) ژيانەوە وموقعها في الصحافة الكردية، پێشەكى : كەمال مەزهەر ئەحمەد، چ١، سليّمانى، ٢٠٠٢.

[303] ژيانەوە، جريدة، العدد (٤٣) في ١٩٢٨/٨/٦، عەبدوللاّ زەنگەنە، المصدر السابق.

[304] المصدر نفسه، العدد (٢٧) في ١٩٢٨/٥/٢٨.

[305] ژيان، تعد من أهم الصحف الكردية الصادرة آنذاك، صدر أول عدد لها في ١٩٢٦/١/٢١. ينظر: أمين، ژيان، ص٩.

[306] المصدر نفسه، ص١١٣.

٤- فتح مدارس للبنات.

٥- فتح المدارس الإبتدائية في المناطق التي تحتاجها.

٦- فتح المدارس الثانوية[٣٠٧].

شهدت الدورات اللاحقة لمجلس النواب مناقشات اخرى لقضية التعليم في كردستان العراق، ففي الجلسة المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٣٧ وأثناء المناقشة على الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وآيار سنة ١٩٣٧، انتقد نائب أربيل (محمد علي محمود)[٣٠٨] عدم وجود مدارس ثانوية كاملة في الوية أربيل وكركوك والسليمانية، حيث يضطر الطالب الذي يتخرج من هذه الالوية، الى أن يذهب الى بغداد أو الموصل لاكمال دراسته، ولا يستطيع ذلك سوى الميسورون منهم. لذلك طلب من وزير المعارف ((ضرورة تأسيس صفوف ثانوية كاملة في لواء كركوك، عند تخصيص المبالغ في الميزانية سنة ١٩٣٧ المالية)). وأعرب وزير المعارف (يوسف عزالدين) عن شكره للنائب ((لعنايته بشؤون المعارف وخاصة المنطقة الشمالية)) معترفاً في الوقت نفسه بعدم تنفيذ المطالب التعليمية هناك، ووعد بأن الوزارة مهتمة بانشاء مدرسة ثانوية كاملة في كركوك لافساح المجال هناك مؤكداً ان الحكومة خصصت المبالغ اللازمة لبناء مدرسة ثانوية كاملة في كركوك[٣٠٩].

---

[307] ژیان (جريدة) العدد (١١٨) في ٢١ / ٦/ ١٩٢٨؛ نوشيروان مصطفى أمين، كردستان العراق (عصر القلم والمراجعات ١٩٢٨-١٩٣١)، ت: حمة صالح گلالى، ط١، مطبعة خاك، السليمانية، ٢٠٠٠، ص٢٢.

[308] هو محمد علي بن محمود، ولد في قضاء كويسنجق التابع الى لواء (محافظة) أربيل سنة ١٨٩٢، والتحق بمدرسة الحقوق في بغداد سنة ١٩١٣، ونال شهادتها سنة ١٩٢٠، مارس المحاماة بعدها، كما تقلد عدد من الوظائف الحكومية منها، مديراً عاماً للعدلية سنة ١٩٣٣، والمدير العام للطابو سنة ١٩٣٤، انتخب نائباً عن لواء ديالى في الدورة السادسة وأصبح نائباً أول لرئيس المجلس في نفس الدورة، وعن لواء أربيل للدورات السابعة والثامنة والثانية عشر، استوزر مراراً منها وزير المالية سنة ١٩٣٧ ووزير المواصلات والاشغال في حكومة الدفاع الوطني ووزير العدلية سنة ١٩٥٣، توفي في بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٥. ينظر: بصري أعلام الكرد، ص٢٠٩-٢١٠.

[309] م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع الغير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٦) في ٢٥ آذار ١٩٣٧، ص٦٢.

في أغلب الاحيان، كان النواب الكرد هم الذين يبادرون الى طرح مسألة التعليم والمدارس في المنطقة الكردية، لكننا نجد أن بعض النواب العرب يضمّون صوتهم أحياناً الى جانب زملائهم النواب الكرد، أو يبادرونهم بنماقشة مسألة التعليم في كردستان. ففي الجلسة المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٣٧ كان من بين القضايا التي أدرجت في جدول أعمالها هي الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧. وعند مناقشة ميزانية وزارة المعارف طالب نائب الموصل (بشير الصقال)[٣١٠]، بعدما أثنى على جهود الوزارة بتأسيس مدرسة ثانوية في أربيل بقوله "... لايمنعني أن أرجوها 'وزارة المعارف^ مؤكداً عليها فتح صف ثانوي في أربيل"[٣١١]. كما القى نائب السليمانية (توفيق القزاز) كلمة أمام المجلس استهلها بالتأكيد على أن الحكومة العراقية واحدة لايمكن أن تتجزأ، ذاكراً دور الكرد في الوحدة العراقية، ثم تناول حالة التعليم في المنطقة الكردية ووضفها بأنها في حالة يرثى لها، وناشد النواب الآخرين والوزارة بان تنظر في معارف تلك المنطقة، مبيناً عدة مقترحات أهمها، فتح مدرسة ثانوية في السليمانية وفتح متوسطتين في كل من أربيل والسليمانية للبنات واختتم قائلاً "... رجائي من معالي وزير المعارف ... اذا كان في نية الحكومة القيام بالمطالب التي أوردتها سابقاً والتي نحن في أشد الحاجة اليها"[٣١٢].

وقد اشار وزير المعارف (يوسف عزالدين) الى أنه بالنسبة للمطلب الأول فان الوزارة أكدت بأنها تفتح المدارس الثانوية في المدن الكبيرة، لأن تأسيسها من الناحية المالية يكلف الحكومة كثيراً، فضلاً عن أعداد الهيئة التدريسية اللازمة لها. مؤكداً ان الوزارة ستفتح مدرسة ثانوية جديدة وكاملة في كركوك لكي يستطيع الطلاب من أربيل والسليمانية أن يأتوا اليها، كما وعد بأن المدرسة هذه ستكون جاهزة خلال سنة ونصف. أما بالنسبة للمطلب الثاني أي فتح متوسطة

---

[310] بشير الصقال: ولد في الموصل سنة ١٩٠٤ ودرس في المدارس الشرعية، وأصبح خطيب جامع الاغوات بالموصل، انتخب نائباً عن الموصل للدورة السابعة، توفي سنة ١٩٨٧. نذير، المصدر السابق، الملحق ٨.

[311] م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع الغير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٢٣) في ٥ حزيران ١٩٣٧، ص٣٣٢.

[312] المصدر نفسة ، الجلسة (٢٤) في ٦ حزيران ١٩٣٧، ص٣٤٥.

للبنات في أربيل والسليمانية، فقال ((أني أعطي وعداً ... بأن الوزارة ستشرع بإيفاء الوعد ... وستنفذها في أوائل[٣١٣] السنة الدراسية القادمة))[٣١٤].

وأثناء الدورة الثامنة لمجلس النواب، وفي الجلسة المنعقدة في ٣٠ نيسان ١٩٣٨، وجه نائب السليمانية (عزت عثمان)[٣١٥] الى وزير المعارف سؤالاً يطلب منه ضرورة فتح مدارس في لواء السليمانية لأنه ((لا شك ان الحكومة الموقرة ... قررت إنشاء عدة مدارس جديدة في مختلف المدن والقرى العراقية وأخذت بتحسين المدارس الحاضرة وتوسيعها ... وبصفتي نائباً عن لواء السليمانية رأيت من واجبي أن ألفت نظر وزارة المعارف الى بعض النواقص التي يحتاجها اللواء)). وكان من جملة ما طلبه من وزارة المعارف، فتح مدرسة متوسطة للبنات في السليمانية، وعزز مطلبه هذا بأن البنات عندما يتخرجن من المدارس الابتدائية يصبحن امام الامر الواقع، فأما أن يبقين في البيت أو يذهبن إلى المدارس المتوسطة الموجودة خارج منطقتهم، مبيناً ان العرف الاجتماعي لا يسمح بذلك[٣١٦]. كما طالب بفتح صف متوسط في مدينة حلبجة وزيادة عدد صفوف المدارس الموجودة هناك، مشيراً إلى أنها تحتوي على صفين أوليين أو ثلاثة والتي ((لا تتفق مع الخطة المتبعة من قبل وزارة المعارف في سبيل نشر العلم والمعارف))[٣١٧].

وفضلاً عن ذلك اقترح على الحكومة أن تقوم بتحديد واختيار عدد من الطلاب الذين أنهوا دراستهم المتوسطة في السليماينة وارسالهم الى ثانوية بغداد على نفقتها حيث اشار في هذا الصدد بأن((كل ما أطلبه أن تقوم وزارة المعارف باختيار عدد من أذكياء

---

[313] يقصد السنة الدراسية ١٩٣٧±١٩٣٨.

[314] المصدر نفسة ، ص٣٥١.

[315] عزت بن عثمان باشا الجاف، انتخب نائباً عن السليمانية في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، ثم نائباً في مجلس النواب عن السليمانية للدورات الثامنة والتاسعة والعاشرة، توفي سنة ١٩٤٥. ينظر: محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، مطبعة حمدي، السليمانية، ٢٠٠٦، ص٤٧٢.

[316] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٣٥) في ٣٠ نيسان ١٩٣٨، ص٤٦٩.

[317] المصدر نفسه، ص٤٧٠.

الطلاب الفقراء، خريجي المتوسطات وإدخالهم على حسابها الخاص في ثانوية بغداد((. مبيناً فوائد هذه الخطوة منها، التشجيع على المنافسة فيما بين الطلاب وتقوية اللغة العربية بالنسبة للطلاب الكرد الذين يعانون دائماً من ضعف اللغة العربية[٣١٨].

أجاب (محمد رضا الشبيبي)[٣١٩] وزير المعارف، على هذا الطلب المقدم من جانب نائب السليمانية، بان مسألة فتح متوسطة للبنات في السليماينة ليس سهلاً، ويتوقف على عدد الطالبات اللواتي يتخرجن من المدارس الابتدائية. مؤكداً أنه كان قد تقرر فتح متوسطة للبنات، إلا أن عدد الطالبات لم يصل الى المستوى الذي يلتزم بموجبه فتحها. وأجاب على المطلب الثاني، أي ارسال عدد من الطلاب على حساب الحكومة للدراسة في بغداد، بان الوزارة سياستها معلومة، وهي تفضل التحاق خريجي الدراسة الابتدائية بدار المعلمين على نفقتها بغية تهيئتهم معلمين[٣٢٠].

وفي الجلسة المنعقدة في ٢٥ نيسان ١٩٤٢ تطرق نائب السليمانية (محمد صالح) الى النواقص الموجودة في لواء السليمانية من حيث عدم اكمال ابنية المدارس وصفوفها وعدم ارسال العدد المطلوب من المعلمين والمعلمات للواء المذكور والاهمال التي تحصل من قبل وزارة المعارف حول النقص في المختبرات والتجهيزات المدرسية الاخرى في السليمانية[٣٢١].

وتحدث نائب اربيل (محمد عبدالله النقيب) عن حالة التعليم في لواء اربيل ووصفها بانها ((متأخرة جداً وان الامية متفشية فيه الى درجة كبيرة وان نسبة المتعلمين لا تكاد تذكر))، وطالب بفتح مدارس في قرى وقصبات اربيل فضلاً عن فتح متوسطة للبنات في مركز لواء اربيل[٣٢٢].

---

[318] المصدر نفسه.

[319] محمد رضا الشبيبي: ولد سنة ١٨٨٠ في بغداد، يعتبر أحد الشخصيات الوطنية العراقية، أصبح عضواً في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، استوزر عدة مرات انتخب لعدة دورات في مجلس النواب منها الدورات الاولى والثانية والرابعة والخامسة والحادية عشر والثانية عشر عن بغداد. ينظر: صفوة، المصدر السابق، ص٧٠.

[320] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٣٩) في ٧ آيار ١٩٣٨، ص٥٣٠.

[321] م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة (٣٩) في ٢٥ نيسان ١٩٤٢، ص٥٢٨-٥٢٩.

[322] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢٠) في ١٠ ايار ١٩٤٤، ص٢٤٢.

ب ± البعثات الدراسية:

منذ سنة ١٩٢١، أخذت وزارة المعارف على عاتقها إرسال بعثات الى الخارج للتخصص في شتى فروع العلم والمعرفة، ففي السنة المذكورة بلغ عدد الطلاب الذي تم ايفادهم الى الخارج تسعة طلاب[٣٢٣]، وفي السنوات التي تلتها ازدادت الاعداد تدريجياً[٣٢٤]. ومع تأسيس المجلس النيابي العراقي اخذت مسألة البعثات الدراسية مكانها بين المواضيع المطروحة للمناقشة في ذلك المجلس.

أثيرت مسألة عدم إدخال الطلاب الكرد أو قلة عددهم ضمن هذه البعثات التي كانت ترسل سنوياً، وقد أشار (محمد أمين زكي) الى أن من بين (٧٠) طالباً[٣٢٥] أرسلوا بعثات حتى سنة ١٩٢٨ لم يكن هناك سوى اثنان من الطلاب الكرد[٣٢٦]، أحدهما لا يتكلم اللغة الكردية بشكل جيد، والآخر تم إرساله بناءً على تدخل شخصي قام به (محمد أمين زكي) نفسه[٣٢٧].

وفي عريضة له الى الملك فيصل الاول، قدمت بتأريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٠، يشير محمد امين زكي، مرة أخرى، الى انعدام المساواة في مسألة البعثات العلمية، فقد اشار الى أنه الى السنة الماضية أي (سنة ١٩٢٩) بقيت النسبة ذاتها بالنسبة للطلاب الكرد مع بلوغ عدد طلاب البعثات العلمية منذ سنة ١٩٢١ الى ١٢٠ طالب وطالبة[٣٢٨].

أن مناقشة هذه المسألة انتقلت الى داخل أروقة مجلس النواب. فعندما كان المجلس يناقش ميزانية وزارة المعارف ضمن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ في جلسته المنعقدة في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦، تطرق نائب السليمانية (علي كمال)[٣٢٩] الى موضوع البعثات

---

[323] عبدالرزاق الهلالي، تأريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٢١.

[324] احمد، تطور التعليم، ص١٤٩.

[325] الاصح هو (٦٨) طالب. أحمد، تطور التعليم، ص١٤٩.

[326] هما علي حيدر سليمان وفاضل حسن بابان. ينظر: الهلالي، المصدر السابق، ص٣٣٣.

[327] محمد أمين زكى، محاسبەى نيابەت، بەغدا، ١٩٢٨، ص١٢.

[328] زەكى، دوو تەقەللاى بێسوود، ص٧٣.

[329] ولد في السليمانية سنة ١٩٠٠ م، التحق بالكلية الحربية في استانبول وتخرج منها سنة ١٩١٦، أصبح معاوناً لشرطة أربيل سنة ١٩٢٢ ومديراً لشرطة بغداد سنة ١٩٣٢، واختير عضواً في مجلس النواب للدورات السادسة ومن الثانية عشرة لغاية آخر دورة وهي السادسة عشرة، توفي سنة ١٩٩٨ في لندن. ينظر: علي كمال، مذكرات علي كمال، تقديم وتحقيق جمال بابان، بغداد، ٢٠٠٠، ص٩-١٠؛ بصري أعلام الكرد، ص٢٣٥.

الدراسية، وانتقد سياسة وزارة المعارف، لأنها لم تدرج ضمن قائمة البعثات الدراسية السنوية، طلاب بعض الالوية. وأشار الى انه لحد سنة ١٩٣٥ تم ارسال نحو (٤٠٠) طالب وطالبة إلا أنه ((... لم نر تلميذاً واحداً من مدارس بعض الالوية اشترك اشتراكاً فعلياً في هذه البعثات))[٣٣٠]. إلا أن وزير المعارف (صادق البصام)[٣٣١] بين أن هناك شروطاً وصفات خاصة في الطالب المرسل، ضمن البعثات الدراسية. ولكن النائب (علي كمال) أكد انه لايعترض على قانون البعثات الدراسية، وإنما اعتراضه على انه لماذا تتوفر الشروط والصفات الخاصة في طلاب جهة دون جهة أخرى[٣٣٢] في إشارة واضحة وصريحة، على ما يبدو، الى الطلاب الكرد وخصوصاً أن النائب المذكور له مواقف عديدة أخرى– كما ستذكر لاحقاً–.

كما تناول النائب عن السليمانية (محمد صالح) مسألة البعثات ومحدودية عدد الطلاب من الالوية وخاصة لواء السليمانية، فقد أشار في جلسة المجلس المنعقدة في ٢٥ نيسان ١٩٤٢ الى جملة من القضايا التعليمية ومشاكلها، واستهل حديثه بالوقوف على النواقص الموجودة في لواء السليمانية من ناحية التعليم، متهماً بذلك وزارة المعارف باتباع سياسة خاصة تجاه اللواء المذكور، وذلك لعدم عنايتها به. ثم تطرق الى انعدام ايفاد الطلاب الكرد من السليمانية ضمن البعثات الدراسية العلمية بشكل متساوي وتسائل عن العدد الكامل للطلاب الذين تم ارسالهم ضمن البعثات عن لواء السليمانية منذ أول بعثة الى سنة ١٩٤٢، وأجاب بنفسه بأن ((العدد لايتعدى أصابع اليد)) مؤكداً ان الذين تم ارسالهم لايمثلون اللواء. وفند الشرط الذي وضعته وزارة المعارف بالنسبة للبعثات بان يكون

---

[330] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة(٢٠) في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦، ص٢٩٥.

[331] شخصية بارزة ولد في بغداد سنة ١٨٩٩، عين محرراً لجريدة العراق الرسمية في آذار ١٩٢٤، وتخرج من مدرسة الحقوق، دخل مجلس النواب نائباً عن الكوت للدورتين الثالثة والثامنة وعن الديوانية للدورتين الرابعة والخامسة، وبغداد للدورة التاسعة، استوزر عدة مرات منها للمعارف والعدلية والمالية والدفاع، توفي سنة ١٩٦٠. ينظر: بصري اعلام السياسة، ج٢، ص٨٠–٨١.

[332] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢١)في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٦، ص٣٠٧.

الطالب متفوقاً، حيث قال ((شاهدنا ... ان بعض الطلاب من أهالي السليمانية قد تخرجوا من الثانوية المركزية في بغداد بصورة ممتازة، ومع ذلك لم يرسل أحد منهم الى هذه البعثة)) كما بين مسالة مهمة وهي عدم إتاحة الفرصة للطلاب وخصوصاً في السنوات الاخيرة ان يحصلوا على الدرجات المطلوبة، وذلك كي لايكون لهم الحق في المطالبة بارسالهم في البعثات الدراسية الى الخارج[٣٣٣].

أما وزير المعارف (تحسين علي)[٣٣٤] فقد عزا جميع ما تطرقنا اليه الى ان لواء السليمانية في بداية أمره لم تكن فيه مدرسة ثانوية[٣٣٥]، متجاهلاً البيانات التي تطرقت الى السنين الاخيرة وليست السنين الاولى. وخاصة ما بيّنه النائب (محمد صالح) من تخرج طلاب السليمانية من ثانوية بغداد وحصولهم على درجات متفوقة.

ج ± التعليم باللغة الكردية:

كانت مسألة التعليم باللغة الكردية من المسائل التي نوقشت في أكثر من مناسبة في مجلس النواب العراقي. وكان هذا الموضوع من المطالب الرئيسة للكرد، والمعروف أن التعليم باللغة الكردية لم يكن أمراً جديداً، ففي سنة ١٩١٩ كانت لغة التعليم في مدارس السليمانية هي الكردية، كما أنه في نهاية السنة المذكورة كانت هناك (٧) مدارس ابتدائية، من مجموع (٧٥) مدرسة ابتدائية في العراق، يتم التعليم فيها باللغة الكردية[٣٣٦].

---

[333] م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة (٣٩) في ٢٥ نيسان ١٩٤٢، ص٥٢٨.

[334] ولد سنة ١٨٩١ في بغداد وتخرج ضابطاً في المدرسة الحربية في استانبول سنة ١٩١١، شارك مع الجيش العربي في سوريا، وعاد الى العراق، فعين سكرتيراً لوزارة الدفاع سنة ١٩٢١، تدرج في المناصب الادارية منها مدير شرطة الموصل والدليم ومتصرف الكوت والموصل والحلة والديوانية والبصرة، أصبح وزيراً للمعارف سنة ١٩٤١ والدفاع سنة ١٩٤٤ توفي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٠. ينظر: باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث ١٨٦٩-١٩٦٩، مراجعة وتقديم : خلدون ناجي، مطبعة اوفسيت الميناء، بغداد، ١٩٧٨، ص١٧٨-١٧٩؛ بصري، أعلام السياسة، ص١١١.

[335] م. م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة (٣٩) في ٢٥ نيسان ١٩٤٢، ص٥٣٢.

[336] كاكه سوور، خويّندنى فەرمى، ص٣١.

وفي سنة ١٩٢٢، وحسب إشارة إحدى الصحف الصادرة آنذاك، كانت هناك مدرسة في مركز لواء كركوك تسمى مدرسة (التكية) تلقى فيها الدروس باللغة الكردية[٣٣٧]. وفي سنة ١٩٢٥ بلغ عدد المدارس في كردستان العراق (٢٥) مدرسة، منها ١٦ تلقى فيها الدروس باللغة الكردية و(٤) أخرى باللغة العربية ولكن تستخدم فيها اللغة الكردية للتوضيح، فضلاً عن (٥) مدارس للمسيحيين[٣٣٨]. كما بلغ عدد المدارس التي تدرس باللغة الكردية في الاقضية الكردية التابعة للواء الموصل (١٠) مدارس في سنة ١٩٢٧[٣٣٩]، أما مجموع المدارس التي كان التعليم فيها بالكردية فقد بلغ (٣٨) مدرسة في الوية أربيل والموصل وكركوك والسليمانية في سنة ١٩٢٨[٣٤٠].

لذلك نجد أن مسألة التعليم باللغة الكردية، وكذلك المناهج والكتب الدراسية بالنسبة لتلك المدارس وترجمتها الى الكردية، أصبحت من المواضيع المهمة التي ناقشها النواب ودار حولها جدل كبير في مجلس النواب.

سبق وأن ذكرنا أن (تسعة) من النواب الكرد رفعوا مذكرة الى وزارة المعارف في ١ حزيران ١٩٢٨ عرضوا فيها النواقص الموجودة في كردستان العراق من ناحية التعليم، وتقدموا بمقترحات متعددة لاصلاحها، من بينها تشكيل لجنة لتأليف وترجمة الكتب الى اللغة الكردية والتي هي ((لغة التعليم لهذه المنطقة والتي تتكون من عدة الوية وأقضية والتي تمتد من زاخو الى بنجوين وخانقين وبدرة))[٣٤١] حسبما جاء في المذكرة. والحقيقة أن مجلس النواب سبق وأن ناقش مثل هذه المواضيع قبل تقديم المذكرة أعلاه ففي الجلسة المنعقدة في ٢ آذار ١٩٢٦، وجه نائب أربيل (إسماعيل راوندوزى) سؤالاً ضمن تعقيب له على (ساطع الحصري) مدير المعارف

337- ديارى كوردستان (جريدة)، العدد (٩) في ١٩٢٥/٩/٢٨.

338- محمود الدرة، القضية الكردية، ط٢، بيروت، ١٩٦٦، ص١٥٢.

339- زەكى، دوو تەقەللاْ ، ص٧٨.

340- زەكى، محاسبەى نيابەت، ص٨.

341- ژيان (جريدة)، العدد (١١٨) في ٢١ حزيران ١٩٢٨؛ ئەمين، ژيان، ص١٦٤.

العام، بأن ((الحكومة قررت ان يكون التدريس باللغة الكردية في دهوك وغيرها))، مستفسراً عن عدم تطبيق ذلك القرار[٣٤٢].

وكانت وزارة المعارف قد تلقت قبل تلك الفترة كتاباً من وزارة الداخلية تنتقد فيه سياسة الوزارة حيال التعليم في كردستان[٣٤٣].

تميز يوم ١٦ آيار ١٩٢٧ بجلسة صاخبة حول التعليم باللغة الكردية، فقد ذكر نائب أربيل (ابراهيم يوسف) ان التعليم في بعض المناطق من الالوية الشمالية يتم باللغة الكردية، ولفت نظر وزارة المعارف ومجلس النواب الى مسألة وهي ان الطلاب الذين يتخرجون من احدى هذه المدارس الكردية الابتدائية يتعين عليهم، بعدما يحصلون على درجات متفوقة، الذهاب الى ثانوية بغداد لاكمال دراستهم، وأشار الى عدم إجادة هؤلاء اللغة العربية، لذلك طالب بوضع حد لهذه المشكلة[٣٤٤]. وقد جاء جواب وزير المعارف (السيد عبدالمهدي) بأنه يشاطر نائب أربيل رأيه في ((تقوية الدروس العربية في المدارس الكردية))، ووعد بان يفكر جدياً في حلها بالشكل المناسب[٣٤٥].

كما انتقد نائب أربيل (داود الحيدري)[٣٤٦] سياسة الوزارة بخصوص التعليم باللغة الكردية في كردستان، مشيراً الى أن المناهج والتعليم تتغير بسهولة، فسنةً بالعربية وأخرى بالتركية والثالثة بالكردية، وكل هذا يتم بناء على كتاب المتصرف أو طلب بعض الزعماء، مضيفاً ((... ان طلاب الشمال لايعرفون العربية ولا التركية ولا الكردية))، منتقداً الدراسة بالكردية حيث أشار الى ((إنني لا أعلم من هو الذي راجع وزارة المعارف

342~م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة (٢٣) في ٢ آذار ١٩٢٦، ص١٢، ملحقة بالوقائع العراقية، العدد (٤١٤) في ١٩٢٦/٣/١٦.

343~أحمد، تطور التعليم، ص٢٣٣؛ ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ١٩٢١-١٩٢٧، ج١، بيروت، ١٩٦٧،ص٥٥٣؛ كاكەسوور، المصدر السابق، ص٧٧.

344~م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى،الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١١) في ١٦ آيار ١٩٢٧، ص ١٠٤٩.

345~المصدر نفسه، الجلسة (١٢)، في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص ١٠٥٦.

346~داود الحيدري: هو ابن ابراهيم الحيدري شيخ الاسلام في آواخر عهد الدولة العثمانية، ولد سنة ١٨٨٦ في أربيل، أكمل مدرسة الحقوق في استانبول سنة ١٩٠٨، وعاد الى العراق سنة ١٩٢١، أصبح نائباً عن أربيل في المجلس التأسيسي ونائباً لرئيسه، كما انتخب نائباً في مجلس النواب عن أربيل ايضاً للدورات الاربع الاولى، واستوزر عدة مرات، توفي سنة ١٩٦٥، وللمزيد عنه، ينظر : بصري، أعلام الكرد، ص١٨٩.

باسم الزعامة الكردية، وكيف يمكن أن تدرس الهندسة بالكردية مثلاً ولا كتاب في هذا الموضوع»[٣٤٧]، لذلك «من المستحيل ان تدرس العلوم الاولية والثانوية وكذلك العالية باللغة الكردية»، وقال معقباً على حديث وزير الاشغال والمواصلات (محمد امين زكي) بانه من غير الممكن أن يكون التعليم في المنطقة الكردية باللغتين العربية والكردية، واقترح على الحكومة ان تنظر في سياستها التعليمية، مؤكداً ضرورة تعميم اللغة العربية بوصفها لغة التعليم في كردستان[٣٤٨]. إن موقف داود الحيدري هذا أدى ببعض النواب، وخاصة الكرد، الى انتقاده. ومن بين هؤلاء نائب السليمانية ووزير الاشغال والمواصلات (محمد أمين زكي) مفنداً كلامه بأن الطلاب الكرد لايعرفون الكردية أو العربية او التركية، وبين انه شخصياً قام بزيارة الى السليمانية وتفقد المدارس هناك، فوجد الطلاب يجيدون الكردية بطلاقة ويستطيعون أن يفهموا العربية بشكل جيد، مؤكداً وجود كتب باللغة الكردية منها القراءة والتأريخ باللغة الكردية، وأشار الى أن وزارة المعارف تهتم بزيادة الكتب المترجمة للكردية، كما حثها على زيادة الكتب العربية من أجل أن يكون باستطاعة الطلاب إجادة اللغتين بنفس المستوى إذا تم قبولهم في ثانويات بغداد ولايجيدون صعوبة في مسألة تعلم اللغة العربية[٣٤٩].

وبين نائب أربيل (اسماعيل رواندوزي) انه من غير الممكن، ألا تكون لغة التعليم في كردستان العراق باللغة الكردية، في إشارة الى موقف (الحيدري) من التعليم باللغة الكردية، ودعى الى «أن يكون التدريس في مدارس الشمال باللغة الكردية، فاذا لم يكن التدريس باللغة الكردية، فكيف يمكن للطالب الذي لا يعرف سوى اللغة الكردية أن يفهم الدرس»[٣٥٠].

أن موقف (الحيدري) أثار عليه انتقادات أخرى في الاوساط الكردية خارج مجلس النواب، فقد كتب (محمد أديب) في صحيفة (ذيان) مقالة بعنوان (الى مبعوث داس الحق

---

[347] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة(١٢) في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص١٠٥٦.

[348] المصدر نفسه، ص ١٠٧٢.

[349] المصدر نفسه، ص ١٠٦٢.

[350] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١٢) في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص١٦٢.

بأقدامه) انتقد فيه النائب المذكور لموقفه الرافض بان يكون التعليم باللغة الكردية، معتبراً أن التعليم بلغة الأمم حق مشروع، وإن التعليم في الالوية الشمالية بالكردية لايمكن أن ينتقد كونها تضم أكثرية كردية، مضيفاً ان الطلاب الكرد يجيدون الكردية ويتحدثون بها بشكل طليق، متسائلاً كيف يمكن تسمية هؤلاء أكراداً إن لم يكونوا فعلاً أكراد[٣٥١].

كما وجهت اليه مجلة كردية وهي (زاري كرمانجي) انتقاداً ضمنياً شديد اللهجة على الرغم من أنها لم تذكر إسمه، إلا أن محتوى المقالة عبارة عن توجيه اللوم الى النائب المذكور[٣٥٢]. وأرسل عدد من وجهاء وشخصيات[٣٥٣] منطقة راوندوز ببرقية احتجاج اليه لموقفه في مجلس النواب، ومما جاء في البرقية ((أنه في أثناء المناقشة على ميزانية المعارف، قرأنا مداخلتك في الصحف، فتأسفنا كثيراً، إنكم إذا لم تكونوا واقفين على احتياجات المملكة، فنرجوا أن لاتقدموا على مثل هذه الافعال))[٣٥٤].

وفي الجلسة ذاتها انتقد نائب كركوك (نشأت ابراهيم) مسألة التعليم باللغة الكردية في المدارس الكردية، فقد أشار الى أوضاع التعليم في المنطقة الكردية، مبيناً انه من غير الممكن السير على مناهج متعددة في التعليم طالما أن ((الحكومة عربية ولسانها الرسمي عربي)) وأضاف انه إذا تم إقرار أن يكون التعليم الاساسي باللغة الكردية فان ذلك سيؤثر على الطلاب الكرد الذين لايجيدون العربية تماماً، واستطرد بانه في جميع الدول تكون لغة التعليم هي اللغة الرسمية التي تقرها الدولة لجميع القوميات والطوائف مستشهداً بالدولة العثمانية التي كانت تستخدم التركية لغة للتعليم، مؤكداً ضرورة أن يكون التعليم في المرحلة الابتدائية باللغة

---

[351] ژیان جریدة، العدد (١١٨) في ٣١ / ٥/ ١٩٢٧؛ أمين، كردستان العراق، ص٢٩.

[352] زارى كرمانجى (مجلة)، السنة الاولى، العدد (٩)، حزيران ١٩٢٧، ص١٧–١٨ في كوردستان موكريانى، زارى كرمانجى، چ١، هەولێر، ٢٠٠٢.

[353] وهم كل من (محمد علي رئيس البلدية، محمد أمين رئيس درگەلّه، شيخ محمد رئيس بالك، مصطفى محمد صالح عضو الادارة، وأسعد رئيس زراري).

[354] ژیان (جريدة)، العدد (٦٩) في حزيران ١٩٢٧.

الكردية شريطة تعليمهم اللغة العربية تدريجياً حتى يكون بامكانهم الذهاب الى أية مدرسة أو مرحلة دراسية يرغبون فيها. وقد عدّ حصر التعليم في اللغة الكردية ((نظرية غير موفقة، فاذا قبلنا هذه النظرية نكون قد خرجنا عن الاصل))، مبيناً وجوب إعداد وتهيئة معلمين للغة العربية لمدارس المنطقة الكردية، كما شدد مرة أخرى على ضرورة أن يكون التعليم الاساسي باللغة العربية، لانه حسب إعتقاده أن ((الاصلاح في التربية والتعليم في المنطقة الكردية يجب أن يتجه نحو اللغة العربية، لأن النتيجة هي أن إكمال التحصيل يكون باللغة العربية))[٣٥٥].

لم تقتصر مناقشة هذه المسألة على النواب الكرد فقط، بل كان لزملائهم من النواب العرب آراء ومداخلات أيضاً حولها. فعلى سبيل المثال أشار نائب بغداد (أحمد الداود) بأن الكردية ((إذا كانت تريد أن تعلو وتتعالى وتترقى علومها فما عليها إلا أن تكون مناهجها في اللغة العربية للمدارس الثانوية والعالية)). وهذا يعني، على ما يبدو، أنه لايعارض التدريس باللغة الكردية في المدارس الابتدائية، وإنتقد جعل وحصر التعليم بالكردية في كردستان العراق، لأن الدولة لا تفيد من الطلاب ولاهم يفيدون منها، كما دعى النواب الكرد بأن يكونوا ((ذو نظرة رجل فاحص ومدقق))، كما عبر عن اعتقاده بان النواب الكرد ايضاً يرفضون ((حصر تعليم أبناء الشمال في اللغة الكردية فقط))[٣٥٦].

أما بالنسبة للمناهج والكتب الدراسية، فقد أخذت أيضاً قسطاً من المناقشات التي كانت تدور حول التعليم في كردستان العراق. فقد اشار نائب السليمانية (محمد أمين زكي) ضمن التقرير الذي قدمه الى المجلس في جلسته المنعقدة في ٣٠ آب ١٩٢٨، الى النواقص الموجودة في الكتب المترجمة للكردية، لافتاً أنظار المجلس الى ضرورة توفير الكتب الكردية للمدارس والتي بلغ عددها (٤٠) مدرسة حينذاك، مبيناً أن من بين (٥٨)

---

[355] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة(١٢) في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص١٠٦٧.

[356] المصدر نفسه، ص١٠٦٣.

مادة أو موضوعاً تُدرس في جميع المراحل الابتدائية والثانوية، لم توفر الكتب لها إلا لمواضيع مثل الدين والقراءة والألفباء[٣٥٧].

وتطرق نائب أربيل (جمال بابان)[٣٥٨]، أثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف في الجلسة المنعقدة في ٢ حزيران ١٩٢٩، الى إهمال المطالب الكردية التعليمية وخاصة تقريري النائبين (محمد أمين زكي و معروف جياووك)، معبراً عن أسفه لعدم تنفيذ تلك المطالب في ميزانية الوزارة، والتي كانت من بينها تأمين كتب كردية لمدارس كردستان[٣٥٩].

أيد نائب بغداد (أحمد الداود) ماطرحه النائب (جمال بابان) حيث اشار الى تلقيه شكاوي عديدة من سكان الالوية الكردية، بعدما أقر التعليم بالكردية هناك، ينتقدون فيها وزارة المعارف لعدم وجود كتب كردية مدرسية يمكن من خلالها تدريس المواضيع المقررة، مشدداً على إننا ((محتاجون الى ترجمة الكتب المدرسية باللغة الكردية لترسل الى تلك المدارس لكي يفيد طلاب تلك المدارس منها)). وتسائل حول اللجنة التي كلفت بمهام ترجمة الكتب الى اللغة الكردية[٣٦٠].

---

[357] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٣٥) في ٣٠ آب ١٩٢٨، ص ٨٣٤؛أمين، كردستان العراق، ص٢١.

[358] شخصية كردية، ولد في بغداد سنة ١٨٩٣، وتخرج من مدرسة الحقوق فيها سنة ١٩١٤، أصدر مجلة كردية تركية باسم (بانگ كرد– نداء الكرد) التحق بالجيش العربي في العقبة، انتخب نائباً عن أربيل والموصل لعدة دورات انتخابية وأصبح وزيراً في الوزارة السعيدية الاولى سنة ١٩٣٠. للتفاصيل ينظر: بصري أعلام الكرد، ص٢١٨–٢١٩.

[359] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٨، الجلسة (١٥) في ٢ حزيران ١٩٢٩، ص٧٢٩.

[360] المصدر نفسه، ص٧٢٥. كان المندوب السامي البريطاني في بغداد قد اقترح في رسالة منه الى رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعدون في ١٢ شباط ١٩٢٦ بفتح مكتب للترجمة الكردية في بغداد، كما جاء في توصية المستشار البريطاني لوزير الداخلية العراقي، بهدف ترجمة القوانين والكتب المدرسية والتي اعتبر خطوة مهمة لارضاء الكرد وجعلهم يشعرون بان الحكومة العراقية مهتمة بمصالحهم. وطلب من رئيس الوزراء حث وزرائه على ذلك وإعطاء الاهتمام الخاص للموضوع. وقد بادر رئيس الوزراء بدوره الى إصدار تعليماته الى وزارة المعارف لتشكيل لجنة لترجمة القوانين والكتب المدرسية الى اللغة الكردية تحت اشراف المدير العام للمعارف

وقد أكد رئيس الوزراء (توفيق السويدي)[٣٦١] في رده على النائب أحمد الداود ان وزارة المعارف عازمة على مسألة ترجمة الكتب الى الكردية، ولكنها تنتظر ان تجد معلماً كفوءاً يستطيع القيام بتلك المهمة، وهي تأليف أو ترجمة الكتب المنهجية ليتم ارسالها الى لجنة مختصة من اللغويين الكرد، وبعد اقرارها تطبع على نفقة الوزارة، كما بين أن هناك فائدة كبيرة من هذه الخطوة لانها تشجع تأليف الكتب وترجمتها، مشيراً الى عدد من الكتب التي أنجزتها الوزارة بالكردية وهي: (الف باء–دروس التأريخ– القراءة– المعلومات– الصرف– دروس الاشياء– التأريخ– الحساب الاستقرائي– الجغرافية)[٣٦٢].

إن مداخلة النائب أحمد الداود هذه دفعت نائب أربيل (جمال بابان) الى أن يوجه له الشكر قائلاً ((لا يسعني إلا وأن أشكر هذا الموقف من معالي الشيخ أحمد الداود لأني وجدته أول نائب وزير سابق يتطرق الى موضوع يهم أبناء الشمال...)) كما تمنى له أن يزيل شكره وطأة الألم الذي إنتابه بسبب الانتقاد الذي وجه له من بعض النواب لانه تطرق الى موضوع التعليم باللغة الكردية ودافع عنه بأنه لم يذكر شيئاً يخالف القانون مبيناً إقرار الموضوع الذي تحدث عنه، من لدن القانون الاساسي (أي الدستور) والحكومة[٣٦٣].

وتم نشر ذلك في الصحف العراقية حينئذ. ينظر: وليد حميدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، لندن ١٩٩١، ص١٩٨± ١٩٩.

[361] توفيق السويدي: هو سليمان توفيق بن يوسف السويدي ولد في بغداد سنة ١٨٩٢ وهو شقيق ناجي السويدي ودخل مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٨ ثم سافر الى باريس سنة ١٩١٢ للدراسة فيها. وكان احد الاعضاء الذين اسهموا في المؤتمر العربي الذي عقد في باريس سنة ١٩١٣، دخل المعترك السياسي سنة ١٩٢٧، حيث عين وزير للمعارف ثم رئيساً للوزراء ثلاث مرات في السنوات ١٩٢٩ و ١٩٤٦ و ١٩٥٠ وأصبح وزيراً للخارجية سنتي ١٩٣٧ و ١٩٤١، توفي في بيروت سنة ١٩٦٨. ينظر: حربي، رجال العراق، ص٦٧± ٧١.

[362] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٥١) في ٢ حزيران ١٩٢٩، ص٧٢٥.

[363] المصدر نفسه، ص٧٢٩؛ ژيان، العدد (١٨٠) في ٢٠ حزيران ١٩٢٩.

كما فند (جمال بابان) أقوال وتصريحات رئيس الوزراء بأن هناك لجنة للترجمة والتأليف، مؤكداً عدم وجود أية لجنة للتأليف والترجمة والتشجيع، واشار ايضاً الى صعوبة الوضع بالنسبة لشخص يأتي من المناطق الكردية الى بغداد، لأن ذلك يكلفه كثيراً من الناحية المادية[٣٦٤].

وطالب نائب السليمانية (توفيق قزاز) في الجلسة المنعقدة في ٦ حزيران ١٩٣٧، تشكيل لجنة خاصة تأخذ على عاتقها مهمة تأليف وترجمة الكتب الى اللغة الكردية من أجل أن تدرس في المدارس الكردية، مبيناً قلة الكتب الموجودة باللغة الكردية[٣٦٥].

ومن المفيد أن نشير الى أن الكتب الكردية المنهجية لسنة ١٩٢٧ هي، دروس الاشياء –القواعد الكردية– التأريخ– الحساب– الجغرافية[٣٦٦].

ومن الجدير بالذكر ايضاً أن عدداً من أولياء أمور الطلبة في كركوك وجهوا رسالة الى مدير معارف المنطقة الشمالية بتأريخ ١٩٢٧/٨/١٠ لتغيير لغة التعليم هناك الى العربية، وحدث مثل هذا في أربيل أيضاً عندما وقع عدد من أولياء أمور الطلبة مضبطة الى متصرف أربيل بتأريخ ١٩٢٧/١٢/٢٥[٣٦٧]، طالبين منه التدخل لدى الجهات المسؤولة من أجل أن تكون الدراسة في الصفين الخامس والسادس الابتدائي بالعربية بعد أن كانت باللغة الكردية، وذلك لأن الامتحانات العامة الوزارية كانت بالعربية مما أدى إلى رسوب عدد من الطلاب. وقد أحال مجلس لواء أربيل بدوره هذه المضبطة، بعد الموافقة على ما ورد فيها، الى وزارة الداخلية. إلا أن مجلس الوزراء العراقي قرر في جلسته المنعقدة في ١٩٢٨/٤/٢١ إبقاء الحال على ماكان عليه سابقاً، أي أن يكون التعليم في الصفين الخامس والسادس في أربيل بالكردية[٣٦٨].

---

[364] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٥١) في ٢ حزيران ١٩٢٩، ص٧٢٩.

[365] م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٣٧) في ٦ حزيران ١٩٣٧، ص٣٤٥.

[366] المصدر نفسه.

[367] الهلالي، المصدر السابق، ص١١٢.

[368] أحمد، تطور التعليم، ص٢٩٢.

المبحث الثاني

العاملون في الادارة الحكومية

كانت إحدى توصيات اللجنة الدولية المكلفة للتحقيق في قضية الموصل، وكذلك قرار عصبة الامم بالحاق ولاية الموصل بالعراق، هي الاخذ بنظر الاعتبار رغبات الكرد بخصوص الموظفين الاداريين في مناطقهم وإنشاء إدارة محلية لهم– كما أشرنا سابقاً–.

وقد جاء ذلك القرار تأكيداً للسياسة التي تبنتها بريطانيا تجاه كرد العراق، ولما كانت سياسة وزارة عبدالمحسن السعدون الموجودة في السلطة حينئذ لا تختلف عن السياسة البريطانية تجاه الاكراد[٣٦٩]، فان السعدون لم يجد صعوبة في تطبيق الشروط المتعلقة بادارة المناطق الكردية والتي وردت في قرار عصبة الامم وقد طلبت منه السلطات البريطانية إصدار بيان رسمي بهذا الخصوص والتأكيد فيه على عزم الحكومة العراقية على تطبيق تلك السياسة ومواصلتها، على أن يكون التصريح على شكل قرار يصدر عن مجلس الامة (البرلمان) العراقي. وكان غرض بريطانيا ان تدرج ذلك القرار ضمن التدابير الادارية المتعلقة بالمناطق الكردية التي ستعرضها على مجلس عصبة الامم لكي تؤكد للمجلس التزام الحكومة العراقية بشروط قرار مجلس العصبة فيصبح قرار المجلس نهائياً. وقد حصل السعدون فعلاً على موافقة مجلس الامة العراقي فيما يتعلق بسياسة حكومته في إدارة المناطق الكردية بعد أن صرح في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، بأن سياسة حكومته تقوم على منح حقوق الاكراد، بتعيينهم موظفين في مناطقهم وجعل لغتهم الكردية لغة رسمية، وقد طلب السعدون من وزرائه الاستمرار على مناهج السياسة التي إتبعتها الحكومة في إدارة المناطق الكردية، وقد

---

[369] حول موقف السعدون من القضية الكردية. ينظر: عبدالفتاح علي بوتاني، وثائق من تاريخ الحركة التحررية الكردية، ملاحظات تأريخية ودراسات أولية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١، ص٢٧–٢٩؛ فرج، المصدر السابق، ص١٠٢–١٠٩، ٢٣٤–٢٣٨.

حققت تصريحات السعدون وتأكيداته غايتها، وهي أن تظهر الحكومة البريطانية لمجلس العصبة حسن نوايا الحكومة العراقية على تنفيذ شروط قرار مجلس عصبة الامم[٣٧٠].

وعلى اية حال فان ذلك القرار، وما سبقه من التوصيات التي أشرنا اليها لم يجد سبيله الى التنفيذ. فبدلاً من أن يكون غالبية الموظفين في كردستان العراق من الكرد فان احدى الوثائق البريطانية ذكرت بأن عدد الموظفين الكرد بلغ (٣٢٤) موظفاً من مجموع (٧٣١) موظفاً حكومياً في المنطقة في سنة ١٩٣٠[٣٧١].

وعندما تشكل مجلس النواب العراقي، أخذ الاهتمام بالمسألة يتزايد. فخلال الدورة الانتخابية الاولى، وحسب وثيقة بريطانية فان (١١) نائباً كردياً اجتمعوا في منزل نائب كركوك (حبيب طالباني)[٣٧٢] في بغداد، وتناولوا فيما بينهم أموراً عدة منها، محاولة إصدار بيان من لدن الحكومة العراقية ويتضمن:

١- الاعتراف بالكردية لغة رسمية في البرلمان وأن يحق للنائب الكردي أن يعبر عن آرائه بها داخل المجلس.

٢- يجب أن تكون القوانين والقرارات الصادرة عن الحكومة باللغة الكردية الى جانب العربية.

٣- ان يكون ثلث الموظفين وكذلك ثلث اعضاء مجلس الوزراء من الكرد[٣٧٣].

وهذه المطالب المقترحة هي المطالب والمقترحات نفسها التي أشير اليها في أحدى الدراسات الحديثة التي تقول: أن مجموعة من النواب الكرد قدموا طلباً الى

---

370 فرج، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

371 سەلمان عەلی، کوردستانی عێراق لە بەڵگەنامەکانی وەزارەتی دەرەوەی بریتانیادا، بنکەی ژین، سلێمانی، ٢٠٠٥، ل١٦؛ حمدي، المصدر السابق، ص٢٢٣.

372 حبيب طالباني: هو الشيخ حبيب الشيخ علي بن عبدالرحمن الطالباني، ولد في مدينة كركوك، سنة ١٨٨٤، ودرس العلوم العربية والدينية، عين مديراً لناحية قرة حسن في سنة ١٩٢٠، وأصبح نائباً عن كركوك في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، انتخب في مجلس النواب كنائب عن كركوك للدورات الاولى والثالثة والرابعة، توفي ببغداد في أيلول ١٩٥٩. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص١٨٧±١٨٨.

373 هاوار، المصدر السابق، ص٦٠٦-٦٠٧.

رئيس الوزراء العراقي آنذاك (عبدالمحسن السعدون) طالبوا فيها أن يكون المسؤولون في الالوية الكردية، وأحد نواب رئيس الوزراء من الكرد[٣٧٤].

إلا أن أول تطرق الى قضية الادارة في المناطق الكردية داخل مجلس النواب، على مايبدو، كان في الجلسة المنعقدة في ٢٨ شباط ١٩٢٧ من الدورة نفسها. حيث كانت المناقشة تدور حول قانون إدارة الالوية[٣٧٥]، الذي قدمته وزارة جعفر العسكري الثانية ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦– ٨ كانون الثاني ١٩٢٨[٣٧٦].

فقد القى نائب أربيل (إسماعيل راوندوزي) كلمة أمام المجلس، تطرق فيها الى أن قانون إدارة الالوية سن بموجب القانون الاساسي العراقي، وبما أن فيه (أي في قانون ادارة الالوية) نواقص كثيرة وعديدة، فقد شدد على ضرورة إعادة النظر فيه بسبب تنوع عناصر المجتمع العراقي، حيث بين ((أن العراق متشكل من عناصر مختلفة ولهؤلاء العناصر حقوق معترف بها ... كنت أود أن تتقدم الحكومة للمجلس العالي بقانون صريح بكل ما نص به القانون الاساسي)). وطلب من النواب، وخاصة نواب الاقليات، أن يؤيدوه في اقتراحه هذا قائلاً ((أطلب من النواب المحترمين الذين ينوبون عن الاقليات ان يضموا صوتهم الى صوتي لأن طلبي مشروع وقانوني)) لأنهم ((إذا اختاروا[٣٧٧] السكوت في هذا الموضوع لاشك سيحملون على عاتقهم المسؤولية))، محذراً إياهم من العواقب التي قد تنجم إزاء هذا السكوت والصمت ((لانهم سيكونون إزاء ضياع حقوقهم المعترف بها))[٣٧٨].

يبدو أن هذا الطلب المقدم حول قانون إدارة الالوية كان يستهدف بالاساس قضايا الادارة في المنطقة الكردية. وإن لم يذكر النائب المشار اليه ذلك مباشرة،

---

[374] سروة أسعد صابر، كردستان الجنوبية ١٩٢٦– ١٩٣٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة صلاح‌الدين، ٢٠٠٥، ص٤٩.

[375] وهو الذي صدر باسم (قانون إدارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧) في ٢٧ نيسان تلك السنة وذلك استناداً الى المادة (١٠٩) من القانون الاساسي، وقد كان أول قانون يصدر في الدولة العراقية الحديثة لمعالجة شؤون الالوية العراقية، لمزيد من التفاصيل. ينظر: ذنون يونس حسين الطائي، الاوضاع الادارية في الموصل، ١٩٢١– ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص١٠٧–١٠٨،

[376] الحسيني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٨١.

[377] في النص الأصلي (اختيروا).

[378] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة (٣٢) في٢٨ شباط ١٩٢٧، ص٣٩٧.

والذي يعزز وجهة نظرنا هو عدة اسباب منها أولاً، مواقفه الاخرى حول القضية الكردية والمطالبة بحقوقها. ثانياً، دعوته لنواب الاقليات الاخرى (المسيحية والموسوية) بان يؤيدوه، لانه اذا كان يقصد الاقليات الاخرى لماذا يطلب مؤزارتهم. ثالثاً، تقديمه عريضة الى رئيس الوزراء العراقي عن قضايا الادارة مرتين كما سنأتي على ذلك. رابعاً، جوابه على تعقيب (السيد أحمد داود) نائب بغداد الذي كان قد تسائل حول طبيعة ومعنى الاقليات، هل هي دينية ام قومية او مذهبية، فرد عليه ((أظن ان حضرة الشيخ يعرف ذلك أكثر مني ولكنه لايريد ان يقول ماذا أريد))[٣٧٩].

رفض الطلب الذي قدمه الراوندوزي من لدن المجلس، والشيء الذي يجلب الانتباه انه لم يشارك بعد رفض طلبه في مناقشات القانون المذكور والتي استمرت ثلاث جلسات متتالية. أما نائب أربيل (داود الحيدري) فقد اشار الى ان الطلب المقدم موجود في المادة الثالثة من القانون المذكور[٣٨٠].

ومن الجدير بالاشارة ، ان النائب اسماعيل راوندوزي وجه مذكرة منفردة الى رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبدالمحسن السعدون– على ما يبدو– في سنة ١٩٢٩، مستهلاً سبب تقديمه المذكرة بانه ((ما أصبحت عليه الامة الكردية العراقية من حالة وهي في أشد الحاجة اليه لتأمين مصالحها المشتركة مع مصالح الشعب العراقي العربي من تعديل في الخطة المتبعة وتوسيع في التشكيلات كي تكون في حالة نتمكن معها من السير بدرجة تتفق مع معيار التقدم)). وقد تضمنت المذكرة عدة مطالب ومقترحات منها تشكيل لواء كردي من الاقضية الكردية التابعة للواء الموصل[٣٨١]. مشيراً الى ان الاكثرية الساحقة من ساكني تلك الاقضية وهي عقرة والعمادية ودهوك وزاخو وسنجار وزيبار والشيخان هم من الكرد، واعتمد في بياناته على خارطة لجنة عصبة الأمم، مؤكداً في حال تشكيل اللواء الجديد والذي

---

[379] المصدر نفسه، ص٣٩٨.

[380] تنص المادة الثالثة من قانون ادارة الالوية، على ان احداث وحدة ادارية جديدة بقرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزير الداخلية ومصدق بارادة ملكية.

[381] ان فكرة تشكيل مثل هذا اللواء سبق وان طرحت من جانب المندوب السامي البريطاني في العراق (برسي كوكس) في آواخر سنة ١٩٢٠ الذي أبدى استعداده لتقديم مثل هذا الاقتراح الى الحكومة العراقية اذا فضل الكرد البقاء مع الحكومة العراقية. ينظر: الحسني، تاريخ العراق، ج٣، ص٣٠٣ ± ٣٠٤.

يسمى بلواء (دهوك) يجب أن لايقل عن خمسة أقضية، وأن تكون كل من عقرة والعمادية وزيبار وزاخو، تابعة لها، أخذاً بنظر الاعتبار نفس الأسس التي يتم تطبيقها في الالوية الكردية الاخرى وهي ان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية والموظفين من الكرد[٣٨٢]، وتوحيد الالوية الكردية الاربعة (أربيل، كركوك، السليمانية، دهوك) بعد تشكيل اللواء الاخير، في مفتشية عامة يراسها أحد الكرد الكفؤئين والحازمين وتحديد وظيفتها وعلاقتها بالمركز[٣٨٣]، على حد قوله.

ومن جهة أخرى فان الانتقادات التي كانت توجه للنواب الكرد من جانب الاوساط الكردية، وخاصة الصحافة الكردية، كان لها دور في تقديم مجموعة من النواب الكرد مذكرة في سنة ١٩٢٩ الى كل من رئيس الوزراء العراقي (عبدالمحسن السعدون) والمندوب السامي البريطاني (كلبرت كلايتون G. Clayton) إن ما يلفت النظر هو أن هذه المذكرة التي قدمت من جانب ستة من النواب الكرد[٣٨٤]، تتضمن المطالب والمقترحات نفسها التي أشار اليها (اسماعيل راوندوزي) والتي كان هو أحد الموقعين على هذه المذكرة[٣٨٥].

نشرت إحدى الصحف الكردية نص المذكرة وأسماء الموقعين عليها تحت عنوان (طلب مشروع)[٣٨٦]، فضلاً عن نشر برقيات التأييد والمباركة لهم من مناطق مختلفة من كردستان العراق[٣٨٧]. وفي المقابل هاجمت صحيفة العراق (البغدادية) هذه المطالب محذرة الكرد من الاقدام على تقديم مثل هذه المطالب مرة أخرى لأن

---

382 البوتاني، وثائق من ...، ص٥٩ –٦١.

383 المصدر نفسه، ص٦٠. وحول هذا المطلب ينظر: أيضاً الكتاب الذي أرسله المندوب السامي البريطاني لكليرت كلايتون الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون بتأريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٩. ينظر: عەلى، كوردستانى عيراق، ص٨–٩.

384 وهم اسماعيل راوندوزي (أربيل) جمال بابان (أربيل) محمد صالح (السليمانية)، سيف الله (السليمانية)، محمد جاف (كركوك) حازم شمدين آغا (الموصل).

385 البوتاني، وثائق عن ...، ص٥٨.

386 ژيان (جريدة)، العدد (١٦٦) في ١٩٢٩/٤/١١.

387 المصدر نفسه.

ذلك يشبه، على حد قول الصحيفة، ما طلبه الارمن من تركيا وما فعلته الاخيرة بهم[٣٨٨].

عبّر المندوب السامي (كلبرت كلايتون)، عن وجهة نظره حول المطالب الكردية في رسالة بعثها الى رئيس الوزراء (عبدالمحسن السعدون)، بأنه مع تطور التعليم في المنطقة الكردية، إلا أنه لا يؤيد أية فكرة تؤدي الى الانفصال في إشارة الى مقترح تشكيل لواء كردي جديد وتوحيد الالوية الكردية في وحدة إدارية واحدة[٣٨٩].

لم تقتصر المطالب الكردية على تشكيل لواء جديد باسم (دهوك) بل تعدتها الى المطالبة بتشكيل لواء آخر باسم لواء (باجلان)[٣٩٠] يضم المناطق الكردية في لوائي (الكوت وديالى) مثلما يجمع لواء دهـوك أقضية الموصل الكردية. ففي الجلسة المنعقدة في ١٨ كانون الثاني١٩٣٠ من الدورة الانتخابية الثانية ١٩٢٨/٥/١٩±١٩٣٠/٣/٢٤ استفسر نائب أربيل (معروف جياووك)، من وزير الداخلية (ناجي شوكت) عن تخصيص المبالغ اللازمة في ميزانية الدولة للوائي (دهوك وباجلان) المزمع تشكيلها، حسب إشارة جياووك. وقد نفى وزير الداخلية وجود قرار بتشكيل هذين اللوائين موضحاً عدم رصد المبالغ لهما في الميزانية[٣٩١]. إلا أن جياووك ردّ بانه كان هناك قرار حول تشكيل لواء باسم دهوك وبأنه قد أبلغ من لدن الوزير شخصياً حول هذا الموضوع، إلا أن وزير الداخلية أكد بأنه لم تجر أية مناقشات بينه وبين النائب المذكور حول ما اشار اليه، وعاد الاخير ليؤكد مرة أخرى أن هناك بيانات وكتابات رسمية من الاداريين والمتصرفين حول لزوم تشكيل لواء (دهوك)[٣٩٢].

---

388 نقلاً عن ژيان، العدد (١٦٧) في ١٥ /٤/١٩٢٩.

389 أمين، كردستان العراق، ص٣٦ –٣٧؛ عقلي، كوردستانى عيراق، ص٩.

390 إن هذه التسمية هي نسبة الى عشيرة باجلان والتي إحدى العشائر الكردية، وهي ليست عشيرة واحدة بل هي إتحاد عشائر تضم العدد من العشائر، وتتركز في المناطق (خانقين، قورتو، قزانية، جلولاء، السعدية). ينظر: عبدعون الروضان، موسوعة عشائر العراق، ج١، ط١، الاردن، ٢٠٠٣، ص٥٣± ٥٤.

391 جياووك، نيابتي، ص٢٢٨.

392 م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩، الجلسة (١٩) في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٠، ص٢١٩؛ جياووك، نيابتي، ص٢٢٩.

وفي جلسة المجلس المنعقدة في ٨ حزيران ١٩٣٣ من الدورة الانتخابية الرابعة (١٩٣٣/٣/٨±١٩٣٤/٩/٤) وعندما كانت المناقشة تدور حول ميزانية وزارة العدلية، استفسر نائب كربلاء (أحمد عبدالوهاب)[٣٩٣] عن الاسباب التي دفعت بوزارة العدلية الى الغاء المحاكم (الشرعية) في المنطقة الكردية، فأجابه وزير العدلية (محمد زكي) بأن المحاكم التي اقترح الغاءَها هي خمسة وهي محاكم (رانية و راوندوز وشارباژير وحلبجة وچمچمال) وأضاف أن ذلك جاء بناء على طلب المتصرفين وأهالي المنطقة بـ "إلغاء المحاكم (الشرعية) وتشكيل محاكم صلح"[٣٩٤].

كما انتقد نائب الموصل (هبة الله المفتي)[٣٩٥] إلغاء المحاكم الشرعية في الالوية الكردية مبيناً تمسك الكرد بالدين الاسلامي. إلا أن كلاً من رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ووزير الدفاع جلال بابان[٣٩٦]، أكدا بأن المسألة هي مجرد إجراءات روتينية إدارية يتطلبها الوضع الراهن، وأضافا بان الحكام الشرعيين كانوا يمارسون في السابق مهمة حكام الصلح، نظراً لبعد هذه المناطق من محاكم

---

393 هو أحمد الوهاب بن السيد محمد بن سلمان ينتمي الى أسرة كربلائية تعرف بآل طعمة، ولد سنة ١٨٨٣، في كربلاء ودرس فيها وأصبح أحد أعضاء المجلس المحلي الذي شكل في كربلاء ابان ثورة العشرين، انتخب نائباً عن كربلاء في مجلس النواب للدورات الثانية والثالثة والرابعة والتاسعة والعاشرة، توفي في سنة ١٩٤٦. ينظر: بصري أعلام السايسة، ص ٣٨١.

394 م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة(٢٧) في ٨ حزيران ١٩٣٣، ص٣٣٠.

395 هبة الله محمد سعيد بن عبدالرحمن بن الملا يحيى المزوري، ولد سنة ١٨٨٠ في عقرة، دروس العلوم الشرعية واصبح سنة ١٩١٨ قاضياً لعقرة، انتخب نائباً عن الموصل للدورات الانتخابية الاولى والثانية والرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة والعاشرة، فضلاً عن انتخابه نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب في الدورات التاسعة والعاشرة، وفي سنة ١٩٤٧ عين عضواً في مجلس الاعيان ونائباً ثانياً له توفي ببغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٥. بصري أعلام الكرد، ص١٨٠.

396 جلال بابان: ولد في بغداد سنة ١٨٩٢، دخل المدرسة العسكرية في استانبول وتخرج منها سنة ١٩١٢، وعمل في القضية العربية شاباً، وانتمى الى جمعية العهد السرية، شارك في تأسيس حزب (حرس الاستقلال) السري. وتدرج في المناصب الادارية من قائمقام الى المتصرف الى الوزير، انتخب عن أربيل لمجلس النواب للدورتين الرابعة والخامسة، وتوفي سنة ١٩٧٠. ينظر: رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٦-١٦.

الصلح، ولكن بعدما رأت الحكومة أن هؤلاء لايحسنون أداء واجبهم، اضطرت الى الغاء وظيفة حكام الشرع أي أن المسألة هي إلغاء وظيفة[٣٩٧].

ومن الجوانب الاخرى التي كان لمجلس النواب موقف منها هي قضية الموظفين والمستخدمين في كردستان العراق، حيث كان الكرد دائماً يقدمون الشكاوي الى الجهات المعنية من عدم وجود العدد الكافي من الموظفين الكرد في الالوية الكردية، واصبحت هذه المسألة موضع انتقاد من جانب الصحافة والشخصيات والجهات الكردية المختلفة. فقد أورد (محمد أمين زكي) النائب والوزير مراراً، في تقريرين[٣٩٨] له رفع احدهما الى الملك فيصل الاول والثاني الى المندوب السامي الربيطاني في العراق (كلبرت كلايتون) احصاءات مفيدة بين مدى النقص الحاصل في عدد الموظفين والمستخدمين الكرد في كردستان، على الرغم من ضمانات عصبة الامم والتصريحات العراقية العديدة.

لذلك نجد أن المسألة طرحت أيضاً في مجلس النواب العراقي، فقد حدث نائب الموصل (حازم شمدين)[٣٩٩] في الجلسة المنعقدة في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ عن عدم جدوى إرسال المعلمين الذين لايجيدون اللغة الكردية من لدن وزارة المعارف الى الالوية الكردية، وطالب "... أن يرسل الى المدارس الواقعة في كردستان معلمون اكراد حتى يستفيد منهم أولادهم". وأيده نائب بغداد (يوسف غنيمة)[٤٠٠] بقوله "أن هذا الطلب معقول ومشروع، التمس من المجلس العالي أن يحيله الى وزارة المعارف ويوصيها

---

[397] م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة(٢٧) في ٨ حزيران ١٩٣٣، ص٣٣١.

[398] الاول بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٠، والثانية بتأريخ ٢٠ مايس ١٩٣١.

[399] ولد سنة ١٨٩٥، في زاخو من عائلة معروفة فيها، انتخب نائباً عن الموصل للدورات الاولى والثانية والخامسة والاسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة. أصبح وزيراً بلا وزارة سنة ١٩٥٠ في وزارة التوفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠±١٢ أيلول ١٩٥٠) توفي في الموصل في ١ حزيران ١٩٥٤. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص٢٢٢.

[400] ولد سنة ١٨٨٥ في بغداد، عمل في الصحافة حيث اصدر جريدة صدى بابل سنة ١٩٠٩، وجريدة السياسة سنة ١٩٢٥، انتخب عن بغداد في مجلس النواب العراقي للدورات الاولى والثانية والخامسة، استوزر مراراً، وشارك في تأسيس حزب الآخاء الوطني، توفي سنة ١٩٥٠. ينظر: الكيالي، المصدر السابق، ص٤٦٠.

بتنفيذ رغبات إخواننا الاكراد" وقد نفى مدير المعارف العام (ساطع الحصري) إرسال أحد يجهل اللغة الكردية الى هذه المناطق ولكن النائب حازم شمدين ذكر أن هناك بعض المعلمين في زاخو وعقرة ودهوك والعمادية لايجيدون اللغة الكردية، وطالب مرة أخرى إرسال معلمين كرد. وبين الحصري بان هناك معلماً للغة الانكليزية لا يجيد اللغة الكردية، ووعد بأنه متى ما حصلت وزارة المعارف على معلم يجيد الانكليزية والكردية فأنها سوف ترسله الى هناك[٤٠١].

وطالب نائب السليمانية (علي كمال) بارسال موظفين كفوئين الى الالوية الكردية، مضيفاً انه يتعين على من يتقلد الوظائف أن يكون قد حصل على تحصيلٍ عالٍ، ووصف الاداريين في هذه المناطق بـ "أشباه أميين" لذلك يبين بأنه يجب إرسال موظفين نزيهين وممن يحسنون اللغة الكردية وذوي شهادات عالية ليشغلوا الوظائف هناك، واقترح على الحكومة إعطاء جائزة لمن يتعلم اللغة الكردية من الموظفين من غير الكرد، ليتم ارسالهم الى هناك[٤٠٢].

وقد تحدث في الجلسة ذاتها نائب الموصل (عبدالغني النقيب)[٤٠٣] حيث أشار إلا أنه ليس بامكان الحكومة ان تجد معلمين يحسنون اللغة الكردية، عندما تجدهم سوف لن تتردد في ارسالهم[٤٠٤].

401~م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة(٣٥) في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥، ص٢٢.

402~م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة(٣٥) في ٢٥ شباط ١٩٣٦، ص٦٠٨.

403~هو عبدالغني بن السيد حسين الاعرجي الحسيني نقيب أشراف الموصل، ولد في سنة ١٨٨٨ ودرس في المدرسة الرشدية، عين سنة ١٩٢٢ عضواً بمجلس إدارة لواء الموصل، ثم انتخب عن لواء الموصل ايضاً في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، وناب بعد ذلك عن الموصل في مجلس النواب للدورات الثالثة والسادسة والتاسعة. وتوفي في الموصل في ٧ حزيران ١٩٤٢. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ص٣٤٠.

404~م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣٥) في ٢٥ شباط ١٩٣٦، ص ٦١٢.

المبحث الثالث

مسألة أستخدام اللغة الكردية

عندما أصدر مجلس الوزراء العراقي بياناً في ١١ تموز ١٩٢٣ بخصوص عدم وجود نية لدى الحكومة لتعيين موظفين عرب في المنطقة، كما ذكرنا، فان ذلك البيان أكد أيضاً عدم نية الحكومة بإجبار سكان المناطق الكردية باستخدام اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية. فضلاً عن ذلك فإن توصيات اللجنة الدولية لمشكلة الموصل والقرارات والضمانات التي وضعتها عصبة الامم عند الحاق ولاية الموصل بالعراق والتعهدات التي قطعتها الحكومتان العراقية والبريطانية عند دخول العراق عصبة الامم، أكدت جميعها إعطاء الحرية التامة للكرد لاستخدام لغتهم.

وفي سنة ١٩٢٤ صدر القانون الاساسي العراقي (الدستور) الذي نصت المادة السادسة عشر منه على ان ((للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين بقانون))[٤٠٥]. كما نصت المادة السابعة عشر على ان ((اللغة العربية هي اللغة الرسمية سوى ماينص عليه بقانون خاص))[٤٠٦].

إن ايراد مصطلح ((سوى ماينص عليه بقانون خاص)) معناه أنه يعطي المجال لاصدار قانون بخصوص جواز استخدام لغة محلية بصفة رسمية، وضمن حدود معينة.

أما بالنسبة لمجلس النواب والموقف من مسالة اللغة الكردية، فان هناك مداخلات واستفسارات قدمها بعض النواب ضمن إطار مواضيع عامة، منذ الدورة الاولى سنة ١٩٢٥. كما لابد من الاشارة بان جميع المناقشات التي حصلت في مجلس النواب حول اللغة تتداخل فيما بينها من حيث ان تكون اللغة الكردية، لغة التعليم ولغة الادارة والمحاكم.

---

[405] القانون الاساسي، المادة (١٦).

[406] القانون الاساسي، المادة (١٧).

إن أبرز إشارة الى اللغة الكردية جاءت على لسان رئيس الوزراء العراقي (عبدالمحسن السعدون) والذي أكد في كلمة له في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، أوضح فيها السياسة التي تتبعها الحكومة تجاه الكرد والطوائف غير المسلمة معتبراً أن من واجب الحكومة إعطائهم الحقوق القومية، بما فيها إعطائهم المجال لأن تكون لهم ادارة تنسجم مع مصالحهم[٤٠٧].

ويبدو أن وزارة الدفاع كانت قد قررت طرد بعض الضباط الكرد الذين لايجيدون العربية بشكل جيد، فأثير هذا الموضوع داخل مجلس النواب، ففي الجلسة المنعقدة في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٩، تسائل نائب أربيل (جمال بابان) من وزير الدفاع (نوري السعيد) حول طبيعة القرار الذي يتضمن ((إخراج من لا يحسن العربية من الضباط الاكراد من الجيش خلال ثلاثة أشهر من تأريخ الامر...)) مبيناً ((هل يجوز اخراج الضباط من الجيش بسبب عدم معرفتهم اللغة العربية))[٤٠٨].

وفي جوابه على هذه الاستفسارات أوضح وزير الدفاع، بأنه بعد تشكيل الجيش العراقي تم فتح مدرسة من أجل تعليم الضباط العراقيين، الايعازات العسكرية باللغة العربية، لأنهم تخرجوا في عهد العثمانيين والتي كانت الدراسة فيها باللغة التركية، مبيناً أن الوزارة وجدت أن هناك مجموعة من الضباط الكرد ممن لايحسنون اللغة العربية، فقررت الوزارة اجراء اختبار لهم مع تقديم تسهيلات بهذا الصدد، وكان عددهم يتراوح مابين (١٦٠-١٧٠) ضابطاً كردياً، ولكن بالنتيجة لم ينجح سوى (٥) من الضباط الكُرد، وادرج وزير الدفاع أسماء هؤلاء الضباط ودرجاتهم العسكرية.

شكر النائب (جمال بابان)، وزير الدفاع على توضيحاته ولكنه أكد بأن الرسائل التي تلقاها تشير الى ان الامر الصادر يشمل جميع الضباط الكرد، وابدى

---

[407] البوتاني، وثائق، ص٣١.

[408] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩، الجلسة (١٤) في ٢٣ كانون الاول، ١٩٢٩، ص١٤٣.

استغرابه حيال هذا القرار، مستذكراً بان هؤلاء الضباط تخرجوا من مدارس السليمانية، ثم توجهوا الى العاصمة العثمانية ودرسوا هناك بالتركية[٤٠٩].

إن جواب وزير الدفاع لم يقنع النواب الآخرين، لذلك وجه نائب أربيل (معروف جياووك) سؤالاً الى وزير الدفاع حول الموضوع نفسه، مستفسراً عن سبب ((إحالة من لم يتقن القاموس العربي اتقاناً تاماً من الضباط الاكراد الى المعاش او إخراجهم من الجيش بدون رواتب))[٤١٠].

إن ما بيناه من هذه المواقف هو تطرق جزئي الى موضوع اللغة الكردية من خلال هذه المواضيع او تلك. إلا أن أهم مناقشة صريحة حول اللغة الكردية والتطرق اليها مباشرة، هي تلك التي جرت في سنة ١٩٣١، عند صدور قانون اللغات المحلية رقم (٧٤) لسنة ١٩٣١[٤١١].

إن إحدى الاسباب التي أدت بالحكومة العراقية الى اصدار هذا القانون هو قرب انتهاء الانتداب البريطاني ودخول العراق عصبة الامم، وما شهدته هذه الفترة كذلك من مراجعات الكرد لعصبة الامم وتقديم العرائض حول حقوقهم السياسية والثقافية، فضلاً عن التمهيد لضرب الحركة المسلحة التي قادها الشيخ محمود الحفيد في تلك السنة[٤١٢]. والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

ويتبين من خلال وثيقة بريطانية أن المندوب السامي البريطاني كان له الدور الاكبر في اصدار هذا القانون، لان بريطانيا كانت ((تريد تغيير الحق السياسي للكرد بتأسيس دولة خاصة بهم الى شؤون تعيين الموظفين الاكراد واستعمال اللغة الكردية في المدارس والمحاكم والدوائر في بعض المناطق الكردية))[٤١٣].

---

409 المصدر نفسه، ص١٤٤.

410 المصدر نفسه، ص١٤٥.

411 حول الظروف التي صدر فيه القانون والغرض منه. ينظر: أمين، كردستان العراق، ص٢١١–٢١٢؛ عبدالرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، ط١، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٣٥±٢٣٦. وينظر نص القانون في : الوقائع العراقية (جريدة) العدد ٩٨٩ في ١ حزيران ١٩٣١؛ فريد أسسرد، المسالة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، السليمانية، ٢٠٠٤، ص١٢٠± ١٢٣.

412 أمين، كردستان العراق، ص٢١١؛ النصيري، المصدر السابق، ص٢٣٦.

413 أمين كردستان العراق، ص٢١٧ –٢١٨.

قدمت وزارة نوري السعيد الاولى (٢٣ آذار ١٩٣٠– ١٩ تشرين الاول ١٩٣١) لائحة قانون اللغات المحلية الى مجلس النواب، وفي الجلسة المنعقدة في ١ شباط ١٩٣١ وكانت المادة الثانية من منهاج الجلسة مخصصة لمناقشة تقرير لجنة الامور الحقوقية بشأن قانون اللغات المحلية.

تحدث نائب المنتفك (عبدالجبار التكرلي)[٤١٤] عن اللائحة مشيراً الى انها تستند على المادة (١٧) من القانون الاساسي العراقي والتي اعتبرت اللغة العربية اللغة الرسمية ماعدا ما ينص عليه بقانون. وبين أن الغرض من صدور هذا القانون هو جعل اللغة الكردية ضمن المناطق المشار اليها في قانون، لغة رسمية للتدريس والمحاكم شريطة ان تكون المراسلات بين مركز اللواء والوزارات باللغة العربية. كما أكد أن هذا القانون ضمن حقوق الذين يسكنون المنطقة من غير الكرد، أن بامكانهم مراجعة المحاكم بالعربية مطالباً النواب من التصويت لصالح القانون[٤١٥].

وقد إعترض نواب آخرون على عدد من مواد القانون، فقد ابدى نائب بغداد (ابراهيم حييم) اعتراضه على المادة الثانية والتي تنص على ان ((تكون لغة المحاكم بالكردية في الاقضية ...)) والمادة الخامسة التي تنص ان ((تكون اللغة الكردية رسمية في المناطق)) التي اشار اليها القانون، واقترح اضافة كلمة (المحلية) بعد كلمة الكردية في كلا المادتين، وعزز رأيه بعنوان اللائحة (قانون اللغات المحلية)[٤١٦].

فوافق أعضاء المجلس على الاقتراح من دون أية اعتراضات أو مداخلات، ومن الملفت للنظر أن أياً من النواب الكرد لم يشارك ولم يبد رأيه حول هذا القانون الذي يخصهم بالدرجة الاولى، في هذه الجلسة. ولكن في الجلسة التي تلتها، والتي كان من المفروض أن يعرض فيها القانون للقراءة الثالثة حسب الاصول ليتم

414~ولد في بغداد سنة ١٨٩٣ والتحق بمدرسة الحقوق ونال شهادتها سنة ١٩٢٠، انتخب نائباً عن المنتفك في الدورتين الثانية والثالثة وعن العمارة في الدورة السادسة، أصبح وزير العدلية سنة ١٩٥٥، توفي في بغداد ٦ تموز ١٩٦٤. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص١٩٦.

415~م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة(٣٥) في ٨ شباط ١٩٣١، ص٤٦٢؛ ١٩٢٩، ص١٤٣.

416~المصدر نفسه، ص٤٦٢.

قبولها بالشكل النهائي تطرق نائب الموصل (غياث الدين نقشبندي)[٤١٧] الى القانون المذكور بعد قراءة المادة السادسة متمنياً ((أن لايكون في المستقبل إثم هذا القانون أكثر من نفعه)) كما أكد على ضرورة إحالة القانون الى لجنة المعارف أيضاً للنظر فيه وخاصة لأنه يخص جوانب عديدة من التعليم. وكان النقشبندي هو الوحيد الذي تحدث حول القانون في هذه الجلسة. وأخيراً تم قبول القانون بالشكل النهائي بطريقة رفع الايدي[٤١٨].

وبالرغم من بعض المآخذ والتحفظات على عدد من بنود هذا القانون[٤١٩]. فقد رحب الشعب الكردي بالقانون باعتباره خطوة فعلية ونوعية في مجال استعمال اللغة الكردية في كردستان العراق. فعلى سبيل المثال تم إرسال العديد من رسائل وبرقيات التهنئة والتبريكات الى رئيس الوزراء نوري السعيد والحكومة العراقية بمناسبة صدور القانون المذكور[٤٢٠].

تطرقت مناقشات مجلس النواب اللاحقة الى موضوع اللغة الكردية ففي الجلسة المنعقدة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، كانت إحدى مواد منهاج الجلسة مخصصة لمناقشة (لائحة قانون الدلالين) لسنة ١٩٣٥. والذي يهمنا هو أن أحدى مواد القانون نصت على ان سجل الدلالين لابد ان يكون بالعربية. فتحدث نائب السليمانية (علي كمال) حولها، مبيناً صعوبة حصر التسجيل في اللغة العربية وخاصة بالنسبة للمناطق الكردية التي لايحسن سكانها العربية جيداً، مضيفاً أنه لو قبلنا مبدأ قانون اللغات المحلية حينئذ تحصل الفائدة وتكون أحسن حيث ان ((التجار هناك لم يمسكوا قيودهم باللغة العربية بل باللغة الكردية أي اللغة المحلية))[٤٢١].

---

[417] ولد سنة ١٩٠٠، من عائلة دينية وهو النجل الاكبر للشيخ بهاءالدين النقشبندي، انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي عن الموصل للدورات الثالثة والسادسة والثامنة والعاشرة، توفي في آب ١٩٤٤. بصري، أعلام الكرد، ص٢٣٨.

[418] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، ج ٣٦ في ٥ شباط، ١٩٣١، ص ٤٧١.

[419] حول تفاصيل التحفظات والملاحظات.ينظر، زةكى، دوو تةقةلا، ص١٠١-١٠٢؛ صابر، كردستان الجنوبية، ص٦٧-٦٨.

[420] ينظر على سبيل المثال ، ژيان (جريدة) الاعداد (٢٣٥-٢٣٨-٢٤٠) في ١٧ نيسان ١٩٣٠ و ٨ آيار ١٩٣٠ و ٢٢ آيار ١٩٣٠.

[421] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣)في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٢٥.

وتطرق نائب الحلة (داود السعدي)[٤٢٢] الى التناقض الموجود في القانون، منتقداً مسألة الزام الدلال على مسك السجلات باللغة العربية، في حين أن هناك قانون اللغات المحلية الذي يجيز استعمال لغات أخرى. وفي رد له أشار وزير المالية (رؤوف البحراني)[٤٢٣] بان قانون اللغات المحلية لاعلاقة له بما جاء في هذه المادة من قانون الدلالين[٤٢٤].

أما نائب بغداد (علي محمود) فقد ذكر أنه لايوجد تناقض بين هذا القانون وقانون اللغات المحلية، وبين إذا تم فتح غرف تجارية في السليمانية، فانه يجب الاخذ برأي النائب (علي كمال). مؤكداً ورود مصطلح لغات محلية أو عربية أو تركية غير مناسب ومضر بالوحدة العراقية. وقد علق النائب (علي كمال) على ذلك بأن المسألة ترتبط بالمصلحة العامة، حيث أن أكثرية سكان هذه المناطق تتكلم الكردية، طالباً من النائب (علي محمود) عدم اساءة الفهم من اقتراحه، مبيناً أن القضية ليست قضية وحدة العراق. كما انتقد نائب الموصل (سعيد الحاج ثابت)[٤٢٥] هذا الاقتراح المتمثل باستخدام سجل الدلالين باللغة الكردية، وأشار الى

---

[422] هو داود بن عبداللطيف بن داود السعدي ولد في بغداد سنة ١٨٩٤، التحق بمدرسة الحقوق ونال شهادتها سنة ١٩٢٠، وأصدر صحيفة دجلة سنة ١٩٢٥، انتخب نائباً عن الحلة في الدورة السادسة وعن الكوت للدورتين الثامنة والتاسعة، وأصبح رئيس نقابة المحامين سنة ١٩٣٣، شارك في تأسيس حزب الاستقلال، توفي في ٣١ كانون الاول ١٩٦٦. ينظر: بصري أعلام السياسة، ج٢، ص٥٧٥±٥٧٦.

[423] رؤوف البحراني: هو محمد بن الحاج حسن بن محمد البحراني، ولد سنة ١٨٩٧ في بغداد، التحق بالجيش العربي في دمشق وعاد الى العراق ملتحقاً بمدرسة الحقوق وتخرج منها سنة ١٩٢٣. استوزر مراراً منها وزير المالية سنة ١٩٣٥ وشباط ١٩٤٠ ووزير الشؤون الاجتماعية في آذار ١٩٤٠، أصبح نائباً في مجلس النواب عن بغداد للدورة السادسة إضافة الى تقلده وضائف حكومية أخرى وشارك في حكومة الدفاع الوطني توفي في بغداد في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٣. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٧٨-٧٩.

[424] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٢٦.

[425] هو سعيد بن الحاج ثابت بن محمود العبيدي، ولد في الموصل سنة ١٨٨٣، دخل الحياة السياسية في شبابه حيث ساهم في فتح فرع للجمعية الاصلاحية البصرية في الموصل وفتح فرع حزب اللامركزية العثمانية في الموصل ايضاً سنة ١٩١٣، هذا فضلاً عن دوره في العديد من الجمعيات والتنظيمات السياسية الاخرى، اصبح نائباً في مجلس النواب للدورات الاولى والرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة. توفي في ٩ تشرين الاول

أن لغة العراق هي اللغة العربية، وأضاف قائلاً ((... أسمع الآن نغمة جديدة من بعض الزملاء نعم نغمة جديدة يريدون أن تدخل في قوانينا اللغات المحلية و هذا من الغرابة بمكان، أيريدون العراق بابلاً ثانياً...)) مؤكداً عدم إمكانية التساهل مع القرآن واحترامه اللغات المحلية[٤٢٦].

إن هذا الانتقاد والاعتراض من جانب النائب سعيد الحاج ثابت، لمسألة إستخدام اللغة الكردية نابع إما عن قصد أو جهل، ولكننا نجده يقع في تناقض مع نفسه فانه يؤكد احترامه للغات المحلية، إلا أنه نسى انه وصف دخول قانون اللغات المحلية أي الكردية الى القوانين بنغمة جديدة.

أكد النائب (علي كمال) مرة أخرى أنه لم يتطرق الى ذكر شيء يخالف القانون بل كل الذي صرح به هو مراعاة قانون اللغات المحلية، وقدم إقتراحاً بأن تراعي لغات سكان أكثرية المناطق بعد اللغة العربية. إلا أن الاقتراح لم يقبل[٤٢٧].

تميزت جلسة ٢٧ شباط ١٩٣٦ بمناقشات حادة وأكثر تركيزاً حول استخدام اللغة الكردية، حيث كان النواب يناقشون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦، وبالتحديد ميزانية وزارة المعارف. فقد تحدث نائب السليمانية (على كمال) وانتقد بعض الوزراء بسبب انفعالهم من اسئلة بعض النواب حول المواضيع المتعلقة بوزارتهم، وبين النواقص الموجودة في المعارف والتعليم، مشيراً الى دور العلم والمدارس في اعلاء شأن المجتمعات، وقال بانه لفت أنظار وزارة المعارف مرات عديدة للأهمال الموجود في التعليم، ولكن دون جدوى.

ثم تطرق الى قانون اللغات المحلية والذي أصبح في نظره ((حبراً على الورق)) وطالب باحترام القانون المذكور وتطبيقه أو إلغائه قائلاً في هذا الصدد ((إما أن يؤخذ باحترام نصوصه كقانون مر من المجلس))، مؤكداً ضرورة إقصاء مدير معارف منطقة كركوك

١٩٤١. ينظر: جاسم محمد خضير الجبوري، سعيد الحاج ثابت (نشاطه الوطني والقومي)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٦-٥٠.

[426] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٢٨.

[427] المصدر نفسه، ص٢٩.

والذي كان تعينه– حسب رأيه– مخالفاً لقانون اللغات المحلية. وعلى الرغم من تلك المضابط التي وجهها الى وزارة المعارف أولياء أمور الطلاب، إلا أن الوزارة لم تنظر الى تلك المطالب. وحذر من أن تؤدي هذه الاوضاع الى قيام أولياء أمور الطلبة باخراج أبنائهم من المدارس وقال في شيء من اليأس ((إن وضع المعارف الحالي دل على أن هناك عقلية لا تتغير))[٤٢٨]. وفي تعقيب له، أكد وزير المعارف (صادق البصام)، إن المخالفة التي يذكرها النائب (علي كمال) حول مدير معارف منطقة كركوك هو أنه عندما زار مدرسة رواندز.كتب في سجل الزائرين((يقتضي الواجب على مدير المدرسة أن يعتني بالتدريسات بصورة عامة وباللغة العربية بصورة خاصة))، مستفسراً من النواب هل أن هذا مخالف للقانون؟[٤٢٩]

لاشك ان الاهتمام بالتعليم ليس مخالفاً للقانون ولا لقانون اللغات المحلية ولكن، على مايبدو، إن طلب الاهتمام الخاص باللغة العربية في منطقة كردية خالصة مثل رواندز هي التي دفع بالنائب (علي كمال) الى طرح ما اشار اليه.

مهما يكن الامر، فان ما صرح به نائب السليمانية، أثار حفيظة النائب (سعيد الحاج ثابت)، حيث إنتقد، وبشدة، تلك المطالب والدعوات التي تنادي باستخدام اللغة الكردية، وأكد على ضرورة الالتفات الى المصالح العامة وليس المصالح الخاصة، باعتبار المناداة باللغات المحلية إحدى جوانب هذه المصالح الخاصة، وفي هذا الصدد قال ((يسمعنا حضرة النائب نغمات غريبة عجيبة كتطبيق قانون اللغات المحلية وحالة المعارف في بعض البلاد التي يعنيها))، وعزا إعتبار مدير معارف كركوك مخالفاً من جانب النائب عن السليمانية الى عدم اهتمام ذلك المدير بالمسائل التي تؤدي الى التفرقة والعنصرية بين مناطق العراق المختلفة[٤٣٠].

---

[428] المصدر نفسه، الجلسة (٣٧) في ٢٧ شباط ١٩٣٦، ص٦٣٣± ٦٣٥.

[429] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣٧) في ٢٧ شباط ١٩٣٦، ص٦٣٥.

[430] المصدر نفسه، ص٦٣٦.

كما أعرب عن اعتقاده التام بان ما أدلى به النائب (علي كمال) من آراء ومقترحات لايرضى عنها ولايرغب فيها الشعب الكردي نفسه، مشيراً في الوقت نفسه بأنه يتعاطف مع تطلعات وأماني أبناء المجتمع العراقي كردياً كان أوعربياً.

وقع سعيد الحاج ثابت في خطأ كبير عندما قاس العناصر القومية بالعدد أو مسالة اللغة القومية بالامتداد التأريخي لجذور تلك اللغة، ففي هذا الصدد اشار الى أنه ((لو كان العنصر الكردي كثيراً وله من الماضي والآداب ما للعرب لقبلت أنا بالعناصر الكردية، إذاً كانت هناك أمة)). مطالباً النواب الآخرين بالعمل لتحقيق المصالح العامة للشعب وليس مصلحة شعب محدد[٤٣١]. وكان في كلام هذا النائب إجحافاً، إن لم نقل إساءة الى الكُرد عندما تجاهل ماضي الكرد وكونهم أمة لها لغتها وثقافتها الخاصة.

في حين أشار نائب المنتفك (صادق حبه)[٤٣٢] بأن ما أدلى به النائب علي كمال، يمثل وجهة نظره فقط لأن ((الشعب الذي يتكلم باسمه وعنه هو نفسه غير مرتاح من هذه السياسة التي لا تأتلف مع المصلحة العامة، او مع الوحدة التي ينشدها الجميع))[٤٣٣]. كما أعترض نائب كربلاء (سعد صالح)[٤٣٤] على تصريحات (علي كمال) وبين أن الشيء الذي دفعه الى ان يتكلم هو تطرق النائب المذكور الى قانون اللغات المحلية، معتبراً الفكرة التي هي في ذهن النائب، أياً كان توجهه، مضرة وفي غير مصلحة الكرد أنفسهم، معترفاً انه كان من أبرز المعارضين لصدور، قانون اللغات المحلية لسنة ١٩٣١. وأكد بأن معارضته لم تكن من ناحية انه عربي يحرص على الوحدة القومية واللغة العربية، بل لانه يريد ((مصلحة الكرد)) واستطرد ان قانون اللغات

---

[431] المصدر نفسه.

[432] ولد في بغداد سنة ١٨٩٦، ساهم في الاحزاب السرية سنة ١٩١٩، انتخب نائباً عن المنتفك للدورتين الرابعة والسادسة وعن الحلة للدورة التاسعة، توفي في آذار ١٩٥٦. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ص٤٠٦.

[433] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣٧) في ٢٧ شباط، ١٩٣٦، ص٦٣٧.

[434] ولد في النجف ١٩٠٠، عين كاتباً في المحكمة الشرعية الجعفرية في بغداد بين ١٩٢٣–١٩٢٦، انتخب نائباً عن لواء الديوانية للدورتين الثالثة والعاشرة، وعن كربلاء للدورات الرابعة والخامسة والسادسة، اصبح متصرفاً للكوت والحلة والمنتفك والعمارة، ووزير الداخلية في ١٩٤٦، توفي في ١٧ شباط ١٩٤٩. للمزيد عنه ينظر: محمد علي كمال الدين، سعد صالح، مطبعة المعارف، غداد، ١٩٤٩، ص٢٠٤–٢٠٥.

المحلية يجعل الكرد لايتعلمون سوى اللغة الكردية في المدارس، وهذا ما يجعلهم يبتعدون عن تعليم واتقان اللغة العربية التي هي لغة التعليم في المدارس المتوسطة والثانوية والعالية، وأورد مثالاً على ذلك، بأن الطالب الذي تعلم في الابتدائية بالكردية، يجد صعوبة في التعليم بالعربية عندما يأتي الى المدارس المتوسطة والثانوية، حتى وإن تم إقرار التعليم من الابتدائية الى المدارس العالية باللغة الكردية، مع إزالة كل العقبات التي تتعرضها مثل تأليف الكتب لجميع المراحل الدراسية بالكردية. فإن ذلك لايفي بالغرض، لأنه بما أن العراق دولة ذات نظام مركزي، فمن حق كل العراقيين أن يوظفوا في أي من مناطق العراق، لذلك فان ((هذه القضية غير صالحة للوحدة العراقية ولاخواننا الاكراد))[٤٣٥].

رد النائب (علي كمال) على كل ما قيل حوله من جانب النواب السابقين مؤكداً أنه لم يتحدث عن شيء يخل بالوحدة العراقية وانما كل ما طلبه ويطلبه هو تطبيق قانون اللغات المحلية او إلغاؤه، ذلك القانون الذي أصبحت اللغة الكردية بموجبه لغة رسمية في القسم الاكبر من كردستان العراق، كما اعرب عن دهشته واستغرابه من إلصاق التهم به، بأن ما يتحدث حوله يضر بالوحدة العراقية، مؤكداً ((إننا نتمسك بالوحدة العراقية ونموت عليها ونخالف كل من يخالفنا))[٤٣٦].

وهكذا نجد ان النواب يتباين مواقفهم من قضايا التعليم واللغة الكردية ومسائل الادارة، حيث أيدَّ بعض النواب المطالب الكردية بخصوص المواضيع أعلاه، والذين كانوا يشكلون النسبة القليلة من النواب، على حين وقف آخرون ضد هذه المطالب وخصوصاً مسألة استخدام اللغة الكردية في مجالات التعليم والادارة والقضاء.

---

[435] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣٧) في ٢٧ شباط، ١٩٣٦، ص٦٣٨.

[436] المصدر نفسه.

الفصل الثالث

مجلس النواب العراقي
والحركات الكردية المسلحة
١٩٢٥-١٩٤٥

المبحث الأول: حركات الشيخ محمود الحفيد ١٩٢٥-١٩٣١

المبحث الثاني: حركة الشيخ أحمد البارزاني ١٩٣١-١٩٣٢

حركة خليل خوشوي ١٩٣٥-١٩٣٦

المبحث الثالث: حركة الملا مصطفى البارزاني ١٩٤٣-١٩٤٥

المبحث الأول

حركات الشيخ محمود ١٩٢٢-١٩٢٧

لم تقتصر القضية الكردية في العراق خلال السنوات التي غطتها هذه الدراسة على المطالب والمذكرات التي قدمها الكرد بخصوص الادارة الحكومية في كردستان العراق، بل ان الحركات المسلحة التي شهدتها المنطقة بين ١٩٢٥-١٩٤٥ كانت مظهراً آخر من مظاهر تلك القضية. وقد حظيت هذه الحركات المسلحة باهتمام ومناقشات أعضاء مجلس النواب العراقي.

١- حركة الشيخ محمود الثانية (١٩٢٢-١٩٢٧) :

سبقت الاشارة- في التمهيد- الى إعادة الشيخ محمود من منفاه الى السليمانية، وذلك بسبب التهديدات التركية للأراضي العراقية وبالتحديد في المناطق الحدودية من كردستان العراق، حيث وصلت قوة تركية الى منطقة رواندز والى المناطق القريبة من السليمانية. مما دفع بالبريطانيين الى الانسحاب منها في بداية أيلول ١٩٢٢ وتسليم المدينة الى الكرد والذين بدورهم شكلوا مجلساً محلياً لادارتها برئاسة الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود[٤٣٧].

وبعد فترة من عودة الشيخ محمود بدأت المعارك تتجدد بين القوات العراقية والبريطانية من جهة والمسلحين الكرد بقيادة الشيخ محمود من جهة أخرى. وشهدت كردستان العراق وخاصة منطقة السليمانية أعنف العمليات بين ١٠-٢٠ آب سنة ١٩٢٤، وقد استمرت حركة الشيخ محمود تلك، وحملات الحكومة حتى سنة ١٩٢٥.

وبعد تسوية مشكلة الموصل في نهاية تلك السنة جرت مفاوضات خلال المدة تشرين الاول ١٩٢٦-حزيران ١٩٢٧[٤٣٨]، تم التوصل بعدها الى اتفاق بين الحكومة

---

[437] الحسني، تاريخ الوزارات، ج١، ص٢٨١؛ هاوار، المصدر السابق، ج٢، ص٢٦٧.

[438] كان ممثل الشيخ محمود في المفاوضات هو الشيخ أحمد البرزنجي الذي قبل شروطاً من الحكومة العراقية وتتضمن بقاء الشيخ محمود وأسرته في قرية (والهژير) الايرانية الواقعة جنوب مريوان (حددت إقامة الشيخ محمود

العراقية والمندوب السامي البريطاني من جهة والشيخ محمود من جهة أخرى[٤٣٩]. نفي على أثرها الشيخ محمود.

وعندما تمت عملية انتخاب مجلس النواب العراقي سنة ١٩٢٥، كانت حركة الشيخ محمود الثانية قائمة. لذلك فان المناقشات التي كانت تدور حول تلك الحركة داخل المجلس، تبدأ من الدورة الانتخابية الاولى. إلا أن الشيء الملفت للنظر أن مجلس النواب- حسب علمنا- لم يتطرق اليها كثيراً لا في الاجتماع غير الاعتيادي الاول ولا في الاجتماع الاعتيادي الاول والثاني والثالث باستثناء الاجتماع غير الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية الاولى (١٦ تموز ١٩٢٥-٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨)، على الرغم من أن تلك الفترة شهدت عمليات عسكرية عنيفة بين قوات الشيخ محمود من جهة والقوات العراقية والبريطانية من جهة أخرى، وخاصة في بداية سنة ١٩٢٦ وبالتحديد في شهر شباط من السنة ذاتها[٤٤٠].

اهتم النواب بحركة الشيخ محمود الثانية من خلال تطرقهم الى قضايا عديدة. ففي الجلسة المنعقدة في ٨ آيار ١٩٢٧ كان المجلس يناقش الفصل (٢٩) من ميزانية وزارة الداخلية ضمن الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧، وقد تحدث نائب أربيل (داود الحيدري) عن

فيما بعد في قرية ثيران داخل إيران قرب الحدود مع العراق)، وأن يمتنع الشيخ محمود عن التدخل سياسياً في السليمانية وأن يرسل إبنه الاصغر للتعليم في بغداد. وفي مقابل ذلك تضمن الحكومة العراقية إعادة ممتلكاته اليه ويعين وكيل لادارتها. أما المندوب السامي البريطاني فقد أبلغ الشيخ أحمد البرزنجي أن الحكومة العراقية والبريطانية لا تنويان تقديم مزيد من الامتيازات أكثر مما ورد في تقرير لجنة عصبة الامم الخاص بولاية الموصل، وأنه من غير المفيد للشيخ محمود أن يضغط على الحكومة العراقية لاعطاء تعهدات بمنح الكرد أي شكل من أشكال الحكم الذاتي، وأن الحكومة العراقية قد نفذت التعهدات الواردة في لجنة عصبة الامم المذكورة. وعندما رفض الشيخ محمود الاذعان لهذا الجواب تم إرسال قوات عراقية مدعومة بطائرات بريطانية وتمت السيطرة على بنجوين في ٢٠ تموز ١٩٢٧ فكتب الشيخ محمود الى المندوب السامي يطلب تدخله لوقف القتال وعرض استعداده لقبول الشروط التي أرسلت اليه سابقاً. لمزيد من التفاصيل ينظر: صابر، كوردستان، ص٢٥٣-٢٥٦؛ منشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣٣٢؛ عمار يوسف عبدالله عويد الإعكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤ ± ١٩٤٦، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص٣٠٣-٣٠٤.

[439] صابر، كوردستان الجنوبية، ص١٨-١٩.

[440] هاوار، المصدر السابق، ص٥٦٥.

قضية الشيخ محمود، حيث ذكر ان الصحف اللندنية كتبت، وعلى لسان ممثل العراق فيها، ان الكرد ((أخلدوا الى السكينة)) وهذا يعني– حسب قول الحيدري– أن هناك تمرداً من جانب الكرد في العراق مما يؤثر على مكانته بين دول العالم. واستفسر ذلك النائب من وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني)[٤٤١] ((هل هناك إختلال أو عصيان في تلك المنطقة؟)) وطالب الحكومة تفنيد هذه التصريحات إن لم تكن لها أساس من الصحة، مؤكداً تمسك الكرد بالعرش الملكي العراقي.

وقد أجاب وزير الداخلية على ذلك بأن الكرد يدركون ضرورة الوحدة الوطنية حيث أشار بقوله أن ((إخواننا الاكراد اليوم هم يتحسسون الحس الشريف نحو الوحدة العراقية وهم كباقي أفراد الشعب يظهرون في كل فرصة ولاءهم وإخلاصهم لهذه الحكومة))، مبيناً الى أن ما ورد على لسان ممثل العراق في لندن، لايعني الكرد، بل يعني الشيخ محمود فقط. أي أنه أراد أن يفصل بين حركة الشيخ محمود والكرد، وفي هذا الصدد قال ((ليس في المنطقة الشمالية أكراد شاقين عصا الطاعة سوى الشيخ محمود وأعوانه)) وأضاف أنه بعد أن تمت السيطرة على (بنجوين) لم تعد هناك أي أثر لحركة الشيخ محمود وأصبحت هذه المناطق خالية من المخاطر الامنية، لا سيما في منطقة السليمانية، وان الحكومة أخذة في نشر واستتباب الامن في المنطقة الكردية[٤٤٢].

شكر نائب أربيل (داود الحيدري)، وزير الداخلية على هذه الايضاحات والاجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية، مبيناً مرة أخرى ان مايقوم به الشيخ محمود شيء والكرد شيء آخر، رافضاً وجود أية علاقة بينهم[٤٤٣]. اما نائب الموصل (علي خيري الامام) فقد

---

[441] ولد سنة ١٨٩٢ في بغداد، دخل المدرسة الرشدية وتخرج منها سنة ١٩٠٧، التحق بعدها بالمدرسة الاعدادية ونال شهادة الحقوق سنة ١٩١٥. يعتبر أحد الشخصيات البارزة في العهد الملكي، استوزر عدة مرات، واصبح رئيساً للديوان الملكي سنة ١٩٣٢، عارض المعاهدة العراقية ± البريطانية سنة ١٩٣٠ والف مع علي جودت الايوبي وياسين الهاشمي وناجي السويدي (حزب الاخاء الوطني) كما الف الوزارة أربع مرات، فضلاً عن عضويته في مجلس النواب لدورات انتخابية عديدة واصبح رئيساً لمجلس النواب سنة ١٩٢٦، وأصبح رئيس (حكومة الدفاع الوطني) إثر هروب الوصي عبدالاله، غادر العراق بعد فشل انتفاضته، وتوفي في ٢٨ آب ١٩٦٥ في بيروت ودفن في بغداد. ينظر: حربي، رجال العراق، ص ١٠٥–١١٢.

[442] م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني، الجلسة (٥)، ٨ آيار ١٩٢٧، ص٨٩٢.

[443] المصدر نفسه، ص ٨٩٥.

أشار بانه يفضل عدم ايراد وذكر لمصطلح "كردي وعربي أو مسيحي أو موسوي أو جعفري أو سني" داخل مجلس النواب[٤٤٤].

وقد طالب بعض النواب الاخرين الحكومة أن تجد حلاً لحركة الشيخ محمود لأنها كلفت الحكومة كثيراً من الناحية المادية، فضلاً عن الخسائر البشرية. فقد تسائل نائب الديوانية (قاطع العوادي) حول ما أسماه بـ"معضلة الشيخ محمود" من وزير الداخلية بان المبالغ التي أضيف الى ميزانية وزارة الداخلية هي لاجل زيادة عدد الشرطة واستتباب الامن في الالوية الكردية، وهل الحكومة فكرت في ايجاد حل هذه المشكلة التي كلفتها كثيراً[٤٤٥].

يتضح لدينا –مما سبق– أن مناقشة مجلس النواب العراقي لحركة الشيخ محمود في هذه المرحلة كانت مناقشة عابرة وغير مهمة، إذ أن أياً من النواب لم يتطرق الى بواعث تلك الحركة وطبيعتها، ومدى امكانية التعامل مع الشيخ محمود بوسائل اخرى.

٢- حركة الشيخ محمود الثالثة (١٩٣٠-١٩٣١):

بعد انتهاء الحركة الثانية للشيخ محمود سنة ١٩٢٧، فرض عليه الاقامة في قرية بيران الحدودية مع العراق حسب شروط الاتفاق المفروض عليه والذي عقده مع الجانبين البريطاني والعراقي وأن لايتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وخاصة منطقة السليمانية. لذلك ظلت كردستان العراق هادئة ما يقارب الثلاث السنوات أي الى سنة ١٩٣٠ بالتحديد، حيث التزم الشيخ محمود بشروط الاتفاقية المذكورة.

أعلنت الحكومة البريطانية إثر تصريح لها في ١٤ أيلول ١٩٢٩ انها تعتزم انهاء انتدابها على العراق، تمهيداً لدخوله الى عصبة الامم، دون قيد أو شرط. وفي سبيل ذلك دعت بريطانيا الى عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٧[٤٤٦]، فدخل الطرفان في المفاوضات، وتعثرت بعض الشيء في البداية، إلا أن مجيء (كلبرت كلايتون G. Clayton) بوصفه مندوباً سامياً جديداً الى العراق ليحل محل (هنري دوبس H. Dobbs) المندوب

444~ المصدر نفسه، ص٨٩٦.

445~ المصدر نفسه، ص٨٩٦– ٨٩٧.

446~ الحسني، تاريخ الوزارات، ج٢، ص٢٧٤. ولمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدة. ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢–١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧، ص١٧٥± ٢١٥.

السامي السابق دفع بالعملية الى الامام، فتوصل الجانبان العراقي والبريطاني بعد مناقشات طويلة وشاقة الى صيغة معاهدة جديدة وقع عليها كل من المندوب السامي فرنسيس همفريز ورئيس الوزراء نوري السعيد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠[٤٤٧].

لم تتضمن المعاهدة الجديدة أية إشارة لحقوق الكرد، مما أدى الى تولد مشاعر القلق والخوف لدى الكرد من فقدان الضمانات والحقوق التي منحتها لهم عصبة الامم[٤٤٨]، خاصة وأن المعاهدة الجديدة اشارت الى انهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٣٢. لذلك بادرت الاوساط الكردية المختلفة الى رفع المذكرات والمضابط الاحتجاجية الى كل من المندوب السامي البريطاني في العراق والحكومتين العراقية والبريطانية، وكذلك الى عصبة الامم، والتي تضمنت مطالبهم حول حقوقهم ومستقبلهم، بما في ذلك الدعوة لتشكيل حكومة كردية مستقلة تحت إشراف بريطانيا أو عصبة الامم[٤٤٩].

فعلى الصعيد الرسمي قدم النواب الكرد مذكرات عديدة إلى الجهات المختصة، حيث قدم كل من نائب كركوك (محمد الجاف)[٤٥٠] ونائب أربيل (معروف جياووك) مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني الجديد في العراق (فرنسيس همفريز F. Humphreys) سنة ١٩٣٠، طالبوا فيها بضرورة تنفيذ مقررات عصبة الامم المتعلقة بالكرد في العراق وتثبيت حقوق الكرد في معاهدة ١٩٣٠ العراقية– البريطانية، ولفتوا نظره إلى أنهم قدموا مذكرة الى كل من رئيس الوزراء ووزيري الدفاع والمعارف حول القضايا المتعلقة بالكرد، فلم يستجب لهم أحد من هؤلاء[٤٥١].

---

[447] العمر، المصدر السابق، ص٢٩٠. وبخصوص نص المعاهدة المذكورة ينظر: الحسني، تأريخ الوزارات، ج٤، ص٢١–٢٦؛ منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٤٠٠–٤١١.

[448] منتشاشيفلي، المصدر السابق،ص ٣٣٤؛ الحفو والبوتاني، المصدر السابق،ص ص ٣٣–٣٤؛ جەعفەر عەلی، ناسیونالیزم و ناسیونالیزمی کوردی، سلێمانی، ٢٠٠٤، ل ٢٤٥؛ Great Britain, Colonial Office; Cit, PP 262-263; Main, op. cit, pp. 136-137.

[449] John Joseph, The Nestorians and Their Muslim Neighbours (Print-1961) pp. 189-190.

[450] هو محمد فتاح الجاف، كان أحد رؤساء عشائر الجاف أصبح نائباً عن كركوك في مجلس النواب للدورة الانتخابية الثانية. ينظر: المظفري، المصدر السابق، ملحق رقم (١).

[451] البوتاني، وثائق ، ص٦٣–٦٤.

وفضلاً عن ذلك فأن العديد من الشخصيات والجمعيات الكردية أبدت معارضتها للمعاهدة وتخوفها من ضياع حقوق الكرد[٤٥٢].

أما داخل مجلس النواب فقد أثير بعض النقاش حول مسألة الضمانات المتعلقة بالكرد من جانب عصبة الامم وتثبيتها في المعاهدة الجديدة. ففي الجلسة المنعقدة في ١٣ شباط ١٩٣٠ وجه نائب أربيل (معروف جياووك) سؤالاً الى رئيس الوزراء ناجي السويدي (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩-١٩ آذار ١٩٣٠)[٤٥٣] حول الشروط التي أقرتها عصبة الأمم للكرد، وهل أن الحكومة العراقية عازمة وماضية في تثبيتها في صلب المعاهدة بعدأن سبق وأيدها رئيس الوزراء السابق (عبدالمحسن السعدون) سنة ١٩٢٦. إلا أن رئيس الوزراء أجابه بأن المفاوضات لم تبدأ بعد، وأن الحكومة العراقية مصممة على تطبيق شروط عصبة الأمم، ولكنها لاتفكر تثبيت ذلك في معاهدة دولية بين طرفين تعقد على اساس دولي عام[٤٥٤].

رغم كل الاحتجاجات حول المعاهدة ورفع الالتماسات من جانب الكرد الى الجهات العليا، فقد تم التصديق على المعاهدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠- كما أشرنا- شريطة موافقة مجلس النواب عليها، لذلك كان على وزارة نوري السعيد الاولى (٢٣ آذار ١٩٣٠- ١٩ تشرين الاول ١٩٣١) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة والاتيان بمجلس نيابي جديد يضمن صوت الاكثرية عندما يتم التصديق على المعاهدة فيها[٤٥٥]. وفي ١ تموز ١٩٣٠ تم إصدار إرادة ملكية بحل مجلس النواب والبدء باجراء إنتخابات نيابية جديدة[٤٥٦].

---

[452] حول الاحتجاجات وموقف الكرد من المعاهدة ينظر: صابر، كوردستان الجنوبية، ص١٤٤-١٥١؛ مكدول، المصدر السابق، ص٢٧٥-٢٧٦.

[453] ولد سنة ١٨٨٣ في بغداد، وتخرج من مدرسة الحقوق في استانبول، استوزر عدة مرات، منها وزير العدلية سنة ١٩٢١ والمالية سنتي ١٩٣٤ و ١٩٤١، ساهم في اعداد وكتابة القانون الاساسي (الدستور). نائب للدورات الاولى والثانية والثالثة والتاسعة عن بغداد، الف وزارته الوحيدة في سنة ١٩٢٩، توفي أسيراً في جنوب أفريقيا في ١٧ آب ١٩٤٢عقب انتهاء حركة رشيد عالي الكيلاني بسبب مشاركته فيها. ينظر: صفوت، المصدر السابق، ص٧٢.

[454] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة (٢٧) في ١٣ شباط ١٩٣٠، ص٣٥٦؛ جياووك، نيابتي، ص٢٣١؛ Great Britain, Colonial Office; op. cit, P 262.

[455] جميل، الحياة النيابية، ص١٣٦.

[456] الحسني، تأريخ الوزارات، ج٣، ص٢٠.

أثار صدور قرار اجراء الانتخابات ردود فعل لدى العراقيين، وبضمنهم الكرد، حيث جاء في احدى منشورات جمعية ظهير الكرد (ڤشتيوانى كوردان)[٤٥٧] بتأريخ ٩ تموز ١٩٣٠ أنه يجب على كل كردي مقاطعة الانتخابات لأن عليهم أن لا يصوتوا لحكم لايقر حقوقهم[٤٥٨]. وكما قررت (الهيئة الوطنية)[٤٥٩] التي تشكلت في السليمانية من جانب بعض الشخصيات الكردية في ١٦ تموز١٩٣٠ مقاطعة الانتخابات الجديدة وذلك إثر زيارة الأمير غازي بن فيصل (١٩١٢–١٩٣٩) ولي العهد آنذاك الى السليمانية[٤٦٠].

مهما يكن الامر، فان الحكومة العراقية كانت قد اتخذت الاجراءات اللازمة في ٥ أيلول ١٩٣٠ من أجل انتخابات الهيئة التفتيشية في السليمانية للأشراف على عملية الانتخابات فيها. وفي اليوم التالي أي ٦ أيلول ١٩٣٠، وبينما كان حوالي ٣٠ من وجهاء مدينة السليمانية يجتمعون في مبنى المتصرفية لانتخاب الهيئة التفتيشية، إحتشد نحو (٢٠٠٠) شخص او اكثر خارج بناية المتصرفية للاحتجاج على ذلك الاجراء الانتخابي، وتطور الامر إلى وقوع مصادمات بين المتظاهرين وقوات الجيش والشرطة مما أدى الى وقوع إصابات بين الجانبين. وقد أكد الجانب الحكومي في بيان رسمي له حول الحادثة ان عدد القتلى بلغ (١٣) وإصابة (٢٣) بين المتظاهرين، بينما قتل جندي واحد وأصيب (١٢) آخرون من الجيش والشرطة[٤٦١].

---

[457] جمعية پشتيوانبى كوردان (ظهير الكرد) هي احدى الجمعيات التي تأسست في نهاية عشرينات وبداية ثلاثينات القرن الماضي دون تحديد سنة لها. حيث أن هناك خلافاً حول سنة تأسيسها، ومارست عملها في الموصل وبغداد وانضم اليها العديد من الضباط والشخصيات الوطنية الكردية. وللمزيد من المعلومات عنها ينظر: صابر، كوردستان الجنوبية، ص٢٥٨– ٢٦٢.

[458] صابر، كوردستان الجنوبية، ص١١١.

[459] تأسست هذه الجمعية في السليمانية خلال شهر ايار ١٩٣٠، من أجل المطالبة بالحرية والاستقلال للشعب الكردي، وكان لها دور بارز في الاحداث التي جرت بين سنتي ١٩٣٠–١٩٣١ في كردستان العراق. ينظر: هيوا حميد شريف، توفيق وهبي ١٨٩١–١٩٨٤، حياته ودوره السياسي والثقافي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٥٧.

[460] ژيان، (جريدة) العدد ٢٥٢ في ٢١ تموز ١٩٣٠.

[461] الزمان (جريدة) العدد ٢٦١ في ٢١ أيلول ١٩٣٠. بينما ذكر التقرير البريطاني الخاص، عن العراق بين ١٩٢٠– ١٩٣١ ان احداث السليمانية أدت الى جرح (١٠) من رجال الشرطة، ومقتل جندي وجرح (٣) من أفراد الجيش العراقي، أما من المتظاهرين فقد قتل (١٤) شخصاً وجرح (٢٣) شخصاً. ينظر:

أما الكرد فقد ذكروا أن عدد الذين قتلوا منهم بلغ (٤٥) متظاهراً واصابة (٢٠٠) آخرين[٤٦٢]، ويشير رؤوف الشيخ محمود الذي كان بين المتظاهرين أن عدد القتلى من الكرد بلغ (٣٤) شخصاً ونحو (١٠٠) جريح[٤٦٣]، وتم أيضاً إعتقال ما يقرب من (١٠٠) من المتظاهرين[٤٦٤]، كان بينهم (الشيخ قادر) شقيق الشيخ محمود وأعضاء آخرون من الهيئة الوطنية[٤٦٥].

لم يكن للشيخ محمود أي دور في تلك الاحداث، حيث كان في قرية بيران داخل الاراضي الايرانية بموجب اتفاقه مع الحكومة سنة ١٩٢٧، ولكن على ما يبدو، أن أهالي السليمانية وذوي الضحايا راجعوه في محل اقامته وطالبوه بالثأر لهم، وما يعزز هذا الرأي ان وزير الداخلية (جميل المدفعي)[٤٦٦] أرسل رسالة الى الشيخ محمود بتأريخ ١٠ أيلول ١٩٣٠ يحذره فيها من مغبة الإقدام على أية حركة جراء تحريض المواطنين له[٤٦٧].

ومن جانبه قام الشيخ محمود بارسال العديد من برقيات الاستنكار ورسائل عديدة الى المفتش الاداري في السليمانية والمندوب السامي البريطاني في العراق وعصبة الامم. اشار فيها الى حادثة السليمانية وما تعرض له الكرد من القتل واعتقال المثقفين ووجهاء المدينة، وطالب بسحب الحكومة العراقية جميع

Great Britain, Colonial Office; op. cit, P 265.

462~ الحفو البوتاني، المصدر السابق، ص١١٩.

463~ هاوار، المصدر السابق، ص٧٤١. وذكرت بعض المصادر الكردية الحديثة أن عدد القتلى من المتظاهرين كان (٦٠) قتيلاً. ينظر: أمين، كردستان العراق، ص٦٧.

464~ الحسني، تأريخ الوزارات، ج٣، ص٧١.

465~ وهم (توفيق قزاز، رمزي فتاح، حمه آغا عبدالرحمن، عزمي بابان، عزت عثمان، عبدالرحمن أحمد، محمد صالح، مجيد كانيسكان، فائق بابان، شيخ محمد كولاني). ينظر: هاوار، المصدر السابق، ص٧٤٦.

466~ ولد سنة ١٨٩٠ في الموصل، درس في الاعدادية العسكرية في بغداد ودخل مدرسة الهندسة في استانبول فتخرج منها ضابطا في المدفعية، انتخب ثلاث مرات لرئاسة مجلس النواب، بالاضافة الى تسنمه رئاسة الوزراء سبع مرات توفي سنة ١٩٥٨. ينظر: حربي، رجال العراق، ص١١٣– ١٢٠.

467~ الحسني، تأريخ الوزارات، ج٣، ص٧٢.

مؤسساتها المدنية والعسكرية من زاخو الى خانقين داعياً الى تشكيل حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني أو أية دولة عضو في عصبة الامم[٤٦٨].

فضلاً عن ذلك قام الشيخ محمود بجولة في المناطق الكردية لجمع شمل الكرد ورؤوساء العشائر للانضمام الى حركته، وخاصة عشائر بشدر وهورامان[٤٦٩]، وبدأ يستعرض قواته في مناطق مختلفة من كردستان العراق، والتحق به بعض الضباط الكرد في الجيش العراقي وهم (محمود جودت وحميد جودت وكامل حسن) فضلاً عن أنه استطاع ان يحصل على تأييد الفئة المثقفة في السليمانية والعديد من رؤوساء القبائل الكردية في لواء الموصل[٤٧٠].

يبدو أن تحركات الشيخ محمود أقلقت المسؤولين البريطانيين والعراقيين، لذلك وجه كل من المندوب السامي البريطاني في العراق (فرنسيس همفريز) ووزير الداخلية (جميل المدفعي) رسالتين منفردتين الى الشيخ محمود بتأريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ حذرتا الشيخ مما يقدم عليه من تحركات والتي وصفوها بأنها تثير المواطنين وتؤدي الى الاخلال بالسكينة والهدوء في لواء السليمانية، ولفتا نظره فيهما الى العهود التي قطعها على نفسه بموجب الاتفاق المبرم في كانون الثاني ١٩٢٧. كما طلبا منه عدم التدخل في الشؤون الادارية للواء السليمانية والرجوع فوراً الى مقر إقامته في قرية بيران، وخلافه فانه سيعد خارجاً على القانون وتتخذ اجراءات ضده وضد أتباعه وستقوم الحكومة بمصادرة أملاكه في العراق[٤٧١].

---

[468] أمين، كردستان العراق، ص١٥٤. وحول رسالة الشيخ محمود الى عصبة الامم، ينظر المصدر نفسه، ص١٩٧–٢٠٠؛ هاوار ، المصدر السابق، ص٧٦١–٧٦٥؛ الحفو والبوتاني، المصدر السابق، ص٤٤؛
s.h. Longrigg; Iraq 1900 to 1950, A Political, Social and Economic History, 3rd Impression, Beirut, 1968, P. 194..

[469] Sluglett, op.cit, P.191.

[470] صابر، كوردستان الجنوبية، ص١٢٦؛ محەمەد عەبدوللاّ كاكەسوور، رۆڵی سیاسی و كەلتووری ئەفسەرانی كورد لە بزاڤی كوردایەتی كوردستانی باشووردا، ١٩٢١–١٩٤٥ (الدور السياسي والثقافي للضباط الكرد في الحركة التحررية في كردستان الجنوبية)، ض١، هەولێر، ٢٠٠٠، ل٦٧.

[471] الحسني، تأريخ الوزارات، ج٣، ص ص ١٣٠–١٣١؛ ژیان، العدد ٢٦٢ في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠؛
Sluglett, op.cit, P. 191.

بدأ الشيخ محمود وقواته بشن هجمات منذ تشرين الاول ١٩٣٠ على مواقع وقوات الجيش العراقي، بعدما حصل على التأييد الشعبي وخاصة في منطقتي السليمانية وبشدر، وبالمقابل قامت القوات العراقية بوضع الخطط اللازمة لمعالجة حركة الشيخ محمود المسلحة، فتم نشر نحو (٨) الوية من الجيش العراقي في السليمانية خلال شهر تشرين الاول ١٩٣٠[٤٧٢].

كان الشيخ محمود يتبع أسلوب (حرب الانصار) وقد ساعدته في ذلك طبيعة المنطقة ومعرفته بها، فقد هاجمت قواته بلدة (بنجوين)، إلا أن القوات العراقية وبمساعدةالقوة الجوية البريطانية استطاعت إبعاد قوات الشيخ عن البلدة المذكورة[٤٧٣]. وحاول المقاتلون الكرد الاستيلاء على بلدة (حلبجة)، ولكن بناءً على طلب من وزارة الدفاع العراقية فقد تصدت لهم الطائرات البريطانية التي كان قد تم الحاقها بالرتل العسكري العراقي الموجود هناك. وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٣١ استطاعت القوات العراقية السيطرة على (خورمال)، ولكن بعد مدة اخرى استطاعت قوات الشيخ محمود من الاستيلاء عليها[٤٧٤].

عقد اجتماع بين الجانبين العراقي والبريطاني في ١٢ كانون الثاني ١٩٣١ لمناقشة التدابير اللازمة والمزمع اتخاذها ضد الشيخ محمود، فقد طالب الجانب العراقي تقديم مساعدات مالية الى العشائر ودعمها بقطعات عسكرية لابعاد الشيخ الى خارج الحدود وتنفيذ عقوبات عاجلة بعد محاكمات عسكرية ميدانية، إلا أن الجانب البريطاني رفض هذا الطلب ملفتاً النظر الى الآثار السلبية التي قد تنجم عنه، وأكد بالمقابل ضرورة استخدام قوات الشرطة لمواجهة الحركة المسلحة[٤٧٥].

مع استمرار الحركة المسلحة واتساع رقعتها، قررت الحكومة العراقية في اجتماعها المنعقد في ٢٤ آذار ١٩٣١ اتخاذ إجراءات عديدة منها اولاً: إعلان الادارة العرفية في لواء السليمانية وتسليمها الى قائد عسكري، وعندما لايمكن إعلان

---

[472] صابر، كوردستان الجنوبية، ص١٢٧.

[473] هاوار، المصدر السابق، ص٧٥٩.

[474] صابر، كوردستان الجنوبية، ص١٣٣.

[475] النصيري، المصدر السابق، ص٨٧.

الادارة المذكورة، يعطى للقائد المشار اليه السلطات المنصوص عليها في (نظام دعوي العشائر الجزائية والمدنية)[٤٧٦]. أما إذا لم يكن بالامكان تطبيق هاتين الحالتين، فان الحكومة ترى ضرورة إخلاء المنطقة (أي لواء السليمانية) وسحب القوات الحكومية منها مؤقتاً لحين إتخاذ تدابير أخرى[٤٧٧].

وصلت حركة الشيخ محمود الى مناطق عشيرة الجاف وساندته عشيرة الهماوند، كما وصلت تأثيرات حركته الى عشيرة الشرفبياني القاطنة في منطقة هورين شيخان جنوب نهر ديالى[٤٧٨]، لذلك طلب الحكومة العراقية من السلطات البريطانية في العراق رسمياً في ٢٦ آذار ١٩٣١ المساعدة من سلاح الطيران البريطاني، وكان لذلك الدعم الجوي دور كبير في حسم معركة (ئاوباريك)[٤٧٩] التي جررت في ٥ نيسان ١٩٣١ بين القوات الكردية والجيش العراقي، وكان الطرف الاخير مدعوماً من سلاح الجو البريطاني من جهة[٤٨٠]، ووحدات قوات الليفي[٤٨١] الاثورية من جهة ثانية[٤٨٢].

---

[476] أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني في العراق هذا القانون في شباط ١٩١٦. وقد وضع هنري دوبس هذا النظام على غرار النظام الذي طبقه روبرت ساندمان في بلوجستان سنة ١٨٧٥. وكان هدف سلطات الاحتلال من اصدار هذا القانون، الذي تألف من (٢١) مادة، تركيز السلطة الادارية بيد الحكام السياسيين الانكليز أولاً، وشيوخ القبائل ثانياً. وبموجبه تعاملت مع قضايا المجتمعات القبلية وفق ماهو سائد بينها من الاعراف والعادات التي كانت تحل بموجبها العديد من المشاكل والخلافات بين افراد القبائل. لمزيد من التفاصيل ينظر: بيل، المصدر السابق، ص ص ٤٩–٥٣" الاعكيدي، المصدر السابق، ص١١٤–١٢٢.

[477] الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣، ص١٣٢.

[478] صابر، كوردستان الجنوبية، ص١٣٥.

[479] سميت بأسم القرية التي وقعت فيها المعركة.

[480] أمين، كردستان العراق، ص١٥٩.

[481] وهي وحدات عسكرية خاصة من الاثوريين أنشأها البريطانيون في العراق واستخدمتها لحماية المنشآت العسكرية البريطانية من جهة وضد انتفاضات العراقيين، عرباً كانوا أم كرداً من جهة أخرى، فقد وقفوا الى جانب الجيش البريطاني ضد ثورة العشرين ١٩٢٠، وضد الحركات الكردية المسلحة التي قام بها الشيخ محمود في ١٩٢٤ و ١٩٣٠–١٩٣١. ينظر: صابر، كردستان الجنوبية، ص٢٠٢.

[482] Joseph; op.cit, P190.

وعلى الرغم من انتصار القوات العراقية إلا أنها لم تستطع القاء القبض على الشيخ محمود او قتله، فقد استطاع النجاة من المعركة مع عدد من المسلحين، ونتيجة لتعقب القوات الحكومية له اضطر الى اللجوء الى داخل الاراضي الايرانية، ولكن القوات الايرانية تصدت له مما دفعه الى العودة الى الاراضي العراقية[٤٨٣]. وأخيراً اضطر الى الاستسلام في يوم ١٣ آيار ١٩٣١ وكان آخر يوم في المهلة التي حددتها الحكومة لاستسلامه مقابل الحفاظ على حياته، فتم نفيه الى السماوة فالناصرية ثم عانه وأخيراً سمحت له بالاقامة في بغداد[٤٨٤]، بعد مصادرة أملاكه[٤٨٥].

أثيرت مسألة حركة الشيخ محمود بشكل أكثر من السابق في مجلس النواب، وتم التطرق اليها جزئياً أو كلياً في أكثر من مناسبة. ففي الجلسة المنعقدة في ٢٤ آذار ١٩٣١ والتي دارت المناقشة فيها حول ميزانية سنة ١٩٣١ المالية وبالتحديد ميزانية وزارة الدفاع. اشار نائب الديوانية (سعد صالح) الى وضعية الجيش وما يصرف عليه من أجل القضاء على الحركات المسلحة التي تحدث في المناطق الكردية (في اشارة الى حركة الشيخ محمود) وأضاف بان هذه المبالغ التي تصرف على الجيش تؤثر على اعمار البلد مشيراً الى ان الجيش طارد الشيخ محمود ولم يتمكن من القاء القبض عليه[٤٨٦].

كما انتقد نائب الديوانية (ناجي الصالح)[٤٨٧] ميزانية الوزارة على صرف عشرات الالكاك[٤٨٨] من الروبيات عليها دون فائدة في الوقت الذي ((تسال فيها دماء أبناء العراق البررة في الوية الشمال وخاصة لواء السليمانية))، واستفسر من وزير الدفاع (جميل

---

[483] المتولي، المصدر السابق، ص ٢١٠؛ عيسى، المصدر السابق، ص ١٤٧.

[484] هاوار، المصدر السابق، ص ٧٨٢؛ الحاج، المصدر السابق، ص١١٢.

[485] الحفو وبوتاني، المصدر السابق، ص٤٥.

[486] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٦) في ٢٤ آذار ١٩٣١، ص٦٣٥.

[487] ولد سنة ١٨٨٣ ومارس التجارة، انتخب نائباً عن الديوانية للدورات الاولى والثالثة. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٣٧٠.

[488] مفردها (لك) وهي كلمة هندية تعني ١٠٠,٠٠٠ روبية.

الراوي)[٤٨٩] حول مدى امكانية إخماد حركة الشيخ محمود والقضاء عليها أو فيما إذا سيستمر اهراق دم العراقيين في السليمانية[٤٩٠]. وقد رد وزير الدفاع ان الوزارة تنشر البيانات الرسمية حول حركة الشيخ محمود بين فترة وأخرى، وأن المسألة ((بسيطة)) تقف وراءها مجموعة من ((الشقاوة)) على حد تعبيره[٤٩١].

وقال نائب المنتفك (صالح جبر)[٤٩٢] بان الجيش أصبح يقاتل الشيخ محمود منذ تأسيس الدولة العراقية، وتسائل عن النتائج التي تمخض عن ((مطاردة عصابة واحدة))، مبدياً شكوكه من كفاءة الجيش وقدرته على الاضطلاع بالمهام الكبيرة[٤٩٣]. وطلب من وزير الدفاع أن يظهر الحقيقة حول هذه الحركة لانها ((كافية للبرهنة على أن هذا الجيش لا يستطيع ان يقوم بتأمين الامن الداخلي فضلاً عن الدفاع الخارجي))[٤٩٤].

وفي رده على ما اشار اليه النائب صالح جبر، بين وزير الدفاع أنه لايمكن اعتبار حركات الشيخ محمود من الحركات التي تتطلب إرسال الجيش ضدها، باعتبارها

---

[489] ولد في الرمادي سنة ١٨٩١. اتم دراسته في الاعدادية العسكرية في بغداد، والتحق بالمدرسة العسكرية في استانبول وتخرج سنة ١٩١٤، انتخب نائباً عن الدليم في الدورة الانتخابية الثانية وأصبح نائبها الاول في تلك الدورة، وعن بغداد للدورة الثالثة، والدورة السابعة عن العمارة، استوزر مراراً منها وزير الدفاع سنة ١٩٣١، توفي في ٢٣ آب ١٩٥٠. ينظر: بصري أعلام السياسة، ج٢، ص٦٦-٦٧.

[490] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٦) في ٢٤ آذار ١٩٣١، ص٦٣٧.

[491] المصدر نفسه، ص٦٣٩.

[492] ولد في الناصرية، دخل مدرسة الحقوق وتخرج منها سنة ١٩٢٥، استوزر لعدة مرات، منها وزير المعارف سنة ١٩٣٣، ووزير العدلية في ١٩٣٦، ساند الامير عبدالاله أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني، شكل وزارته الوحيدة سنة ١٩٤٧ والتي أخذت على عاتقها مهمة توقيع معاهدة جديدة مع البريطانيين سميت بـ (معاهدة بورتسموث) والتي جوبهت بمعارضة قوية وشديدة من لدن العراقيين، الامر الذي دفع وزارة صالح جبر الى استخدام العنف واطلاق النار على المتظاهرين الذين كانوا يعبرون الجسر، مما اضطر صالح جبر الى تقديم استقالته، وأصبح نائب في مجلس النواب لعدة دورات انتخابية وتوفي في ٦ حزيران ١٩٥٦. ينظر: حربي، رجال العراق، ص١١٦.

[493] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٦)، ٢٤ آذار ١٩٣١، ص٦٤٠.

(٤٩٣) المصدر نفسه، ص٦٤٣.

[494] المصدر نفسه، ص٦٤٣.

مسالة داخلية وهي تدخل ضمن اختصاص قوات الشرطة، أما الجيش فهو قوة مساعدة للشرطة، مضيفاً أن إرسال الجيش في الوقت الحاضر هو لمساعدة قوات الشرطة من أجل القضاء على الشيخ محمود وقواته[٤٩٥].

كما انتقد نائب الموصل (ثابت عبدالنور) عدم قدرة الجيش العراقي على اخماد هذه الحركة المسلحة، وطالب الحكومة بضرورة تعقيب اتباع الشيخ محمود، وعدَّ حركته بانها ((ليست قضية شرطة وانما قضية دولية، للعراق دول مجاورة متحابة نخشى على صلاتنا الحسنة معها فنود ان تقوم الحكومة بكل قواتها من شرطة وجيش للقضاء على قطاع الطرق ولنظهر بمظهر يليق بنا أمام الدول)) وكرر طلبه من وزير الدفاع بالعمل الجاد وذلك من أجل القضاء على ((المتمردين)) حسب تعبيره[٤٩٦].

لم يقتصر موقف مجلس النواب من حركة الشيخ محمود ومناقشة النواب لها على هذه الجلسة، بل وبعد مرور أربعة أيام فقط، نوقشت القضية مرة أخرى، حيث تميزت هذه الجلسة بالتطرق الاكثر وضوحاً حول الموضوع.

ففي الجلسة المنعقدة في ٢٨ آذار ١٩٣١ وعند مناقشة نفقات الامن في الحدود الشمالية، تحدث العديد من النواب حول المسألة وبشكل تفصيلي. فقد اشار نائب ديالى (عزالدين النقيب)[٤٩٧] إلى أن حركة الشيخ محمود الموجودة ليست وليدة خمسة أو ستة أشهر مضت، بل هي نتاج سنين عديدة، معرباً عن أسفه ان الحكومة لم تستطع ضربه والقضاء عليه، وابدى استغرابه عن حقيقة القضية أهي سياسية ام شخصية، مستفسراً من الحكومة حول ما إذا كانت الحركة سياسية، ومن ثم فان عليها ان تتباحث وتتفاوض معه من أجل الوصول الى حقيقة ما يريده من

---

[495] المصدر نفسه، ص ٦٤٤.

[496] المصدر نفسه.

[497] هو السيد عزالدين بن علي بن رستم بن صالح الرفاعي نقيب أشراف مندلي ولد سنة ١٨٩٩ في مندلي، وأصبح رئيس بلديتها سنة ١٩٢٤، انتخب نائباً عن ديالى سنة ١٩٢٨، واصبح نائباً في اربع عشرة دورة انتخابية، توفي سنة ١٩٦٩ في بغداد. ينظر: بصري، اعلام السياسة، ج٢، ص٣٨٣.

المطالب من الحكومة، واذا كانت شخصية فيجب محاسبته ومعاقبته، مبيناً الى متى يبقى الجميع مكتوفي الايدي تجاه الشيخ محمود، ودعى الحكومة الى ((أن تبت بهذه القضية نهائياً وتقطع دابر الرجل حتى يكون عبرة للآخرين))[٤٩٨].

أما نائب المنتفك (صالح جبر) فأراد أن يثبت ما قاله في المجلس قبل ايام عديدة، من ان المبالغ التي تصرف على الجيش تذهب بلا فائدة وانه ليس باستطاعة الجيش القضاء على هذه الحركة المسلحة، وكانت الحكومة قد قررت تكوين قوة جديدة قوامها (٥٠٠) بغالة، لذلك أشار الى انه عندما سأل وزير الدفاع عن عدد العصاة أي عن عدد الشرذمة التي تعبث بالامن في الحدود الشمالية أجاب بانهم ((يبلغون بين (٤٠٠-٥٠٠) مسلح))، فاضاف أنه إذا لم يكن بامكان عشرة آلاف من الجيش وثمانية الآف شرطي من القضاء على هذه المجموعة المسلحة، فكيف باستطاعة قوة مكونة من (٥٠٠) بغالة مسلح (أي راكبي البغال) ان تقضي على هذه ((العصابة))[٤٩٩].

وتحدث نائب الديوانية (سعد صالح) بأنه يريد أن يفهم عن حقيقة قضية الشيخ محمود وعن ((الشرذمة)) التي تعبث بالامن في العراق، مبيناً انه في كل مرحلة يتقدم العراق الى الامام خطوة، يقدم الشيخ محمود على إشعال حرب وخلق المشاكل للعراق، وكرر ما اشار اليه صالح جبر عن عدد المسلحين الذين مع الشيخ محمود مضيفاً انه يعتقد ان الشيخ يستند الى القوة غير قوته الحقيقية. لذلك طالب من الجهات الحكومية ان تقر بان الجيش غير كفوء أو أن تعلن أن الشيخ محمود لديه أكثر مما يقال من المسلحين، كما عبر النائب المذكور عن اعتقاده بان هناك أيادي وراء هذه الحركة، حيث قال ((... أنا لا أقدر أن أفهم قضية الشيخ محمود لأنه أصبح ... في كل فرصة يقاوم الحكومة ثم يهدأ. تأتينا المعاهدة فيثور ... عند الطلب ...))، مبيناً ضرورة القضاء على الشيخ محمود والتخلص منه وإلا لابد من

---

[498] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨)،٢٨ آذار ١٩٣١، ص٦٧٢.

[499] المصدر نفسه، ص٦٧٢؛ أمين، كردستان العراق، ص١٧٨.

إعطائه الاستقلال، وتسائل الى متى يبقى هذا الرجل يعبث بالامن ويرجع العراق الى الوراء[500].

وتطرق نائب الحلة (سلمان البراك)[501] الى أنه لايعرف إن كان الشيخ محمود ((شقياً)) لان الشقي يعرف قطع الطرق، او ثائراً على الحكومة مبيناً بان تشكيل قوة من (٥٠٠) بغالة مسلح للقضاء عليه لا يفي بالغرض المطلوب، لان الحكومة باستطاعتها ان تشن عليه حملة عسكرية وخاصة ان لديها عشرة الاف جندي وثمانية الاف شرطي. مشيراً الى انه فقط بامكان الوحدات العسكرية المدربة اخماد حركة الشيخ محمود محذراً في الوقت نفسه بان هؤلاء المسلحين (البغالة) ربما لا يقاتلونهم فحسب بل يسلمونهم اسلحتهم ايضاً، معرباً عن استعداده من اجل ان يفدي بنفسه امام الجيش من أجل ((تأديب هؤلاء الثوار))[502].

إن بعض النواب عدّوا هذه كأنها صنيعة بريطانيا من أجل الضغط على العراق، حيث اشار نائب الموصل (أحمد الجليلي)[503]، الى أن هذه الحوادث تتكرر منذ عشر سنوات والحكومة تصرح أن القائمين بها هم اشخاص ((متمردون وأشقياء وقطاع الطرق)) مبيناً ان الشيخ محمود هو احدى الوسائل المدمرة التي تستخدم لضرب العراق لانه ((يستعمل لقضاء المآرب كلما لزمت مساعدته، أي أنه يكون موضوعاً على الرف، فمتى أحتيج اليه قيل له قم وساعد والعراق تهدر دماء أبنائه...)).

---

[500] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص٦٧٣؛ أمين، كردستان العراق، ص١٧٨–١٧٩؛ ئەحمەد، چەند لاپەرەيەك، ص٥٥.

[501] ولد سنة ١٨٧٩ في الحلة وهو رئيس عشيرة، انتخب نائباً في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، وأصبح نائب في مجلس النواب للدورات الاولى الى الحادية عشر، باستثناء الدورة السابعة، وانتخب لرئاستها مراراً، كما تسلم المناصب الوزارية، منها وزيراً للاقتصاد سنة ١٩٤٤، توفي في ١١ شباط ١٩٤٩ في بغداد. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٥٠.

[502] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٣؛ ئەحمەد، چەند لاپەرەيەك، ص ٧٨.

[503] هو أحمد بن أيوب، ولد سنة ١٨٩٨ في الموصل ودرس في المدارس الابتدائية والرشدية في العهد العثماني، انتخب نائباً عن الموصل للدورات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر، توفي سنة ١٩٦٨. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٣٩٥.

وأعرب انه اذا لم يتم القضاء عليه فلايمكن للعراق أن يرتاح[٥٠٤]. مضيفاً أن العراق مقبل على الانضمام الى عصبة الامم، لذا يتم استعمال المشار اليه من أجل إعطاء صورة مشوهة عن العراق، وأن هذا البلد غير مهيأ للاستقلال التام بسبب الثورات والانتهاكات التي تجري فيه، وقال إذا كانت الحكومة تريد أن تسير على سياسة حازمة يجب عليها ان تمحق الحركة عن طريق الجيش والشرطة، داعياً أن ((يأخذ كل منا سلاحه ويحارب هذا الثائر المتمرد النحس))[٥٠٥]. كما انتقد الحكومة بانها استدعت الشيخ محمود الى بغداد ثم سمحت له بالعودة، وأبدى ثقته بان العراقيين يقدمون كل نفيس من أجل بقاء العراق حراً مستقلاً، معرباً عن اعتقاده بأن ((أهم قضية في البلاد هي قضية القضاء على هذا المتمرد ... فاني أطلب من الحكومة أن تتخذ كل الاحتياطات الممكنة والوسائل الفعالة الناجحة لقطع دابر هؤلاء المتمردين))[٥٠٦].

أبدى وكيل وزير الداخلية (مزاحم الباجةجي) شكره لاعضاء المجلس لاهتمامهم بقضية الشيخ محمود داعياً في الوقت نفسه الى عدم التهيج والاثارة، لان هذه المسالة، حسب رأيه، هي من المسائل غير المهمة نظراً لقلة الاشخاص الذين يلتفون حول الشيخ محمود. مبيناً أنه (أي الشيخ محمود) معتاد على هذا الاسلوب منذ عهد العثمانيين وبعدها في زمن الاحتلال البريطاني والحكومة العراقية، وعزى اهتمام الحكومة بالقضية والاعتناء بها في سياستها الى وضع الحكومة والمنطقة التي تقوم فيها النشاطات المسلحة، كما أعرب عن قناعته أنه رجل عاص ليس له مكانة بين الكرد، حيث اشار في هذا الصدد بقوله ((ليست له أهمية في كردستان، واعتقد أن اخواننا الاكراد غير مرتاحين لحركاته وغير مؤيدين لدعاويه الكثيرة وهذه الحقيقة يجب ان يسر لها كثيراً))[٥٠٧].

---

[504] أمين، كردستان، العراق، ص١٨١.

[505] ئەحمەد، چەند لاپەرەيەك، ص ٧٨.

[506] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٣؛ أمين، كردستان العراق، ص١٨٢.

[507] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص٦٧٤؛ ئەحمەد، چەند لاپەرەيەك، ص٨١-٨٢.

كما أكد على عزم الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل حسم المسألة، معلناً أنه بعد فترة قصيرة سيرى نتائج هذه القضية وخاصة لما تعنيه السليمانية من أهمية بالنسبة للحكومة من الناحية السياسية. كما رد على النواب الذين انتقدوا ضعف الحكومة وعدم قدرة الجيش على التعامل بحزم مع الشيخ محمود، بان هذه الحركة وقعت في فصل الشتاء وان طبيعة المنطقة الصعبة ساعد المسلحين الكرد على تجنب المواجهة المباشرة مع القوات الحكومية، وخاصة ان الشيخ محمود إتبع اسلوب حرب الانصار ضد مواقع الجيش العراقي[٥٠٨]. مبدياً ثقته بان الجيش والشرطة تستطيعان توجيه الضربة الحاسمة للشيخ محمود وقواته عندما ينتهي فصل الشتاء، وقال أيضاً معقباً على حديث نائب الموصل (أحمد الجليلي) بأنه يشكك في أن يكون الشيخ محمود آلة بيد بعض الجهات، مؤكداً أن طبيعته هو رجل متمرد، لأنه ثار بوجه السلطات العثمانية والبريطانية والعراقية[٥٠٩]. وهكذا كان مزاحم الباجةجي أكثر عقلانية وواقعية من أن يصف حركة الشيخ محمود بالعمالة، مثلما فعل النائب أحمد الجليلي.

وفي الجلسة ذاتها طالب نائب الموصل (ثابت عبدالنور) الحكومة بان تتخذ باسرع وقت الاجراءات اللازمة للقضاء على هذه الحركات للتأكد من أن الحكومة قامت بواجبها مضيفاً أن ((الشيخ محمود ... رجل لا استقامة له كما ثبت من تمرده على السلطة التركية وعلى سلطة الاحتلال البريطاني وعلى الحكومة العراقية))، داعياً الجهات المسؤولة الى الاخذ بنظر الاعتبار مسألة الازمة الاقتصادية[٥١٠] والمبالغ التي تصرف للقضاء على هذه الحركات[٥١١].

---

[508] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص٦٧٤.

[509] أمين، كردستان العراق ، ص١٨٣.

[510] تزامنت حركة الشيخ محمود هذه مع الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في خريف سنة ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الامريكية، وقد انتقلت آثارها الى أوروبا أولاً ثم الى بقية دول العالم الاخرى التي عانى بعضها من آثارها حتى منتصف ثلاثينات القرن العشرين، أما في العراق فقد انتهت الازمة الاقتصادية قبل حلول سنة ١٩٣٣، لكن بعض آثارها بثيت لفترة أطول. لمزيد من التفاصيل حول الازمة الاقتصادية المذكورة وأثرها في

وأبدى نائب كركوك (سليمان فتاح)[٥١٢] تفاؤله بقدرات الجيش والشرطة على ((قمع دابر العصيان)) في فترة وجيزة، وتحدث نائب المنتفك (زامل المناع)[٥١٣] حول الموضوع مشيراً الى ان الشيخ محمود اصبح لسنوات عديدة يمس كرامة الحكومة ويضعف قوتها وطالب الحكومة ان تنهي قضية الشيخ محمود اما عن طريق التفاوض معه أو عن طريق استخدام القوة العسكرية ضده، مبدياً رأيه بخصوص عدم جدوى اتخاذ الاجراء الاول، مفضلاً استخدام القوة ضده، لانه لم يف بالوعود التي قطعها على نفسه، وكرر طلبه من الحكومة بان ((تؤدب هذا المتمرد)) لان ((عصيانه)) يحرك غيره، وأكد أن الحكومة عربية ولايمكن لاي واحد من ((رعاياها)) أن يقف بوجهها[٥١٤].

إن ما صرح به النائب (زامل المناع) في اعتبار غير العرب رعايا عراقيين، أدى بنائب الموصل (غياث الدين النقشبندي) الى ان يرد عليه بان الحكومة غير عربية وانما هي عراقية، ذاكراً أن السليمانية ليست عربية، كما بين أن قضية حركة الشيخ محمود يمكن حلها عن طريق الادارة الجيدة والتفكير الصحيح، مبيناً أن ((الحماسة والعواطف لاتفيدنا شيئاً فلابد ان ندبر الامور بحسن الرأي))، كما عبر عن رأيه بأن الشيخ محمود لم ينتفض من أجل التمرد بل لان لديه مطالبه، لذلك دعا الحكومة والجهات المختصة الى ضرورة التفاهم معه، مشيراً الى أنه اذا تبين أنه ثار من أجل التمرد فيجب إعلان النفير العام والقضاء عليه[٥١٥].

المجتمع العراقي. ينظر: كمال مظهر أحمد، صفحات من تأريخ العراق المعاصر و دراسات تحليلية، بغداد، ١٩٨٧، ص٨٧-١١٥.

[511] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص٦٧٥.

[512] ولد سنة ١٨٩١ وتخرج من المدرسة الحربية في استانبول، أصبح نائب وزير الدفاع، انتخب نائباً عن كركوك للدورات الثالثة والرابعة. ينظر: المظفري، المصدر السابق، ملحق رقم (١).

[513] ولد سنة ١٨٨٣ زعيم الاجود احدى قبائل المنتفك، انتخب نائباً عن لواء المنتفك سنة ١٩٢٨، وجدد انتخابه للدورات اللاحقة توفي في الناصرية سنة ١٩٥٢. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص ٣٣٣.

[514] أمين، كردستان العراق، ص ١٨٥؛ ئەحمەد، چەند لاپەرەیەك، ص ٧٩.

[515] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص٦٧٥.

وقد رد وزير الدفاع (جميل الراوي) على النواب الذين انتقدوا الجيش وكفاءته، وأكد ان قوات الجيش باستطاعتها قمع أو اخماد هذه الحركات، مشيراً الى تجاهل بعض النواب لطبيعة المنطقة الجغرافية وصعوبة التحرك فيها، وخاصة بالنسبة للعجلات والمدافع، واشار الى طبيعة شخصية الشيخ محمود ووصفها بانها متمردة منذ زمن العثمانيين، وقال معقباً على نائب المنتفك (صالح جبر) إن الجيش يستطيع القضاء على هذه الحركة ويقوم بحركات منتظمة، مشيراً الى أن موسم الشتاء وتساقط الثلوج في مناطق السليمانية قد يؤخر العمليات لفترة من الزمن[٥١٦].

كما رد على النائب (سلمان البراك) ان بامكان الجيش العراقي ان يقوم بالقضاء على الحركة التي يقودها الشيخ محمود في مدة زمنية قصيرة، ولكنه يحتاج الى وقت كاف من أجل تحديد التدابير الممكنة للقيام بهذه الحركة[٥١٧]. والحقيقة ان كلام وزير الدفاع يتناقض مع ما ذكره الملك فيصل الاول (١٩٢١-١٩٣٣) في مذكرته الشهيرة التي كتبها في آذار ١٩٣٢، وتضمنت خلاصة تجاربه وتقييمه للوضع في العر اق حينئذ. فقد ورد في المذكرة ما نصها "... وكذلك يكفينا لتقدير مبلغ قوانا لاخماد هياج مسلح، ما قاسيناه ابان ثورة الشيخ محمود والنقص العددي البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية آنئذ"[٥١٨].

حاول وزير المالية ووكيل رئيس الوزراء (رستم حيدر)[٥١٩] أن يضفي طابعاً مختلفاً على الحركة وذلك بتبرير العمليات العسكرية التي تحدث في منطقة

---

[516] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص٦٧٦.

[517] أمين، كردستان العراق، ص١٨٧.

[518] عبدالكريم الآزري، مشكلة الحكم في العراق، د. م، د. س، ص٣؛ شوكت، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢٢-٦٣١.

[519] هو محمد رستم حيدر، ولد سنة ١٨٨٩ في بعلبك، ودرس في المدرسة الرشدية وتخرج من المدرسة الملكية الشاهانية، في سنة ١٩١٠، وسافر بعدها الى باريس لمواصلة الدراسة وأصبح وزيراً للمالية سنة ١٩٣٠، وخلال العشر السنوات التالية، وحتى مقتله في سنة ١٩٤٠. اشترك وزيراً في سبع وزارات، وكان في اربع منها وزيراً للمالية، وفي ثلاث وزيراً للاقتصاد والموصلات. ينظر: رستم حيدر، مذكرات، حققها : نجدت فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص٩-٤٢؛ صفوة، المصدر السابق، ص ٧٦.

السليمانية بانها ليست فقط من أجل فرض سلطة الحكومة وانما هي من أجل الاكراد أنفسهم، فاشار الى انه ((يجب على الحكومة أن تنهي هذه المأسآة في البلاد، لا من وجهة سمعة المملكة ... بل لاجل تأمين الطمأنينة في ذلك الجزء الذي لا يتجزأ من القطر العراقي ولأجل نشر السكينة بين اخواننا الاكراد أنفسهم))، مبيناً ان أهالي السليمانية هم المتضررون الأول من جراء هذه الحركات والعمليات العسكرية، لانهم- على حد قوله- لا يستطيعون ان يزاولوا أعمالهم بسبب الفوضى الناجمة عن القتال الدائر هناك[٥٢٠].

كما أكد على الحكومة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية اخماد هذه الحركات والاضطرابات وان تعيد الامن والاستقرار اليها، إلا أنه أوضح بان الجيش ليس مهمته القضاء على الحركات والثورات التي تندلع في أية دولة، وانما هذه المهمة تقع على عاتق الشرطة، وكرر أيضاً ان فصل الشتاء كان هو المانع من عدم اتخاذ الموقف الحازم تجاه الشيخ محمود[٥٢١].

هذا وقد تم قبول الفصل السابع والخمسين (ب) من نفقات الامن في الحدود الشمالية عند اجراء التصويت عليه، والذي كان- كما اشرنا- يهدف الى تشكيل قوة مكونة من (٥٠٠ من البغالة المسلحين).

وبمناسبة انتهاء حركة الشيخ محمود واستسلامه في ١٣ آيار ١٩٣١، والخدمات التي قدمها الجيش العراقي بضباطه وجنوده، طلب عدد من النواب تكريم هؤلاء. ففي الجلسة المنعقدة في ٣٠ آيار ١٩٣١، تطرق نائب الدليم (فائق شاكر)[٥٢٢] الى هذا الموضع مبدياً تقديره للضباط والجنود الذين شاركوا في القتال ضد الشيخ محمود، واشار الى موافقته، على المبالغ التي صرفت على الجيش من خلال ميزانية وزارة الدفاع[٥٢٣].

---

[520] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٦.

[521] أمين، كردستان العراق، ص١٨٨.

[522] ولد سنة ١٨٩٣، اصبح نائباً عن الدليم سنة ١٩٣٠، في الدورة الانتخابية الثالثة، وتقلد وظائف ادارية منها مدير صحة كركوكي سنة ١٩٣٤. ينظر: صفوة، المصدر السابق، ص٦١.

[523] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص٤٤.

المبحث الثاني

أولاً: حركة الشيخ أحمد البارزاني ١٩٣١-١٩٣٢

بعد أن تم اخماد حركة الشيخ محمود والقضاء عليها في آيار ١٩٣١، انتقل ثقل الحركة المسلحة الكردية من السليمانية الى منطقة بارزان[٥٢٤]، وكان زعيم هذه المنطقة هو الشيخ أحمد البارزاني الذي كان قد اشترك مع (فارس آغا الزيباري) في عملية قتل (بيل) الحاكم العسكري البريطاني بعقرة ومساعده (سكوت) في رابع تشرين الاول ١٩١٩[٥٢٥]، وعاشت المنطقة بفترة سلام قلق بين ١٩٢٨-١٩٣١ يسودها استياء عام.

ساعدت مجموعة من العوامل على اندلاع هذه الحركة المسلحة في بارزان، منها ان المنطقة كانت تتمتع بنوع من استقلالية الادارة، وان الحكومة حاولت فرض سلطتها عليها وذلك عن طريق بناء مخافر الشرطة ومنع الشيخ احمد البارزاني من حق جمع الضرائب في المنطقة[٥٢٦]. كذلك كان لمحاولة اسكان الاثوريين النازحين من تركيا[٥٢٧]، في منطقة بارزان دورها في تأزم الوضع هناك، حيث كانت الحكومة تنوي اسكانهم في هذه المناطق واتخذت قراراً بهذا الصدد، وذلك باسكانهم في المناطق غير المأهولة بالسكان في منطقة سهل (هيرت) في منطقة برادوست المتاخمة لحدود البارزانيين مما دفع بالاخير الى المطالبة بتسوية المشكلة[٥٢٨].

---

[524] قرية كانت تابعة آنذاك لقضاء الزيبار التابع للواء الموصل، اما اليوم فهي تابعة لقضاء ميركةسور، محافظة أربيل، وقد طغت اسم القرية اسماً للمنطقة والعشيرة التي تتكون من سبعة عشائر هي: (بروژى، نزارى، گەردى، هەركى بنجى، شيروانى، دولّەمرى، مزورى).

[525] الحاج، المصدر السابق، ص ١١٤؛ الغلامي، المصدر السابق، ص٧٨.

[526] صابر، كردستان الجنوبية، ص١٧٥.

[527] لمزيد من التفاصيل حول مشاريع اسكان الاثوريين في المنطقة. ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري. الاثوريين في العراق (١٩١٨-١٩٣٦)، ط١، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٧، ص١١١-١٢٨.

[528] المظفري، المصدر السابق، ص ١٢٤.

يبدو ان التحضيرات كانت تجري من لدن الحكومة لفرض سيطرتها على هذه المناطق قبل سنوات من اندلاع هذا الحرب، وذلك عن طريق المناورات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش العراقي هناك. ومما يؤيد ويعزز هذا الرأي هو استفسار نائب أربيل (معروف جياووك) من وزير الدفاع (أمين زكي) في مجلس النواب.

ففي الجلسة المنعقدة في ١٣/حزيران ١٩٢٩ وجه النائب المذكور سؤالاً الى وزير الدفاع حول حقيقة الانباء التي تفيد بوجود عمليات عسكرية في منطقة زيبار (بارزان) وهل هي للمناورة او لقمع الشيخ أحمد، وكذلك الاسباب التي دعت الى اجرائها في ذلك الوقت المحدد. إلا أن وزير الدفاع رد على ذلك بالنفي، مشيراً الى أن هذه العمليات هي مناورات عسكرية سنوية اعتيادية يقوم بها الجيش في تلك الجهات[٥٢٩].

كما كانت للشائعات التي اطلقها خصوم الشيخ احمد ضده، وخاصة اتباع (الشيخ رشيد لولان) دوراً كبير في زيادة حدة التوتر في بارزان، لان هذه الشائعات كانت تشير الى انتشار بدع وافكار خارجة عن الدين الاسلامي الحنيف بين البارزانيين[٥٣٠].

طلبت الحكومة العراقية تجريد منطقلة بارزان من السلاح في وقت لم توجه مثل هذا الطلب للمناطق الاخرى، مما اعتبرها الشيخ احمد تحدياً وتقييداً له وللبارزانيين أمام أعدائهم التقليديين من العشائر المجاورة لهم، وعندما رفضت هذا

---

[529] جياووك، نيابتي، ص٢٠٨-٢٠٩.

[530] ذكرت بعض المصادر ان هذه الافكار كانت وراء هجرة قسم من اتباع الشيخ احمد البارزاني الى مناطق اخرى منها الى منطقة (نيروه و ريكان) غرباً والى منطقة (برادوست) شرقاً، وهذه المنطقة الاخيرة كانت تحت سيطرة ونفوذ الشيخ رشيد لولان، الذي كان مقره في قرية (لولان) بالقرب من نقطة التقاء الحدود العراقية- التركية- الايرانية، وبان الشيخ احمد البارزاني عزم على اعادة اتباعه بالقوة، وادى ذلك الى خلاف شديد مع رشيد لولان الذي كان موالياً للحكومة. وقد شكلت الحكومة لجنة تحكيم مؤلفة من متصرفي الموصل وأربيل وقائمقامي راوندوز والزيبار وممثل عن كل من الشيخ احمد البارزاني والشيخ رشيد لولان، وقد اجتمعت اللجنة في عقرة في أوائل تشرين الاول ١٩٣١ وحضره الملا مصطفى البارزاني ممثلاً عن أخيه، ولكن الطرفين لم يتوصلا الى اتفاق، واعقب ذلك ارسال الملا مصطفى مع ٦٠٠ مسلح لمهاجمة قرى رشيد لولان في منطقة برادوست في مطلع كانون الاول ١٩٣١، فاحرق (٧) قرى منها.وإزاء ذلك أنذرت الحكومة الشيخ احمد البارزاني بوجوب اعادة اخيه الملا مصطفى والكف عن التحرش بالقبائل الاخرى. ينظر: حسن مصطفى، البازانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧، ط٢، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٦-٢٨.

الطلب، حرضت الحكومة العشائر المناوئة للشيخ احمد، وخاصة الشيخ رشيد لولان ومدته بالمال والسلاح[٥٣١].

اعتبرت الحكومة العراقية المعارك التي وقعت بين الشيخ أحمد والشيخ رشيد لولان عاملاً لتدهور الوضع هناك وحدوث اضطرابات فيها. فتقرر استدعاء (محمد صديق) شقيق الشيخ احمد البارزاني من جانب قائمقام قضاء الزيبار لاجراء حوار مع ممثلي الشيخ رشيد لولان وفي الوقت نفسه جرى التخطيط بتكليف الفوج المرابط في (بله) وهي مركز قضاء الزيبار، بالتقدم الى بارزان ومباغتة الشيخ احمد البارزاني هناك والقاء القبض عليه او قتله في حال رفضه الاستسلام. وكانت الخطة قد وضعت على أساس أن القرية تصبح خالياً من المسلحين عندما يجتمع شقيق الشخ أحمد مع القائمقام في (بله)، ولكن الخطة باءت بالفشل اثر أول اشتباك مسلح بين قوات الحكومية والمسلحين الكرد في بارزان في ٩ كانون الاول عام ١٩٣١[٥٣٢].

فطلبت الحكومة العراقية من القوة الجوية البريطانية مساعدتها، فتم قصف قرية بارزان بالطائرات[٥٣٣]. ان هذه الاحداث دفعت بشقيق الشيخ احمد البارزاني الذي كان يتفاوض مع قائمقام الزيبار في (بله) الى القاء القبض على الاخير والحراس الذين كانوا معه، إلا أنه تم اطلاق سراحه بعد فترة وجيزة، واعرب الشيخ احمد عن استعداده وحرصه على الولاء للحكومة وعدم وجود أية رغبة لديه في القتال[٥٣٤].

أدى عدم نجاح عملية اقتحام ومباغتة الشيخ احمد الى ايجاد نوع من القلق بين الجهات الرسمية الحكومية، لذلك أصدر مجلس الوزراء العراقي في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢ قراراً بشن هجوم واسع على المنطقة[٥٣٥]، إلا أن العمليات العسكرية تم تأجيلها الى حين حلول موسم الربيع[٥٣٦]، وذلك بسبب المناخ البارد في المنطقة، ولاجل اكمال الخطة

---

[531] كاوس قفطان، الانتفاضات البارزانية، ط٢، السليمانية،٢٠٠٢،ص٧٢.

[532] مصطفى، البارزانيون، ص٢٩ –٣٠.

[533] ايوب بارزاني، المقاومة الكردية للاحتلال ١٩١٤–١٩٥٨، جنيف، ٢٠٠٢، ص٨٩.

[534] عيسى ، المصدر السابق، ص١٥٧.

[535] مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة بارزان الاولى، كردستان، ١٩٨٦، ص٣١؛ مصطفى،البارزانيون، ص٣١.

[536] غفور، المصدر السابق، ص١٠٠.

الدقيقة التي وضعت لذلك والتي كان من أبرز عناصرها حشد التأييد من القبائل المناوئة والمجاورة لهم، وامدادهم بالسلاح فضلاً عن استخدام مسلحين من الاثوريين. وقد اصبحت عشائر الزيبار والسورجي والريكان والشيخ رشيد مع الحكومة، أما عشائر المزوري والگردى وبعض افراد عشيرتي برادوست وهركي فقد اعلنوا انضمامهم للشيخ احمد البارزاني[٥٣٧].

في ١٠ آذار ١٩٣٢ ارسلت وزارة الداخلية كتاباً الى الشيخ احمد البارزاني بواسطة قائمقام قضاء الزيبار ذكرت له فيه أن الحكومة عازمة على تأسيس ادارة منظمة في قضاء الزيبار لتوطيد الامن اسوة باراضي العراق الاخرى، وانه إذا كان يريد حقاً خير السكان الكرد ويريد التعاون مع الحكومة في انجاز مشاريعها العمرانية والادارية فعليه أن يحضر أمام قائمقام الزيبار في بله (قبل غروب الشمس) يوم ١٤ آذار ١٩٣٢، لكي يعلن طاعته للحكومة. وفي حالة عدم حضوره سيعد متمرداً ويجري تأديبه على الفور، لكن الشيخ احمد البارزاني لم يحضر في الموعد المحدد[٥٣٨].

قررت الحكومة ارسال حملة (تأديبية) الى منطقة بارزان لتوطيد الامن وتشكيل الادارة الحكومية فيها، وبدأت وزارة الدفاع بالتنسيق مع وزارة الداخلية بخصوص البدء بالعمليات العسكرية في ١٥ آذار ١٩٣٢، حيث تقدم في اليوم المذكور رتل عسكري مدعوم بالطائرات البريطانية، واستطاعت القوات العراقية ان تسيطر على ميركەسور في اليوم التالي، وقد تعرض الرتل الى هجوم من جانب المسلحين الكرد، الا انه استطاع صد الهجوم[٥٣٩].

لم تقتصر ملابسات هذه الحركة على وزارتي الدفاع والداخلية بل دخلت القضية الى داخل مجلس النواب حيث ناقشها النواب من خلال قنوات عديدة. ففي الجلسة المنعقدة في ٢٣ آذار ١٩٣٢، عندما كانت العمليات العسكرية مستمرة تطرق النواب الى القضية، فقد عد نائب المنتفك، (صالح جبر) القضية غير واضحة

---

[537] عيسى، المصدر السابق، ص ١٥٩؛ صابر، كردستان الجنوبية، ص١٨٢.

[538] مصطفى، البارزانيون، ص٣٥؛ صابر، كردستان الجنوبية، المصدر السابق، ص١٨٣؛ زويد، المصدر السابق، ص٢٦٧؛ البارزاني، انتفاضة بارزان الاولى، ص٣٤.

[539] بارزاني، المقاومة، ص١١٦؛ مصطفى، البارزانيون، ص٣٧.

ومكتومة الى حدٍ ما، على الرغم من أهميتها، مستفسراً من الحكومة عن السبب الذي دعا الى تحشد القوات العسكرية ضد الشيخ احمد و ((تفتح معه حرباً تزهق فيها النفوس سواء كانت تلك النفوس من الجيش او من اتباع الشيخ))، مضيفاً أنه يؤيد سياسة الحكومة باستخدام القوة لفرض سلطتها على مجموعة أو فئة تقف بوجه الدولة، لكنه اشار الى أن المسالة ليست كذلك، حيث ان الشيخ أحمد البارزاني له نزاع مع الشيخ رشيد لولان، وان الاول طلب من المسؤولين في الموصل حسم خلافه مع الشيخ رشيد إلا أن السلطات في الموصل لم تستجب له. وهذا ما دفع صالح جبر الى القول بان متصرف الموصل (عبدالعزيز المظفر) يتحمل المسؤولية الاولى لما آلت اليه الاوضاع من تفاقم، وخاصة بعدما تساهل في القضية مما دفع بالشيخ احمد ان يثأر لنفسه[٥٤٠]. كما اشار ايضاً الى سبب آخر يكمن وراء القضية وهو محاولة الحكومة انتزاع اراضي الشيخ احمد بهدف اسكان الاثوريين فيها، مبيناً انه عندما لم يستجب الشيخ المذكور لذلك، اقدمت السلطات الحكومية على تجريد حملة عسكرية عليه تحت ستار ((الحركات التأديبية)) وبالمقابل اخذ الاراضي التي كانت تنوي أخذها منه[٥٤١].

وقد أوضح وزير الدفاع (جعفر العسكري) ان الحكومة كانت قد قررت إنشاء مؤسساتها الادارية هناك، مشيراً الى ان المنطقة منذ عهد العثمانيين كانت لاتدار عن طريق السلطات الرسمية، وان العراق لم يكن في وضع مستقر من الناحيتين السياسية والعسكرية يمكنه من القيام بتأسيس ادارته هناك من قبل، وذلك لاجل نشر ((الامن والعدل والمساواة في تلك النواحي)). مضيفاً ان الحكومة عندما قررت القيام بهذه المهمة، كان لابد من تحرك الجيش نحو هذه المناطق من اجل تامين الطرق والمنطقة حتى يكون باستطاعتها إنشاء مؤسساتها الادارية فيها[٥٤٢].

كما أكد ان الحكومة لاتريد إلا إنشاء إدارة مدنية في منطقة بارزان ذاكراً لهم أن الشيخ أحمد كان يعتبر نفسه مستقلاً عن الحكومة ولايريد الخضوع لأية سلطة او إدارة. وأورد

---

[540] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص٣٠٥.

[541] المظفري، المصدر السابق، ص١٢٤.

[542] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص٣٠٦.

مثالاً وهو عدم استعداده للمجيء الى مقابلة السلطات الحكومية، وهذا أمر لايمكن تحمله حسب رأي العسكري، وخاصة مهاجمة الشيخ أحمد البارزاني للقرى المجاورة، مما اعتبره اخلالاً بسلطة الحكومة، مبيناً أن الجيش ماض في احراز التقدم، وأن بعض الهجمات من جانب ((العصابات)) وقعت على قوات الجيش العراقي والتي اعتبرها طبيعية بالنسبة للعمليات العسكرية وفي رده على ماتحدث عنه النائب صالح جبر، بين أن ما أشيع حول اسكان الاثوريين وضرب الشيخ أحمد بدون سبب لا اساس له من الصحة، مشيراً الى أن الحكومة تعتبر نفسها مسؤولة[٥٤٣].

وقد إعتبر نائب الديوانية (سعد صالح) ان سياسة الحكومة تشجع هذه الحركات لانها (أي الحكومة) عندما تستطيع القضاء عليها ما تلبث أن تعلن العفو عنهم، وقد اشار النائب المذكور الى تعامل الحكومة مع الشيخ محمود، الذي وقف عدة مرات بوجهها ثم أعلنت العفو عنه. وتسآل النائب المذكور قائلاً ((... هل يمكن أن يتأدب الاشخاص الآخرون حينما يرون أحد العصاة الذي يستحق عقوبة الاعدام يثور على الحكومة يطلب الانفصال ... ويقتل الجنود ويفعل مايريد، وبعد أن تقبض عليه الحكومة ترسله الى النزهة ... لذلك إذا تحقق بان شيخ برزان يطلب أن يكون مستقلاً وله امتيازات خاصة، فمن الصواب أن تضربه الضربة القاضية))[٥٤٤].

نفى وزير الدفاع (جعفر العسكري) كل هذه الانتقادات الموجهة الى الحكومة واكد أيضاً عزمها أن لاتغض النظر عن ((أعمال العصاة))[٥٤٥].

كما طالب نائب الموصل (غياث الدين النقشبندي) الجميع ان ينظروا الى المسألة بنظرة واقعية وأن تكون التصريحات التي تطلق وتعلن على ضوء التحقق من المعلومات الخاصة بهذه الحركة من بدايتها وذلك تفادياً للاخطاء التي وقعت فيها الحكومة ابان الحوادث السابقة. وأرجع أصل القضية الى ان الشيخ المذكور كان يتمتع بقدر من السلطة في منطقته حسب اتفاقه مع الحكومة لقاء دفعه مبلغ باسم الضريبة، وعدّ تردي علاقاته مع الشيخ رشيد لولان السبب الرئيس لافتعال

---

[543] المصدر نفسه.

[544] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص٣٠٦.

[545] المصدر نفسه.

هذه المشكلة، داعياً الحكومة ان تضع ادارة مدنية في تلك المناطق بحيث لا تكون هناك مجموعة لها امتيازاتها ومجموعة مهمشة. إلا أن النقشبندي أبدى أيضاً عدم إرتياحه للإدارة الموجودة في قضاء الزيبار، لما لهذه المنطقة من أهمية كبيرة بالنسبة للعراق باعتبارها منطقة حدودية، مبيناً أن سوء هذه الادارة يكمن في تولي موظفين جدد رئاسة القضاء لاخبرة لهم من قبل بالشؤون الادارية والفنية، مضيفاً أنه يفضل ((أن تتحسن الادارة حتى لا تحتاج الى جيش وربما لو كانت الادارة حسنة لما كنا نحتاج الى عملية كبيرة توجب الخسارة في الاموال والارواح))، كما طلب أيضاً من وزير الدفاع ان لايتم اسكان الاثوريين في تلك المنطقة لأن ذلك سيخلق المشاكل[٥٤٦].

أكد وزير الدفاع في رده على ماسبق، بأن الحكومة تريد فقط تثبيت الامن والاستقرار واشاعة العدل في المنطقة وليس لها مصلحة في ضرب مواطنيها، إلا أنه بين اذا وقف أي مواطن أو أحد رعايا الدولة بوجهها، فمن حقها ان تعامله عسكرياً، مؤكداً ((أن الاجراءات المتخذة ماهي الا لتوطيد الامن لاغير، فاذا قاومها شيخ بارزان واعوانه فمن واجب الجيش بالطبع ان يردع هذه المقاومة بالسلاح))، وايد ماقاله النائب (غياث الدين النقشبندي) بان الحكومة كان لها اتفاق مع الشيخ احمد، إلا أنه برر موقف الحكومة انه كان يمارس اعمالا تعد تحدياً لسلطة الدولة[٥٤٧].

ومن أجل ان يعزز تبريره هذا أشار الى ان مجموعة من الجنود كانوا يتجولون قرب قرية بارزان في كانون الثاني ١٩٣٢، عندما هاجمهم الشيخ أحمد البارزاني ومسلحوه مما أوقع اصابات بين الطرفين، متمنياً من الشيخ أحمد البارزاني الرجوع الى رشده واعلان طاعته للحكومة[٥٤٨]، ووعد بان تنشر الحكومة بيانات رسمية حول العمليات العسكرية، وبالفعل تم نشر عدد من البيانات الرسمية منها بيان ((قيادة القوة الجوية الانكليزية في العراق))[٥٤٩].

---

[546] المصدر نفسه، ص٣٠٧.

[547] المصدر نفسه، ص٣٠٨.

[548] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص٣٠٩.

[549] الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣، ص١٩٠-١٩٢

أبدى نائب المنتفك (زامل المناع)، قناعته بان الحكومة لاتساعد الاثوريين لاجل توطينهم و "ترحل شيخ البارزان الرجل العراقي المسلم"، مضيفاً أنه اذا كان المشار اليه شخصاً متمرداً فالمسألة تعود للحكومة وعليها إما تأديبه أو معاملته بالسياسة اللينة لانه "عراقي ولانود أن دماً عراقياً يهدره عراقي" [٥٥٠].

وكان موقف نائب المنتفك (زامل المناع) من موضوع حركة الشيخ أحمد البارزاني يختلف تماماً عن موقفه، الذي أشرنا اليه، من حركة الشيخ محمود. وربما أراد المناع بذلك أن يزيل من أذهان النواب، لاسيما الكرد منهم، الموقف السلبي الذي وقفه أثناء مناقشة حركة الشيخ محمود وإشارته الى الكرد بانهم رعايا حكومة العراق العربية.

وتحدث النائب صالح جبر مرة أخرى معبراً عن سروره للتصريحات التي أدلى بها وزير الدفاع بان الحكومة عازمة على تأسيس الادارة المدنية في منطقة بارزان، وأيد سياسة الحكومة في ضرب الشيخ أحمد البارزاني باعتباره العائق الرئيس أمام تأسيس الادارة فيها[٥٥١].

كما انتقد النائب (سعد صالح) مرة اخرى ايضاً وزير الدفاع لان الاخير استغرب من قول سعد صالح، بان الحكومة تشجع بتصرفاتها الثائرين بوجه الحكومة، مؤكداً أن عدم إنزال العقوبة اللازمة بحقهم يشجع الثائر نفسه لكي يعود ثانية ويقف بوجه الدولة، وإستفسر من الوزير المذكور عن رد فعل وموقف الحكومة من "الانفصاليين الذين طلبوا الانفصال وكان طلبهم جريمة"، مبيناً أنه عندما يتحدث عن المسلحين يتحدث عنهم بصفتهم عراقيين وليس ككرد أو عرب[٥٥٢].

وقد نوه وزير الدفاع الى أن "قسم من العراقيين في المنطقة الشمالية كانوا يرون أنفسهم أنهم ليسوا من العراق ويجب أن يشكلوا حكومة مستقلة لهم، وعندما تشكلت الحكومة العراقية ورأوا أن حقوقهم مضمونة كما يشاؤون سكتوا"[٥٥٣].

---

[550] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص٣٠٩؛ شيماء طالب عبدالله المكصوصي، المنتفك (دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١–١٩٣٩) رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص١٠٢.

[551] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص٣٠٩.

[552] المصدر نفسه، ص ٣٠٩؛ ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، بغداد، ١٩٩٧، ص٩٤.

[553] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص٣٠٩ .

انتقد نائب كركوك (سليمان فتاح) قول النائب صالح جبر بأن متصرف الموصل يتحمل مسؤولية حركة الشيخ أحمد البارزاني، لان القضية مزمنة حسب رأيه، وأبدى نائب كركوك المذكور تفاؤله بأن يتم حل المشكلة نهائياً[٥٥٤]. ورد عليه النائب (صالح جبر)، بانه لم يقل أن متصرف الموصل هو المسؤول، لكن سبب تسامحه وتساهله إزاء طلب الشيخ أحمد البارزاني تسوية مشكلته مع الشيخ رشيد لولان حسب الاسس المتبعة يمكن اعتباره، من هذا المنطلق، مسؤولاً عما آلت اليه الاوضاع[٥٥٥].

وفي المداخلة الثالثة له، انتقد النائب (سعد صالح) وزير الدفاع لانه "ينتحل الاعذار للانفصاليين الذين قاموا بوجه العراق وعملوا ما عملوا وكل تلك الاعمال هي جرائم"، مبدياً أسفه عن ان القسم الاكبر من هؤلاء تم تكريمهم بعدما ما كان من المفروض معاقبتهم[٥٥٦].

وانتقد نائب الموصل (عبدالغني النقيب)، بشدة النواب الذين إتهموا متصرف الموصل، مشيراً الى أن المسؤولية تقع على الشيخ أحمد ذاته لأنه تم تشكيل لجنة وكان من المقرر ان يحضر ممثل الشيخ المذكور الى الموصل ليعبر عن مطالبه إلا أنه لم يحضر. وأضاف أيضاً أن متصرف الموصل السابق ذهب الى قضاء الزيبار وإجتمع مع الشيخ أحمد وإتفق الطرفان على أن يسلم الشيخ نفسه مقابل الغاء بعض الشروط، وبين أن الشيء الذي أدى الى تأزم الوضع هو أن الشيخ أحمد أمر أتباعه بالهجوم على بعض عشائر العمادية لانهم- حسب الرأي النائب- لم يدينوا بالدين والمذهب الجديد، وكان النائب عبدالغني النقيب يهدف من وراء عرض هذه البيانات بان يثبت أن متصرف الموصل والجهات الحكومية غير مسؤولة، حيث قال "أرجو من النواب المحترمين أن يعلموا أنه لم تأت الحكومة وتسوق الجند إلا للضرورة الحاسمة القاضية ولدفع الضرر العام بالضرر الخاص، فلو تسامحنا معه لظهرت مذاهب عديدة وصار شقاء عظيماً مهماً نخشى عواقبه ونتأسف من نتائجه وجرائمه"[٥٥٧].

---

[554] المظفري، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

[555] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص٣١٠.

[556] المصدر نفسه.

[557] المصدر نفسه، ص٣١٢.

وعودة الى سير المعارك فكما أشرنا أعلنت الحكومة العراقية منذ ١٥ آذار ١٩٣٢ بدء العمليات العسكرية الرسمية، وقد إستطاعت القوات العراقية إحراز التقدم على مختلف الجهات تساندها القوة الجوية البريطانية، حيث تمت السيطرة في بداية نيسان ١٩٣٢ على قرية (بيرسياف) على الحدود مع تركيا، وفي ١٨ منه تم الاستيلاء على قرية بارزان[٥٥٨].

استطاع أتباع الشيخ احمد البارزاني من اسقاط طائرة بريطانية وتم أسر طيارين بريطانيين ويبدو أن المعاملة الحسنة التي لقياها من رجال الشيخ احمد البارزاني ومن ثم اطلاق سراحهما خلق جواً مناسباً للمفاوضات بين الطرفين حيث بدأ هولت Holt وهو السكرتير الشرقي في دائرة المندوب السامي البريطاني في بغداد، بالتفاوض مع الشيخ احمد البارزاني أسفرت عن التوصل الى هدنة لوقف العمليات المسلحة استمرت الى ٢٥ آيار ١٩٣٢[٥٥٩]. حيث تجددت المعارك وتمت السيطرة على المنطقة في شهر حزيران من السنة ذاتها، ولجأ الشيخ احمد البارزاني الى تركيا ومن ثم عاد الى العراق وتم نفيه الى الموصل ثم الى جنوب العراق في مدينة الناصرية[٥٦٠].

كانت مسألة مفاوضات الشيخ أحمد مع البريطانيين من ضمن المسائل التي تمت مناقشتها في جلسة مجلس النواب العراقي المنعقدة في ٢٢ آيار ١٩٣٢. حيث وجه نائب الموصل (إبراهيم عطار باشي)[٥٦١] سؤالاً الى رئيس الوزراء (نوري السعيد) حول حقيقة الانباء التي تشير الى وجود مفاوضات بين الشيخ احمد البارزاني والحكومة عن طريق (هولت) فاشار رئيس الوزراء في رده الى أن طائرة بريطانية اضطرت الى الهبوط في تلك المنطقة، وأشيع بأن الطيارين الاثنين في خطر فتم التفكير في انقاذهم وتم ارسال (هولت)

---

[558] صابر، كوردستان الجنوبية، ص ١٨٣.

[559] بارزاني ، المقاومة، ص١٢٢.

[560] منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣٤١–٣٤٢؛ البارزاني، الحركة القومية ، ص٣٩.

[561] ولد سنة ١٨٨٧ في الموصل ودرس العلوم الشرعية ومارس التجارة، أصبح نائباً عن الموصل للدورات الثالثة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة، توفي في بغداد سنة ١٩٦٣. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٣٩٣.

لهذا الغرض، مبيناً ان الحكومة انتهزت فرصة وجوده هناك لتكليفه بالتحقق مما إذا كان الشيخ احمد البارزاني يريد الاستسلام، وان الحكومة لامانع لديها من ذلك حسب الشروط السابقة، وأضاف انه تم ابلاغ الشيخ احمد البارزاني بان تاريخ انتهاء الهدنة هو نهاية يوم ٢٤ آيار ١٩٣٢[٥٦٢].

شكر النائب (ابراهيم عطار باشي) رئيس الوزراء على تلك التوضيحات واعتبر قيام الحكومة بإنشاء المخافر وتأسيس الادارة في تلك المنطقة بأنها لمصلحة المنطقة والبلد، وأشار الى أن الحكومة قامت بهذه الاعمال قبل أن تتفاهم مع الشيخ احمد البارزاني وبين إعتقاده بأن المسألة كانت بسيطة في بدايتها وبالامكان حلها، وحمَّل ((الايادي الخفية)) التي تعمل وراء الستار بانها كانت وراء اشعال نار القتال. مؤكداً أن الشيخ أحمد بعيد عن تطورات العصر، وأن الاشخاص الذين حوله يحاولون إظهار الحكومة بمظهر العدو ويحرضونه دائماً للقيام بحركات العصيان، مضيفاً أنه كان على الحكومة ان تحقق في القضية وتنتبه لها وتعالجها بنظرة واقعية، وبين أنه كان من مسؤولية السلطات تجاه الشيخ احمد البارزاني ان ((تقف تجاهه موقف الاب الشفيق فتستعمل معه جميع الطرق للتوصل الى إفهامه حقيقة نواياها))، لافتاً النظر الى أن الوقت مازال باقياً من أجل فتح باب التفاهم والمفاوضات معه، واقترح على الحكومة ان تجد الشخصيات الكفوءة التي باستطاعتها انجاز هذه المهمة وبذلك تكون ''قد حقنت بقية الدماء التي تسفك وأحسنت لهذه العشيرة التي يؤسفنا جداً أن تذهب ضحية الجهل والتلاعب''[٥٦٣].

أجاب رئيس الوزراء نوري السعيد بان الحكومة لم تغلق باب الحوار والتفاهم أبداً، وأنه تحدث شخصياً مع شقيق الشيخ احمد البارزاني السنة الماضية عندما اتى الى بغداد واشار الى أنه لا يمكن إرسال الموظفين والعمال من أجل إنشاء الادارة الحكومية هناك، إن لم تكن هناك قوة تقوم بحراستهم معلناً استعداد الحكومة للتفاهم مع الشيخ احمد

---

[562] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٥٧) في ٢٢ آيار ١٩٣٢، ص٦٠٦؛ نذير ، المصدر السابق، ص ٤١٢.

[563] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٥٧) في ٢٢ آيار ١٩٣٢، ص ٦٠٧.

البارزاني، وفوض النائب المذكور فيما إذا كان بامكانه اقناع الشيخ احمد البارزاني والعدول عن افكاره واعماله[٥٦٤].

وعندما كانت الحركة تقترب من نهايتها بعد انتهاء المدة المحددة للهدنة المؤقتة والتي كانت تنتهي في مساء ٢٤ آيار ١٩٣٢، تم التطرق مرة اخرى الى موضوع حركة الشيخ احمد البارزاني وذلك من خلال (لائحة قانون اضافة مبالغ الى ميزانية سنة ١٩٣٢ المالية) لتغطية نفقات العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش في منطقة بارزان.

ففي الجلسة المنعقدة في ٣٠ آيار ١٩٣٢، حيث تطرق نائب المنتفك (سعد صالح) الى المبالغ التي تم طلبها والتي هي مخصصة لمقاومة ((العصاة والمتمردين)) وكان بعض الموظفين الحكوميين قد قدموا تقارير غير دقيقة حول حجم قوات الشيخ احمد البارزاني، لذلك لفت أنظار المسؤولين الحكوميين الى ان هؤلاء الموظفين الذين قدموا التقارير هم المسؤولون عن صرف هذه المبالغ من ميزانية الدولة لانهم كانوا يذكرون في تقاريرهم ان حجم قوات المسلحين قليلة ولايمكن لها أن تقف بوجه قوات الجيش ويمكن القضاء عليها بسهولة طالباً في الوقت نفسه بمعاقبة هؤلاء الموظفين الذين قدموا هذه التقارير[٥٦٥].

وبين وزير الداخلية (ناجي شوكت) بان المنطقة لم تكن فيها إدارة مدنية منظمة منذ عهد العثماني، وأن الحكومة قررت أن تنظم وتنشأ فيها إدارة مدنية وذلك لان المنطقة ليس فيها من رموز للحكومة سوى قائمقام الزيبار، مشيراً الى انعدام سلطة الحكومة في تلك المنطقة الجبلية الحدودية التي تقع بين العراق وتركيا وايران. وأضاف ان الاخيرتين انشأتا في مناطقهما الحدودية إدارة مدنية محكمة لذلك من حق الحكومة العراقية تنظيم الادارات في مناطقهما الحدودية. كما بين ان الحكومة شكلت لجنة من وزارتي الدفاع والداخلية ورؤوساء الدوائر وتم وضع خطط شاملة للبدء بهذه الحركات، مشيراً الى أنه وقبل البدء بهذه الحركات تم ارسال كتاب الى الشيخ احمد البارزاني يتضمن توضيحاً لنوايا الحكومة تجاهه، وتم إرسال ممثل عنه الى الموصل حيث تم شرح سياسة الحكومة له بخصوص فتح وإنشاء الادارة ومخافر الشرطة هناك. وأضاف بان الشيخ احمد البارزاني لم يقتنع

---

[564] المصدر نفسه.

[565] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٦١) في ٣٠ آيار ١٩٣٢، ص ٦٧٥.

بذلك، مبيناً جهود الحكومة المتواصلة لاقناعه حيث تم تكليف (الشيخ نوري البريفكاني) باقناعه إلا أنه أخفق هو الاخر أيضاً أما عن حجم القدرات والقوات التي كانت تحت تصرف الشيخ احمد البارزاني، فاشار وزير الداخلية الى أنه كان لديه في بداية العمليات العسكرية نحو (١٠٠٠) مسلح، ولكن العدد تقلص الى نحو (٢٠٠-٣٠٠) مسلح، معرباً عن أمله في ان نتمكن الحكومة في وقت قريب من انهاء الحركات العسكرية[٥٦٦].

وتحدث نائب كركوك (سليمان فتاح) عن اسباب هذه الحركة وهي ((أن هذا الرجل (يقصد الشيخ احمد البارزاني) وآله يريدون أن يعيشوا على الكتلة البشرية في منطقة بارزان ولا يريدون ترك هذه السلطة والنعيم لقاء أي شيء. كانت الحكومة والادارة المدنية بأيديهم فلو كسرنا أيديهم، وسوف نكسر أيديهم، سوف يستريح الخلق والبشر)) [٥٦٧].

وايد نائب المنتفك (سعد صالح) ضرورة ((تأديب كل عاصٍ في البلاد يريد أن يشرك نفسه في السلطة وان يكون حكومة ثانية))، معبراً عن استيائه من عدم تنفيذ العقاب اللازم والكافي بحق الذين يقفون بوجه الدولة، وهذا العقاب ±حسب رأيه- هو الاعدام وليس النفي[٥٦٨].

أمام هذه الانتقادات أجاب وزير الدفاع (جعفر العسكري) بان كل من يقف بوجه الحكومة ويلقى القبض عليه لا يتعامل معه باللين والمرونة، ولكنه بين أن هناك فرقاً بين العاصي الذي يستسلم وبين الذي يقاتل الى ان يتم القاء القبض عليه، فتكون عقوبة الاخير أكبر بكثير من عقوبة الاول، متمنياً في الوقت نفسه ان لايستمر القتال والعمليات العسكرية و ((يتقاتل أبناء الوطن)) وان يسلم الشيخ احمد البارزاني نفسه الى السلطات الحكومية لان سياستها ليست قتل الشيخ المذكور، بل جل اهتمامها ينصب في إنشاء إدارة مدينة هناك[٥٦٩].

---

[566] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٦١) في ٣٠ آيار ١٩٣٢، ص٦٧٦.

[567] المصدر نفسه.

[568] المصدر نفسه، ص٦٧٨.

[569] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٦١) في ٣٠ آيار ١٩٣٢، ص ٦٧٨.

تقدمت وزارة رشيد عالي الاولى (٢٠ آذار ١٩٣٣– ٩ أيلول ١٩٣٣) بلائحة قانون الى مجلس النواب في ١١ آيار ١٩٣٣ للعفو عن البارزانيين[٥٧٠].

وجرت مناقشة اللائحة في مجلس النواب حيث أشاد نائب المنتفك (زامل المناع) بجهود الملك فيصل الاول لاصداره هذا العفو لانه ((صاحب الشفقة والرحمة)) كما أيد نائب المنتفك (سعد صالح) قرار العفو عن البارزانيين من افراد العشيرة، إلا أنه أكد بان ليس هناك مبرر للعفو عن الشيخ احمد البارزاني لانه لم يطلب الدخالة[٥٧١]، مما دفع بوزير الدفاع (جلال بابان) ان يبين ان من واجب الحكومة ان تعفو عن مواطنيها حتى وان لم يطلبوا الدخالة[٥٧٢].

وطالب نائب الموصل (سعيد الحاج الثابت) الحكومة بابقاء البارزانيين في اماكنهم الاصلية بدلاً من أن يتم تشريدهم، شاكراً جهود الجهات الرسمية لتقديم وانجاز لائحة العفو عن البارزانيين[٥٧٣] كما أكد نائب آخر من الموصل وهو (هبة الله المفتي) على ضرورة تمدين البارزانيين وذلك بفتح المدارس ونشر التعليم بينهم. وقال معقباً على النائب (سعد صالح) بانه يفهم من الاسباب الموجبة لصدور هذا العفو بان البارزانيين طلبوا الوساطة عن طريق الحكومة التركية[٥٧٤].

وتحدث نائب بغداد (محمد رضا الشبيبي) بان الشيخ احمد البارزاني شخصية لها تأثيرها على العشائر ويمكن عن طريقها تهدئة الاوضاع هناك، معتبراً أن العفو بمثابة ((مظهر للرأفة التي تريد الحكومة ان تظهر بها ازاء البرزانيين))[٥٧٥].

واستفسر نائب الدليم (كمال السنوي)[٥٧٦] من وزير الداخلية (حكمت سليمان) عن الاحتياطات والخطط التي تستخدمها الحكومة، مبيناً رأيه بضرورة تجميع

---

570 الحسني ، تاريخ الوزارات، ج٣، ص٢٣٣؛ المظفري، المصدر السابق، ص١٢٦.

571 الجابري، المصدر السابق، ص٩٥؛ صابر، كوردستان الجنوبية، ص١٨٨.

572 م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٣) في ١ آيار ١٩٣٣، ص٩٥.

573 المصدر نفسه.

574 المصدر نفسه، ص ٩٦؛ صابر، كوردستان الجنوبية، ص١٨٨.

575 م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٣) في ١ آيار ١٩٣٣، ص٩٦.

البارزانيين في مكان واحد ومن ثم فتح مدارس لهم. ورد وزير الداخلية عليه بان الحكومة تريد اسكانهم في منطقتهم، ولاتريد اسكان غيرهم مكانهم[٥٧٧]، ووافق المجلس على اللائحة وتم قبولها نهائياً[٥٧٨].

ثانياً: حركة خليل خوشوي ١٩٣٥-١٩٣٦.

تعد هذه الحركة امتداداً لحركة الشيخ احمد البارزاني حيث أنه على الرغم من أن السلطات العراقية استطاعت القضاء على حركة الشيخ احمد البارزاني في حزيران ١٩٣٢ وأجبرته على اللجوء الى تركيا إلا أن العديد من اتباع المذكور، الذين كانوا على معرفة جيدة بطبيعة المنطقة، استطاعوا شن هجمات على مخافر الشرطة ومواقع الجيش من داخل الاراضي التركية. وقد احتجت الحكومة العراقية لدى تركيا وطلبت منها ابعادهم من المناطق المتاخمة للحدود الى عمق الاراضي التركية[٥٧٩]. وبعد عودة الشيخ احمد البارزاني من تركيا الى العراق واحتجازه في الموصل أصدرت الحكومة العراقية قرار العفو عن جميع المشاركين في حركة الشيخ احمد البارزاني، باستثناء (خليل خوشوي) والذي كان احد قادته العسكريين. لذلك نشطت تحركات خوشوي بعض الشيء خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥ مما أدى الى قلق الجهات الرسمية في العراق حيث تم تشكيل رتل عسكري باسم (سوربان) يتألف من ثلاثة أفواج بقيادة الزعيم أحمد رشدي وذلك لملاحقة هؤلاء المسلحين المتحصنين في جبال المنطقة[٥٨٠].

في آب ١٩٣٥، عندما كان ياسين الهاشمي رئيساً للوزراء، قررت الحكومة إنشاء المزيد من مخافر الشرطة في (بله) مركز قضاء الزيبار، بهدف القضاء على النشاطات المسلحة

---

[576] هو كمال بن رأفت السنوي، تخرج من مدرسة الحقوق في بغداد ومارس المحاماة، انتخب نائباً لرئيس نقابة المحامين سنة ١٩٣٣، انتخب نائباً عن الدليم للدورتين الرابعة والسابعة وعن العمارة في الدورة الحادية عشر، توفي سنة ١٩٧٧. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٣٩٦.

[577] م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٣) في ١ آيار ١٩٣٣، ص٩٧.

[578] المصدر نفسه، الجلسة (١٤) في ٨ آيار ١٩٣٣، ص٩٩.

[579] بارزاني، المقاومة، ص١٩٦.

[580] زبير بلال اسماعيل، ثورات بارزان (١٩٠٧-١٩٣٥) ط١، أربيل، ١٩٩٨، ص١٥٦.

التي كانت تحدث فيها وخاصة تلك التي يقوم بها خليل خوشوي و أنصاره. واعلنت الحكومة الاحكام العرفية لتطهير المنطقة من المسلحين واعادة الامن والاستقرار اليها في ٥ آب ١٩٣٥[٥٨١] ، لذلك تم تسيير قوة عسكرية استطاعت اجتياح المنطقة والقضاء على عدد من المسلحين فيها حيث تم احالة (٦٣) شخصاً الى المحكمة العرفية واعدام ثمانية منهم[٥٨٢].

إزاء تلك التطورات الميدانية اضطر خليل خوشوي الى الانسحاب مع المسلحين الذين بقوا معه الى ايران في بداية ايلول ١٩٣٥، ولكن بحلول فصل الشتاء عاد الى معقله الرئيس في منطقته وهو جبل (كوفند± گۆڤەند) وبدأ من هناك معاودة نشاطاته المسلحة، مما دفع بالحكومتين العراقية والتركية الى تنسيق وتوحيد جهودهما[٥٨٣]، حيث ارسلت كل واحدة منهما قوة استطلاعية الى اطراف جبل (كوفند) وادى ذلك الى تضييق الخناق على خوشوي والمجموعة التي كانت معه. ومما أسهم في وضع نهاية للحركة هو أن القوات العراقية استطاعت في بداية آذار ١٩٣٦ تحديد موقع بعض المسلحين، مما أدى الى اشتباك مسلح بين الطرفين قتل فيها عدد من الجنود والمسلحين الكرد. وفي ١٣ آذار ١٩٣٦ استطاعت قوات الجيش قتل خوشوي، وأصدرت الحكومة العراقية بياناً بذلك في ١٥ آذار ١٩٣٦[٥٨٤]، وبذلك طويت صفحة الحركة المسلحة التي كان يقودها.

نالت حركة خليل خوشوي الاهتمام من لدن مجلس النواب العراقي، حيث تطرق عدد من النواب اليها في مناقشاتهم مبدين آراءهم فيها، ففي الجلسة المنعقدة في ١٣ آب ١٩٣٥، تحدث نائب الدليم (معروف الرصافي)[٥٨٥] عن اعلان الاحكام العرفية في منطقة بارزان وعده متناقضاً مع ما تُصّرح به الحكومة من أنها عازمة على اصدار العفو العام. وقد رد عليه وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني) بأن اعلان الاحكام العرفية يخص المنطقة الكردية،

---

[581] الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص١٤٣.

[582] عيسى ، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ اسماعيل، المصدر السابق، ص ١٦٠؛

[583] قفطان ، المصدر السابق، ص ٧٨؛ Tarbush , op.cit, P112

[584] الحسني، تاريخ الوزارات، ج٤، ص١٤٥.

[585] هو معروف بن عبدالغني، ولد في بغداد من أب كردي ينتمي الى عشيرة الجباري الكردية سنة ١٨٧٥، عين مدرساً للغة العربية في المدرسة الملكية الشاهانية في استانبول. أنتخب نائباً عن المنتفك في مجلس المبعوثان العثماني سنة ١٩١٢، عاد الى العراق سنة ١٩٢١ وعمل في وزارة المعارف. أصبح نائب الدليم في مجلس النواب للدورات السادسة والسابعة والثامنة، توفي سنة ١٩٤٥. ينظر: الصويركي، المصدر السابق، ص٧١٧-٧١٨.

والعفو يخص الحركات التي وقعت في الديوانية والمنتفك[٥٨٦]. كما أشار أيضاً الى أن سياسة الحكومة ليست مع اعلان الاحكام العرفية في منطقة بارزان، مبيناً ان اسباباً ضرورية– في إشارة الى حركة خليل خوشوي– دعت الحكومة الى إعلان ذلك[٥٨٧].

واضاف ان ((عصابة خليل خوشوي)) عبثت وأخلت بالامن هناك مما أدى بالحكومة الى تجريد حملة عسكرية على المنطقة، مشيداً بدور تركيا التي أرسلت قوة من جانبها الى المناطق الحدودية لسد الطريق بوجه المسلحين الكُرد. ودافع الكيلاني عن قرار اعلان الاحكام العرفية بانها من أجل القضاء على هذه الحركة باقرب وقت ممكن، وقطع المؤن والامداد عنهم، ومنع ايوائهم في قرى المنطقة، والعمل على اعادة الامن والاستقرار اليها، حيث اشار الى انه عندما يهزم ((...أولئك الشقاة ... من ناحية ويلجأون الى ناحية أخرى، تأويهم هناك بعض القرى وتمدهم بالذخيرة والمال والرجال وبالمساعدات الاخرى وربما قدموا لهم عتاداً ايضاً))[٥٨٨].

كما صرح وزير الداخلية في الجلسة نفسها بان ((الحكومة اضطرت الى اعلان الاحكام العرفية حتى يسهل لها القضاء على العصاة باقرب وقت ممكن ويستطيع القائد هناك أن يضرب على ايدي أولئك الشقاة وأن لايمدهم أهالي القرى بالمال والرجال في المستقبل))[٥٨٩].

واعترض نائب السليمانية (علي كمال) على قرار تطبيق الاحكام العرفية، مشيراً الى ضرورة القاء القبض على ((الشقاة)) والعفو عن أهالي المنطقة الذين هم ((ناس فقراء)) على حد قوله[٥٩٠]. كما تحدث رئيس الوزراء (ياسين الهاشمي) معقباً على النواب بأن ماقام به أتباع خوشوي هي المسؤولة عن أصدار الاحكام العرفية في تلك المنطقة، مبيناً ان

---

[586] يعني بذلك الحركات المسلحة التي قامت بها العشائر العربية في منطقة الفرات الاوسط بين سنتي ١٩٣٥–١٩٣٦ لمزيد من التفاصيل عن تلك الحركات المسلحة وأسبابها ووقائعها ونتائجها. ينظر: Tarbush, op.cit, P102-120؛ الحسني تاريخ الوزارات، ج٤، ص١٠٣–١٣٠؛ الحسني، تاريخ العراق، ج٣، ص١٤٢–١٥٠.

[587] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢) في ١٣ آب ١٩٣٥، ص١٦.

[588] م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢) في ١٣ آب ١٩٣٥، ص١٦.

[589] المصدر نفسه.

[590] المصدر نفسه، ص١٨.

الحكومة ((أرادت التضييق على هذه العصابة بواسطة أخرى أكثر فعالية لانهاء هذه الحالة المؤلمة ... وهي الاحكام العرفية التي ستبقى الى انتهاء الحركات))[٥٩١].

واشار نائب بغداد (عبدالعزيز القصاب)[٥٩٢] الى عدم وجود الاسباب الكافية لإعلان الاحكام العرفية في المنطقة، مبيناً عدم امكانية اتخاذ وقوف (خوشوي) بوجه الحكومة مبرراً لذلك الاعلان، وأكد أنه كان بالامكان حله عن طريق القوة، وانتقد أعمال المحكمة العسكرية التي أنشئت لغرض معاقبة المتورطين والمتعاونين مع حركة خوشوي حيث اشار بأن المحكمة أصدرت أحكام الاعدام بحق بعض منهم مع أنهم لم يستحقوا ذلك فضلاً عن نفي ومصادرة أموال وأملاك البعض الآخر[٥٩٣].

وقال رئيس الوزراء معقباً على النائب عبدالعزيز القصاب، بأن العوامل التي ساهمت في اضطرابات منطقة بارزان كانت مستمرة من قبل، وعزا ذلك الى فقدان الادارة وعدم وجود القوة العسكرية الكافية في المنطقة لمطاردة المسلحين. وبين أن تجريد قوات كبيرة من لدن الحكومات السابقة على المسلحين الكرد لم تكن تسفر عن نتائج جيدة مما دفع الحكومة العراقية الى طلب المساعدة من تركيا لاجل تعقيب ومطاردة ((العصاة)) وانهاء حالة التمرد، واعتبر حالة إعلان الاحكام العرفية خطوة ((كافية للقضاء على المتمردين وعلى الاشخاص الذين يساعدونهم بشتى الوسائل))، مشيراً الى أن عدداً من المسلحين اضطروا الى تسليم أنفسهم للحكومة وأن خوشوي فر ولجأ الى تركيا وتطارده القوات هناك[٥٩٤].

---

591 المصدر نفسه.

592 هو عبدالعزيز بن السيد محمد بن عبداللطيف الراوي، ولد في بغداد سنة ١٨٨٢، تخرج من المدرسة الملكية الشاهانية في استانبول ١٩٠٥، تقلد العديد من الوظائف الادارية منها، قائمقام سامراء والسماوة والصويرة والهندية والزيبار. كما أصبح متصرفاً، للموصل والكوت وكربلاء والمنتفق. إستوزر مراراً منها وزير الداخلية سنة ١٩٢٦ ووزير الزراعة والري سنة ١٩٢٩ ووزير العدلية في نفس السنة، انتخب نائباً في مجلس النواب عن الديوانية للدورة الاولى وعن بغداد نائباً ورئيساً للمجلس الدورة الثانية تـوفي في بغداد في ٢١ حزيران ١٩٦٥. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص ١٦٢-١٦٣.

593 م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢) في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٧.

594 م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢) في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٧.

المبحث الثالث

حركـة الملا مصطفى البارزانـي

١٩٤٣±١٩٤٥

نظراً للضعف النسبي الذي طرأ على مركز البريطانيين في العراق في بداية أربعينات القرن العشرين وما صاحبه من تزايد النشاط السياسي للمنظمات المختلفة، والحركات الكردية المسلحة في العشرينات والثلاثينات من ذلك القرن، فان السبيل كان ممهداً مرة أخرى لإندلاع حركات مسلحة أخرى في كردستان العراق، وحتى السلطات البريطانية كانت على علم باخفاق الحكومة العراقية في الاصلاح أو التعامل بعقلانية مع الموقف، وكان الاستياء العام بين الكرد انعكاساً لتدهور الاوضاع[٥٩٥]. وفي مثل هذه الظروف اندلعت الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني بين ١٩٤٣±١٩٤٥.

بعد اخماد حركة الشيخ احمد البارزاني في حزيران ١٩٣٢ قامت الحكومة العراقية بنقل البارزانيين الى جنوب العراق– كما اشرنا من قبل– ثم نقلتهم الى السليمانية سنة ١٩٣٩ وبقوا هناك حيث عاشوا في ظل أوضاع مزرية الى سنة ١٩٤٣، حيث استطاع الملا مصطفى البارزاني[٥٩٦]، شقيق الشيخ احمد البارزاني أن يعود سراً مع عدد قليل من

---

595 برهان أبابكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى ١٩٤١–١٩٤٧، ترجمة هوراس، دهوك، ٢٠٠٢، ص١٠٦.

596 هو أحد قادة الكرد البارزين في القرن العشرين، ولد سنة ١٩٠٣، مشارك منذ شبابه الى جانب أخيه الشيخ احمد البارزاني في حركته المسلحة سنة ١٩٣١، وقاد هو نفسه الحركة المسلحة بين ١٩٤٣–١٩٤٥ وشارك في جمهورية مهاباد في كردستان إيران سنة ١٩٤٦، وبعد سقوطها غادر الى الاتحاد السوفيتي– سابقاً– وأصبح رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وقاد الحركة الكردية من ١٩٦١–١٩٧٥ وكانت وفاته في ١ آذار ١٩٧٩. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص ٤٥–٤٩.

رفـاقه، وبمساعدة أعضاء من تنظيم (هيوا)[٥٩٧]، على راسهم الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود الحفيد، الى منطقة بارزان في تموز ١٩٤٣[٥٩٨].

يبدو أن عودة البارزاني الى منطقته أثارت قلق المسؤولين العراقيين والبريطانيين آنذاك، حيث قامت السلطات الحكومية بفتح تحقيق في الموضوع مع البارزانيين المنفين في السليمانية[٥٩٩]، وقام البارزاني بعد عودته بجولة في مناطق بالك وراوندوز وبرادوست ولولان والعمادية وسرسنك وبامرني، يشجعهم على الالتحاق به، لذلك انضم اليه عدد من الرجال المسلحين، هذا فضلاً عن جولته في قرى منطقته[٦٠٠]، وقد اختلفت تقديرات عدد المسلحين الذين انضموا اليه في هذه المرحلة، والمرجح أنهم كانوا حوالي ٢٠٠ مسلح[٦٠١].

بدأ الملا مصطفى البارزاني أولى عملياته العسكرية في ٢ تشرين الاول ١٩٤٣ بمهاجمة مخفر شرطة (شانەدەر) والاستيلاء عليه، وقد تم اختيار هذا المخفر

---

[597] تنظيم هيوا (أي الامل) تاسس من قبل مجموعة من المثقفين الكرد في مدينة كركوك في نيسان ١٩٣٩، وكان هذا التنظيم في الاساس امتداداً لتنظيم آخر عرف بأسم داركه ر (أي الحطاب) وقد تولى رئاسة التنظيم رفيق حلمي، وهو شخصية كردية معروفة، وقد دعا التنظيم الى نيل الشعب الكردي في العراق حقوقه القومية المشروعة، وفي مقدمتها الحكم الذاتي لكردستان العراق، وقد توسع التنظيم وافتتح فروعاً له في معظم المدن الكردية، بل وحتى في بغداد والموصل أيضاً، وقد تراوح تقدير عدد أفراد التنظيم أكثر من ١٥٠٠ عضو حسب بعض المصادر، وعدة آلاف حسب مصادر أخرى، وكان لهذا التنظيم دوره في تأسيس جمعية (ژیانەوەی کورد یان کوردستان) أي (انبعاث الكرد او انبعاث كردستان) في كردستان ايران في ايلول ١٩٤٢. وقد تعرض التنظيم الى انشقاقات بين االجناحين اليساري واليميني فيه خلال السنوات ١٩٤٣–١٩٤٥. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالفتاح علي البوتاني، الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٦–١٩٥٨، أربيل، ٢٠٠٣، ص٣١٥–٣٢٦؛ اسماعيل شكر رسول، أربيل (دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي ١٩٣٩–١٩٥٨، ط٢، السليماينة، ٢٠٠٥، ص١٣٦–١٤٢؛ شريف، الجمعيات، ص٩٤–١١٠؛ عەلی، ناسيوناليزم، ص ٢٦٦–٢٦٧.

[598] فەيسەلّ دەباغ، حزبي هيوا و شۆرشی "١٩٤٣–١٩٤٥" بارزان حزب هيوا وثورة بارزان، هەولێر، ١٩٩٧، ص١٩. ولمزيد من التفاصيل حول ظروف ودوافع عودة البارزاني من منفاه في السليمانية الى منطقة بارزان، ينظر: رسول، المصدر السابق، ص ١٩٢–١٩٥؛ دەباغ، المصدر السابق، ص١٥–٢٣؛ البارزاني الحركة القومية، ص٧٣، ١٢٧–١٣٠؛ قفطان، المصدر السابق، ص٩٥–٩٨.

[599] البارزاني الحركة القومية، ص ١٣٠

[600] المصدر نفسه، ص١٣٣" الحفو والبوتاني، المصدر السابق، ص٧٨.

[601] (601) P.R.O, FO, 371/35012, From The British Embassy (Baghdad) to Mr. A.Eden, 16th Oct. 1943.

بوصفه أول هدف لكونه من أضعف المراكز الحكومية في منطقة بارزان[٦٠٢]، وأعقب ذلك مهاجمة مخافر أخرى في المنطقة ووقوع مصادمات بين أتباع الملا مصطفى البارزاني والقوات الحكومية، وكانت حصيلة ذلك استيلاء الملا مصطفى البارزاني على ما كان في تلك المخافر من أسلحة وعتاد وأجهزة لاسلكية وتجهيزات حكومية أخرى[٦٠٣]، واضطرت الحكومة إزاء ذلك الى إخلاء مراكز الشرطة في منطقة بارزان[٦٠٤]، وتبع ذلك مصادمات واشتباكات أخرى بين قوات الجيش وأتباع الملا مصطفى البارزاني في ٦ و ٨ و ١٠ و ١١ تشرين الثاني و ٧ كانون الاول ١٩٤٣[٦٠٥].

أصبح موقف الحكومة العراقية صعباً، وخاصة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وكان استقرار الوضع في العراق بالنسبة للبريطانيين أمراً في غاية الاهمية لذلك بدأ السفير البريطاني في العراق ينصح حكومة نوري السعيد[٦٠٦]. بضرورة ان تتبنى سياسة متعاطفة تجاه الكرد[٦٠٧]، والعمل على حل مشاكلهم بالوسائل

602~ البارزاني، الحركة القومية ، ص١٣٤.

603~ مصطفى، البارزانيون، ص٥٦–٦٧. وقد قدر هذا المصدر ما غنمه البارزاني في تلك العمليات بنحو (٦٠٠) بندقية و (١٣) رشاشة.

604~ المتولي ، المصدر السابق، ص٢٢٥.

605~ P.R.O, FO, 371/35012, From The British Embassy (Baghdad) to Foreign office, 9th Nov. 1943 ; P.R.O, FO, 371/35012, From The British Embassy (Baghdad) to Foreign office, 12th Nov. 1943; P.R.O, FO, 371/35012, From The British Embassy (Baghdad) to Foreign office, 11th Dec. 1943

606~ كان نوري السعيد قد شكل وزارته السابعة في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ والتي استمرت لغاية استقالته في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣. ثم شكل السعيد وزارته الثامنة في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ لحين استقالتها في ١٩ نيسان ١٩٤٤. ينظر: الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٣٣٣. بينما تذكر مصادر اخرى ان وزارة السعيد السابعة استمرت حتى ٢٢ كانون الاول، وبان وزارة السعيد الثامنة استمرت حتى ٤ حزيران ١٩٤٤. ينظر: الحسو، المصدر السابق، ص ١٨٢–١٨٣.

607~ تجدر الاشارة هنا الى ان سياسة البريطانية في العراق في هذه المرحلة قد تبنت تدريجياً خط تشجيع الحكومة العراقية، وكذلك المستشارين البريطانيين في العراق، على تشجيع إندماج كل المجموعات المختلفة من العراقيين في "الشعب" أو "الأمة" العراقية. وفي سنة ١٩٤٤ طلب السفير البريطاني في العراق من المستشارين السياسيين البريطانيين في كردستان العراق بأن يعملوا في هذا الاتجاه، وأن لايقحموا أنفسهم في السياسات المحلية أو النزاعات الشخصية، وأن عليهم النظر الى الكرد بوصفهم رعايا عراقيين وليس أقلية منفصلة. ينظر: P.R.O, Fo, 371, / 45346, from British Embassy (Baghdad) to A. Eden, 3rd May 1945; P.R.O, Fo, 371/4534, from Baghdad to Foreign Office, 28th November, 1945; Khaled Salih, State – Making, Nation – Building and The military; Iraq 1941, 1958, Sweden, 1996, P. 48.

السلمية. وبناء على ذلك أقدم السفير البريطاني في العراق السير كينهان كورنواليس (Sir. K. Cornwallis) أرسال رسالة الى الملا مصطفى البارزاني يدعوه فيها الى الالتزام بالهدوء والسكينة والكف عن مهاجمة مخافر الشرطة، وقد أبدى الملا مصطفى البارزاني استعداده لذلك بشرط النظر في مطالبه[٦٠٨].

وبسبب المخاوف من انتشار الحركة الكردية المسلحة في انحاء كردستان وتعاطف الكرد في تركيا وايران معها، واحتمال اتصال الكرد بالسوفيت الذين يحتلون شمال ايران، او بالالمان الذين كانت دعايتهم لازالت قوية في العراق[٦٠٩]، فان السفير البريطاني في العراق (كورنواليس) نصح كلاً من الوصي على العرش الامير عبدالإله ورئيس الوزراء نوري السعيد بضرورة الإسراع في الاتصال بالملا مصطفى وابداء اهتمام بالاستماع الى شكاوي الكرد[٦١٠].

وهكذا قررت الحكومة العراقية في اجتماع مجلس الوزراء في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ إرسال (ماجد مصطفى)[٦١١]، الوزير بلا وزارة في حكومة نوري السعيد، للتفاهم والتفاوض مع مصطفى البارزاني[٦١٢]. وقد اجتمع ماجد مصطفى مع الملا مصطفى في قرية (سبيندار) قرب ميرگەسور في ٧ كانون الثاني ١٩٤٤ وكانت مطالب البارزاني ما يلي:

608~محمد حازم الجبوري، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق (دراسة تأريخية في أساليبه ومظاهره ١٩٤١ ± ١٩٤٧)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٧١.

609~الاعكيدي، المصدر السابق، ص٣١٦.

610~P.R.O, Fo, 371/4534, from Baghdad to Foreign Office, 16th December, 1943

611~هو ماجد مصطفى محمود، ولد سنة ١٨٩٦ في السليمانية، درس في الاعدادية العسكرية، ثم سافر الى استانبول وتخرج ملازماً ثانياً فيها، شارك في الحركة القومية الكردية وأصبح أحد قادة قوات الشيخ محمود، ثم التحق بالحكومة العراقية وتقلد عدة وظائف منها قائمقام العمادية وكفري ومتصرف المنتفك والعمارة والديوانية والكوت، وأصبح وزيراً بلا وزارة في وزارة نوري السعيد سنة ١٩٤٣، انتخب نائباً عن السليمانية للدورات الانتخابية العاشرة والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر، توفي سنة ١٩٧٤. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص٢٢٣± ٢٢٤.

612~عبدالرحيم ذوالنون زويد، العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٧٠.

١. تشكيل ولاية كردية تضم الوية أربيل وكركوك والسليمانية والاقضية الكردية من لواء الموصل (زاخو، دهوك، الشيخان، سنجار) وكذلك قضائي خانقين و مندلي من لواء ديالى.
٢. اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في تلك الولاية.
٣. يعين معاون وزير كردي في كل وزارة من الوزارات.
٤. عزل الموظفين الذين اشتهروا باخذ الرشوة وإساءة السلطة.
٥. استحداث وزارة يتولاها وزير كردي تناط به شؤون ولاية كردستان.
٦. دفع التعويضات للمتضررين.
٧. فتح المدارس والمستشفيات وشق الطرق واعمار المنطقة.
٨. تبقى الشؤون العسكرية والمالية والخارجية من اختصاصات الحكومة المركزية.
٩. اعادة المبعدين الى المنطقة واطلاق سراح السجناء[٦١٣].

أسفر هذا الاجتماع عن نتائج إيجابية، حيث أمرت الحكومة قواتها بالانسحاب من مناطق ميركةسور وبله، كذلك تم إعادة الشيخ أحمد البارزاني من منفاه ووصل البارزاني الى بغداد في ٢٢ شباط ١٩٤٤ واستقبل هناك من قبل الوصي عبدالإله والسفير البريطاني[٦١٤].

اهتم أعضاء مجلس النواب بمتابعة القضية الكردية واحداث الحركة المسلحة في هذه المرحلة وأهم أسبابها لذلك نجد أنه تم التطرق اليها من خلال مواضيع عديدة. فعندما كان المجلس يناقش جواب خطاب العرش في الجلسة المنعقدة في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٣، تسائل نائب الموصل (أحمد الجليلي) عن أهم الاجراءات التي تتخذها الحكومة تجاه حركة البارزانيين وحول ما إذا كانت تنوي التحقيق في أسبابها، أو أنها تسير على سياسة الحكومات السابقة في التعامل مع الحركات المسلحة، مبدياً معارضته لأية حركة مسلحة، إلا أنه اشار الى وقوع بعض الأخطاء بحق بعض البارزانيين. وطلب من الحكومة أن تنظر بعين الاعتبار الى اسباب هذه الحركة ودوافعها، فاذا كانت دوافعها هي الوقوف بوجه الحكومة فعلى الاخيرة ان

---

[613] جياووك، مأساة بارزان، ص١٢٠–١٢١؛ البارزاني، الحركة القومية، ص١٤.
[614] المتولي، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

تتخذ الاجراءات الحازمة بحق المشاركين في تلك الحركة، أما إذا كان غير ذلك فعليها المضي نحو تحقيق السلام[٦١٥].

وقد اعتبر وزير الداخلية (عبدالله القصاب) [٦١٦]، الحركات التي يقوم بها الملا مصطفى البارزاني بانها عبارة عن أعمال " عصابة بسيطة"[٦١٧] وعدّ نائب أربيل (أحمد عثمان)[٦١٨] أسباب الحركة بانها ليست سياسية بل أن "الجوع والفاقة" هي السبب الرئيسي لاندلاع هذه الحركة المسلحة[٦١٩].

كما انتقد نائب الدليم (نظيف الشاوي) الجهات الحكومية بانها لاتعطي الصورة الحقيقية والواقعية للحركة المسلحة التي تزداد رقعتها، داعياً الى معرفة الاسباب التي تقف وراء اندلاع حركة الملا مصطفى البارزاني واتخاذ التدابير الحازمة للقضاء عليها، مبدياً اعتقاده بان نشاطات الحركة المسلحة للبارزاني تبقى الى ربيع سنة ١٩٤٤[٦٢٠].

وفي الجلسة المنعقدة في ٥ كانون الثاني ١٩٤٤ اعترض نائب الديوانية (رايح العطية) على المبالغ التي صرفت للقضاء على المسلحين الكرد. وقد اتسمت

---

[615] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٣) في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٣، ص١٣± ١٤.

(٦١٦) ولد سنة ١٩٠٠، درس في بغداد، والتحق بمدرسة الحقوق سنة ١٩٢٢ وتخرج منها بعد أربع سنوات، عين متصرفاً لكربلاء في سنة ١٩٤١، ووزير الداخلية سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٦. نائب عن بغداد في الدورة السادسة عشر، غادر العراق بعد سنة ١٩٥٨، توفي في ١٩٦٢. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص١١٣–١١٤.

[617] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٣) في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٣، ص ١٦.

[618] أحمد عثمان: ولد سنة ١٨٧٩ في الموصل، وهو أحد الشخصيات الكردية، عين عضواً في محكمة بداءة أربيل سنة ١٩٠٦ وأصبح سنة ١٩١٧ رئيساً لبلدية أربيل، و متصرفاً لاربيل سنة ١٩٢٣ وللسليمانية بين ١٩٢٧–١٩٣٠. أنتخب نائباً عن أربيل في مجلس النواب للدورتين التاسعة والعاشرة، توفي سنة ١٩٤٦ في بغداد. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص١٦٨–١٦٩.

[619] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٣) في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٣، ص ١٩.

[620] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢) في ٥ كانون الثاني ١٩٤٤، ص٢٥.

مناقشاته للحركة بالموضوعية متسائلاً عن أسباب ودوافع تجريد قوات الشرطة والجيش على منطقة ((قد تكون غير قائمة بعمل منكر وقد يكون هناك مقصد أو مخالف يجب معاقبته))، لافتاً النظر الى إساءة الموظفين الحكوميين هناك الى أهالي المنطقة مما حمّلهم على الوقوف بوجه الحكومة. كما بين أن هناك ((ثائرين قد يكونوا محقين أو غير محقين ولكن يجب أن نعلم هل هم مقصرون، فاذا كانوا كذلك فيجب ان ينزل عليهم العقاب، أما اذا كانوا قد أجبروا على الاخلال بالامن فيجب على الحكومة ان تحقق وتنزل العقاب على من أجبرهم على الاخلال بالأمن))[٦٢١].

كما حمل نائب بغداد (سلمان الشيخ داود) بعض الوزارات السابقة مسؤولية الاحداث والاضطرابات في بارزان وذلك لتساهلها مع القائمين بهذه الحركات المسلحة، مؤكداً أنه لايرغب في استمرار سفك دماء العراقيين باعتبارها ((أثمن من الدنيا))، وطالب الحكومة بان تكون حريصة وواعية لكي تمنع وقوع مثل هذه الحركات. كما أعرب عن استغرابه ودهشته من أن مجموعة مسلحة تضم (٥٠٠) شخصاً واستسلم منهم نحو (٢٠٠) يقاتلون بالاسلحة القديمة بينما لا تستطيع قوات الجيش والشرطة بدباباتها وطائراتها ((إذلال هؤلاء العصاة القليلي العدد))[٦٢٢].

وقيم نائب المنتفك (زامل المناع) دور قوات الجيش وثمن جهودهم لأنها استطاعت ان تهاجم عشيرة البارزانيين التي ((تحركت على العراق ومشى عليها الجيش في الجبال وشتتهم وجلب روؤسائهم الى العاصمة، والذي أوقف القضية هو مرحمة الحكومة على الرعية ورأفتها بهم، وأن هذه العشيرة كانت مظلومة وأشهد بالله إنها كانت مظلومة))[٦٢٣].

كان رئيس الوزراء (نوري السعيد) قد وعد أعضاء مجلس النواب في عدة جلسات بان يقدم تقريراً شاملاً عن الاضطرابات والعمليات العسكرية التي وقعت

---

[621] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (١٤)، في ١٢ آذار ١٩٤٤، ص١٧٣.

[622] المصدر نفسه.

[623] المصدر نفسه، ص١٧٥.

في منطقة بارزان، إلا أنه لم ينفذ ذلك، لذلك وفي جلسة ١٧ آيار ١٩٤٤ تسائل نائب العمارة (عبدالكريم الازري)[٦٢٤] حول التقرير المذكور داعياً الى معرفة الاسباب التي أدت الى اندلاع هذه الحركة المسلحة، كما بين أنه إذا تم التقصي عن الحقائق فانها تكشف ((نواقص كثيرة وأخطاء كبيرة في الادارة))[٦٢٥].

وحمل نائب بغداد (حسن السهيل)[٦٢٦] السلطات الحكومية مسؤولية الاهمال والتقصير فيما الت اليه الاوضاع في منطقة بارزان[٦٢٧]، واشار وزير الداخلية (عمر نظمي) الى ان لجنة مكونة من العناصر العسكرية والمدنية تم تشكيلها لاجل التحقيق في القضية[٦٢٨].

ومن هنا نلاحظ ان مواقف العديد من أعضاء مجلس النواب من الحركة الكردية المسلحة (١٩٤٣–١٩٤٥) كانت تختلف كثيراً عما سبق. فقد وجه النواب اهتماماً أكبر الى أسباب الحركة، مع الاشارة الى التقصير وسوء الادارة الحكومية ودورها في اندلاع تلك الحركة، كما دعوا الى ضرورة دراسة تلك الاسباب والعمل على معالجتها.

والواقع ان هذا التأكيد على سوء الادارة الحكومية وأخطائها، وأثرها في قيام واتساع الحركة الكردية المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني بين ١٩٤٣–١٩٤٥، يتفق مع ماكان قائماً على أرض الواقع. فقد كان لظروف الحرب العالمية الثانية أثرها في تفاقم الاوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الاساسية، ومعاناة الناس من الضائقة الاقتصادية والعوز، وعدم اكتراث السلطات

---

624 هو عبدالكريم بن عبدالحسين بن يوسف الازري، ولد في الكاظمية سنة ١٩٠٩، وأتم دراسته في بغداد وتخرج في لندن من علم الاقتصاد سنة ١٩٣٠. تسنم عدد من الوظائف الادارية منها، سكرتيراً لوزارة المعارف ومعاوناً لرئيس الديوان الملكي ومدير التجارة بوزارة المالية، وأصبح وزيراً للاعمار سنة ١٩٥٤، أنتخب نائباً عن العمارة في الدورة العاشرة. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص١٤٩–١٥٠.

625 م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢٥) في ١٧ آيار ١٩٤٤، ص٣٠٧.

626 ولد سنة ١٨٩٠، وهو أحد كبار زعماء العشائر التميمية انتخب نائباً عن بغداد للدورات الرابعة والسادسة والتاسعة والعاشرة توفي سنة ١٩٦٣. ينظر : الورد، المصدر السابق، ج١، ص ٢٦٠، بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٣٩٩±٤٠٠.

627 م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢٥) في ١٧ آيار ١٩٤٤، ص٣١٠.

628 المصدر نفسه، ص٣١١.

الحكومية وفشلها في التخفيف من حدة آثار المشكلة الاقتصادية[٦٢٩] وقد أشارت وثيقة بريطانية الى الاوضاع الاقتصادية في كردستان العراق بين شهري نيسان وحزيران ١٩٤٣، وانتشار حالات الاستياء وعدم الرضا في الوية الموصل وأربيل والسليمانية بسبب شحة الغذاء والغلاء الفاحش[٦٣٠]. فضلاً عن الاوضاع الاقتصادية المزرية وكانت لدى الكرد شكاوى من سوء الادارة الحكومية في المنطقة وخاصة فيما يخص التعليم والخدمات الاجتماعية[٦٣١].

وقد أشار السفير البريطاني كورنواليس بأنه ومستشار وزارة الداخلية سي.جي. أدموندز (C.J. Edmonds) واصلوا جهودهم مع الحكومة العراقية لاتخاذ اجراءات عملية للتقليل من مظالم وشكاوى الكرد، ولكن لم يتحقق شيء مهم يذكر من وراء ذلك[٦٣٢].

إن مسألة إطالة أمد القضاء على الحركة الكردية المسلحة المذكورة أثار حفيظة بعض النواب، خاصة وأن الحكومة لم تقدم التقرير الشامل عن الاحداث كما وعدت بذلك. وفي الجلسة المنعقدة في ١٨ آيار ١٩٤٤ تحدث نائب بغداد (مولود مخلص)[٦٣٣] عن هذا الموضوع حيث دعى الى عقد جلسة سرية لمجلس النواب

---

[629] زهير علي أحمد النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩–١٩٤٨، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الموصل ١٩٨٩، ص٢٩٤–٢٩٥؛ الاعكيدي، المصدر السابق، ص٣١٣.

[630] البارزاني، الحركة القومية، ص٦٦–٦٧. تجدر الاشارة الى أن وثيقة بريطانية اشارت الى مشكلة عدم توفر الالبسة الشتوية لدى كثير من المعوزين في كردستان واحتمال وفاة الكثيرين منهم بسبب البرد، وبان معالجة هذه المشكلة مهمة ليس من وجهة نظر إنسانية فقط، بل لانها ستساعد على منع الاضطرابات. ينظر: P.R.O, Fo, 371/40039, From C. inc. Persia / Iraq to War office , 10 October, 1944.

[631] P.R.O, Fo, 371/4534, from Baghdad to Foreign Office, 28th Jun., 1941.

[632] P.R.O, Fo, 371/4534, from Baghdad to Foreign Office, 20th Jul., 1941.

[633] هو مولود بن احمد بن رجب، ولد في الموصل سنة ١٨٨٥. وفيها بدأ دراسته الاولية ثم دخل المدرسة الاعدادية الاميرية سنة ١٨٩٥، والتحق بعدها بالمدرسة العسكرية في بغداد، ثم سافر الى استانبول سنة ١٩٠٣ للدخول في الكلية الحربية، وعين ضابطاً في الجيش العثماني السادس المرابط في بغداد. مارس العمل السياسي من خلال انتمائه لجمعية العهد العراقية، انتخب نائباً في المجلس النيابي للدورات الثامنة والتاسعة والعاشرة، توفي في ١٤ آب ١٩٥١. ينظر: محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص١١–٥٧.

للتباحث والمناقشة حول الجهة المسؤولة التي تقف وراء هذه الحركة، مبدياً اعتراضه لعدم تمكن الجيش من قمع ((عصابة صغيرة لانرضى، واعتقد لا اخواننا ولا الشعب يرضى، ان نغلب أمام شرذمة صغيرة، إننا مستعدون نحن ونساؤنا أن نمشي ونطهر هذه المنطقة من هذه العصابة العابثة))[٦٣٤]. وحاولت الحكومة العراقية اظهار حسن نواياها تجاه الحركة الكردية، لذلك بادرت الى اصدار عفو عن المشاركين في هذه الحركة.

أصدرت الحكومة العراقية لائحة قانون العفو عن البارزانيين ومن إشترك معهم في العمليات المسلحة لغاية ٢٢ شباط ١٩٤٤، وتم عرض اللائحة على مجلس النواب بصورة مستعجلة بناء على طلب وزير الداخلية (مصطفى العمري)[٦٣٥] وتم مناقشة اللائحة من جانب أعضاء المجلس في الجلسة المنعقدة في ١٠ نيسان ١٩٤٥.

عبّر نائب كربلاء (حسين النقيب) عن شكره للحكومة على موقفها باصدار قرار العفو واعتبرها بادرة جيدة. وتطرق نائب الحلة (جعفر حمندي)[٦٣٦] الى الاسباب والعوامل التي أدت الى هذه الحركات المسلحة، مبيناً أنه وقع في السابق العديد من الحوادث المسلحة وحُكم عدد من الاشخاص المتورطين فيها ثم يعلن العفو، دون التقصي عن الكوامن والاسباب التي أدت الى ذلك وأضاف أن هذه الحركة ((... التي

---

634 م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢٦) في ١٨ آيار ١٩٤٤، ص٣٢.

635 مصطفى العمري: هو مصطفى بن محمود بن شريف العمري، ولد سنة ١٨٩٦ وينتسب الى الاسرة العمرية المعروفة في الموصل، أكمل دراسته في اعدادية الموصل والتحق بمدرسة الحقوق في بغداد وتخرج منها في سنة ١٩٢١، تولى حقيبة الداخلية سبع مرات ومنصب رئيس الوزراء مرة واحدة، توفي في ١٠ أيلول ١٩٦٠ في لندن. ينظر: بان غانم أحمد الصائغ، مصطفى العمري ونشاطه الاداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير كلية الادب، جامعة الموصل ١٩٩٦، ص٢-٩.

636 جعفر حمندي، هو جعفر بن جواد حمندي ولد في بغداد سنة ١٨٩٤ ودخل مدرسة الحقوق ونال شهادتها سنة ١٩٢٥. شغل عدة وظائف ادارية منها، حاكماً للصلح في الكاظمية ومدير الحقوق في وزارة الداخلية وقائمقاماً لأقضية النجف وقلعة السكر ومندلي ومتصرفاً للكوت والحلة، استوزر عدة مرات منها وزيراً للمعارف سنة ١٩٣٧، ووزيراً للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١، انتخب نائباً في مجلس النواب للدورات العاشرة والحادية عشر والثانية عشر، توفي في بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٢٥٠.

أشغلت بال الحكومة ... وسببت كثيراً من الاضرار لابد لها من عامل وسبب خفي، فهل بحثت الحكومة عن ذلك؟ ... هناك عوامل وأسباب ومسببون فما يدرينا ان يحدث مثل ذلك فيما بعد، إذا نحن لم نمعن النظر في هذه الامور»[٦٣٧].

وعد نائب بغداد (محمود رامز) اللائحة بانها رغبة وأمنية كل العراقيين وخاصة في تلك المرحلة، لأنه يجب أن «... توحد صفوف الأمة العراقية بأجمعها، وهذه الرغبة ... قد تؤول نتيجتها الى توحيد الصفوف الامر الذي يرغب فيه كل عراقي»[٦٣٨].

كما اشار نائب الموصل (ابراهيم عطار باشي) الى ان هذه الحركة المسلحة سببت الاخلال بالامن والهدوء واستنكرها كل عراقي، رافضاً اعتبارها حركة قومية لأنها- حسب قوله- مقتصرة على البارزانيين وحدهم. وأضاف أن سبب هذه الحركة هو «... نقص في الادارة وإهمال من القائمين المسؤلين عن هذه الحركة التي كانت جزئية وأصبحت كبيرة سببت الاخلال بالامن ...» وشدّد على ضرورة التحقيق عن «... أسباب هذه الحركة الصغيرة التي أهملت ووصلت الى هذه الدرجة ... والذين التحقوا بهذه الحركة وسببوا تفاقمها»[٦٣٩].

وأيد نائب الموصل (سالم نامق)[٦٤٠] أيضاً اللائحة وقرار العفو عن البارزانيين، إلا أنه اعتبرها حلاً وقتياً، مطالباً في الوقت نفسه ضرورة ايجاد الحل السريع والحاسم لهذه الحركات المسلحة، واصلاح الادارة الحكومية في منطقة بارزان. وأشار الى أن حركة الملا مصطفى البارزاني «...كانت حركة موضعية واسبابها

---

637 م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٢٩) في ١٠ نيسان ١٩٤٥، ص٣٧٢.

638 المصدر نفسه.

639 المصدر نفسه، ص٣٧٣.

640 سالم نامق: ولد في الموصل سنة ١٩١٠، وكان خريج المدرسة الرشدية، تولى منصب قائمقام الموصل وزاخو، كما أصبح رئيس بلدية الموصل ١٩٤٩-١٩٥٠ ، وسكرتير حزب الوحدة الوطنية سنة ١٩٤٣، انتخب نائباً عن الموصل للدورات الخامسة والعاشرة والحادية عشر، توفي في شباط ١٩٧٤ في الموصل. ينظر: نذير، المصدر نفسه، ملحق رقم (٨).

سوء الادارة والضيق المالي المستحوذ على تلك المنطقة فارجوا من الحكومة أن تعطف عليها وترفه معيشتها"[٦٤١].

وشكر نائب أربيل (أحمد عثمان) الوصي عبدالإله "لشفقته نحو الاكراد وأمره بتقديم قانون العفو" مطالباً من أعضاء مجلس النواب قبول اللائحة[٦٤٢].

وتمنى وزير الداخلية (مصطفى العمري) ان تعود الامور في منطقة بارزان الى مجراها بعد صدور القانون المذكور[٦٤٣].

وعارض نائب البصرة (عبدالوهاب محمود) سياسة الحكومة والخطابات الحماسية التي يلقاها بعض النواب في المجلس، متسائلاً عن التحقيقات التي أجرتها الحكومة حول القضية. وبيّن أن سوء الادارة الحكومية في المنطقة وإساءة الموظفين الي أهاليها كانا وراء تفجر الاوضاع هناك. وانتقد الحكومة لانها لم تقدم للمجلس التقرير المفصل حول أسباب هذه الحركة ولم يعاقب الذين أساءوا الى أهالي المنطقة. فضلاً عن ذلك فانه كان من أكثر النواب تفهماً للقضية الكردية وأبعادها في العراق حيث اشار في هذا الصدد بان"... العراق متكون من عنصرين فانه لايمكن أن يتحد هذان العنصران إلا إذا رويِنا في كل عنصر عطش رغبته، وبذلك نكون أقرب الى الاتحاد والتكاتف، أما إذا لم يشعر كل عنصر بان وجوده مع أخيه متحد وأنه يعيش معه عيشة واحدة، فما لاشك فيه أن هذا العنصر سوف يتغلغل وتؤثر فيه كثير من الدعايات. لهذا أعتقد، واعتقادي مستمد من الوقائع التاريخية والحوادث، بانه لا تستطيع مملكة كهذه تبقى متحدة إلا إذا يروي تماماً تعطشها القومي للاصلاح وللحياة الصحيحة"[٦٤٤]. وطالب مرة أخرى من الحكومة ان تقدم تقريراً وافياً حول اسباب هذه الحركة وتنظر اليها بالتمعن والى جوهر القضية، فضلاً عن معاقبة كبار المسؤولين من الموظفين[٦٤٥].

---

641 م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٢٩) في ١٠ نيسان ١٩٤٥، ص٣٧٣ .

642 المصدر نفسه، ص٣٧٤.

643 المصدر نفسه، ص٣٧٤.

644 المصدر نفسه، ص٣٧٤.

645 م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٢٩) في ١٠ نيسان ١٩٤٥، ص٣٧٥.

وانتقد نائب الديوانية (سعد صالح)– وكان كثير المداخلات حول القضية الكردية– الموظفين الذين اساءوا معاملة أهالي المنطقة متسائلاً عما فعلته الحكومة بالذين "... سببوا إراقة الدماء، وسببوا كسر شوكة الحكومة، وسببوا أن يظهر قسم آخر من اخواننا العراقيين (يقصد الاكراد) بالثورة"[٦٤٦]. وطالب بمعاقبة الموظفين المسيئين، وعبّر عن ارتياحه وموافقته على قرار العفو عن الملا مصطفى البارزاني واتباعه. الا انه عارض وبشدة ان يشمل هذا العفو الموظفين والمنتسبين للقوات المسلحة الذين انضموا لحركة الملا مصطفى البارزاني منتقداً وزير الداخلية (مصطفى العمري) لأنه عارض العفو عن البارزانيين عندما كان نائباً ويؤيده بعدما أصبح وزيراً[٦٤٧]. وردّ وزير الداخلية عليه بانه ملزم ان ينفذ قرار الوزارة السابقة حتى ولو عارضها نائب ما في المجلس مشيراً الى أن الحكومة أصدرت لائحة العفو وهي في موقف قوي وانها أرادت اسدال الستار عن ما حدث في البلاد[٦٤٨].

وقد تم قراءة وعرض المواد الاربع (للائحة قانون العفو عن البارزانيين) في المجلس وتمت المصادقة والموافقة عليها بشكلها النهائي[٦٤٩].

وعودة الى احداث الحركة الكردية المسلحة، فانه بعد عودة الملا مصطفى البارزاني من بغداد، ساد التوترمناطق مختلفة من كردستان العراق، وكانت الاوضاع تتجه نحو تجدد المعارك والقتال من جديد. وهذا ما حدث في يوم ٨ آب ١٩٤٥. عندما قصد أحد قادة مجاميع البارزاني ويسمى (أولوبك) مع مجموعته مخفر شرطة ميركةسور بهدف تسلم مواد التموين هناك، إلا أن مأمور المركز أمر بتجريدهم من السلاح والقاء القبض عليهم. فحدث جراء ذلك اقتتال أودى بحياة أولوبك مما أدى بالمسلحين الكرد من البارزانيين الى مهاجمة المخفر والاستيلاء عليه في نفس اليوم[٦٥٠].

---

[646] المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

[647] المصدر نفسه، ص٣٧٧.

[648] المصدر نفسه، ص٣٧٨.

[649] المصدر نفسه، ص ٣٧٩–٣٨٠.

[650] جياووك، مأساة، ص١٣٧.

قررت الحكومة العراقية السيطرة عسكرياً على منطقة بارزان وجاء ذلك في اجتماع مجلس الوزراء في مساء ٨ آب ١٩٤٥ أي في اليوم الذي وقعت فيه الحادثة السابقة[٦٥١]. وقد تم لها ذلك واضطر الملا مصطفى البارزاني واتباعه الى الانسحاب الى الحدود الايرانية[٦٥٢].

عندما تجددت العمليات العسكرية ضد الملا مصطفى البارزاني وانصاره في آب ١٩٤٥، كان مجلس النواب في عطلته الاعتيادية، لذلك عندما بدأ المجلس بمزاولة أعماله في إجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ والذي صادف ١ كانون الاول ١٩٤٥، بدأت المناقشات تدور بشكل أكثر حول هذه القضية، خاصة وأن من جملة ما تطرق اليه خطاب العرش هو مسألة القضاء على حركة الملا مصطفى البارزاني. وكانت وزارة حمدي الباجةجي الثانية (٢٩ آب ١٩٤٤– ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦) في الحكم عندما تجددت المعارك بين القوات العراقية والمسلحين الكرد[٦٥٣]. وكانت هذه الوزارة عازمة على استخدام القوة العسكرية لهذا الغرض[٦٥٤]. وخاصة بعد اعلان الاحكام العرفية في ١٩ آب ١٩٤٥ في لوائي الموصل واربيل[٦٥٥].

أولى مجلس النواب مسألة استئناف القتال وأسباب الحركة والعوامل التي أدت الى تفجير الاوضاع من جديد اهتماماً كبيراً، مقارنة بالاجتماعات السابقة. فقد تميزت جلسة المجلس المنعقدة في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦ بمناقشة حادة ومستفيضة، حيث كان النواب يناقشون تقرير اللجنة المالية للمجلس لاضافة

---

651 البارزاني، الحركة القومية، ص١٩٣؛ عبدالفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية، دراسات ووثائق، ط١، أربيل، ٢٠٠٤، ص٤٧.

652 لمزيد من التفاصيل عن العمليات المسلحة ونهاية الحركة الكردية المسلحة المشار اليها أعلاه. ينظر: مصطفى، البارزانيون، ص٦٤– ١٧٢؛ البارزاني، الحركة القومية، ص١٧٦–٢٠٦؛ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة بارزان ١٩٤٣–١٩٤٥، كردستان، ١٩٨٦، ل٧٣–٩١؛ علاءالدين سجادي، شۆرشكانى كوردو كوردو كۆمارى عيَراق–ثورات الكرد والكرد وجمهورية العراق، چاپخانەى معارف، بەغدا، ١٩٥٩، ل١٩٢–٢١٥

653 الحسني، تاريخ الوزارات، ج١، ص٢٨٣.

654 رسول، المصدر السابق، ص٢٢٠؛ دقباغ، المصدر السابق، ص٧٢.

655 زويد، المصدر السابق، ص٢٧٣؛ ده باغ، المصدر السابق، ص٧٥.

مبالغ الى ميزانية سنة ١٩٤٥ وذلك بوصفها نفقات للعمليات التي جرت في منطقة بارزان. فقد عزا نائب الموصل (إبراهيم عطار باشي) حركة البارزاني الى السياسة الخاطئة التي إتبعتها وزارة نوري السعيد وبأنها لم تلق القبض على الملا مصطفى البارزاني عندما عاد من السليمانية سراً الى منطقته. وأضاف أنه كان بالامكان وأد الحركة المسلحة في مهدها وانتقد التقارير التي كانت قد قدمت الى الحكومة، والتي تشير الى عدم نجاح حل القضية عن طريق استخدام القوة وانما اقترحت إظهار سياسة اللين والحوار مع المسلحين الكرد. مشيراً الى ان تلك السياسة اللينة أدت الى ان يتمكن الملا مصطفى البارزاني من شراء أسلحة وأعتدة إضافية من المواد التموينية التي أرسلتها الحكومة له مما أدى الى إضعاف سلطة الحكومة هناك، وبالمقابل زيادة سلطة ونفوذ ((العصاة)). كما انتقد قرار العفو الصادر بحقهم لانه زاد من سطوة المسلحين وشجعهم على الظهور في الاقضية والقرى باسلحتهم يحرضون المواطنين على الانضمام اليهم. الا انه مع كل هذه الانتقادات التي وجهها الى السلطات المعنية، أبدى شكره لكل من وزارة الباجةجى للجهود التي بذلتها من أجل القضاء على الملا مصطفى البارزاني، وكذلك العشائر الكردية التي ساهمت في قمع الحركة، حيث قال ((... إن إخواننا الاكراد قد أظهروا وطنيتهم واخلاصهم وتمسكهم بالوحدة العراقية وباستنكارهم للحركة حتى أن البعض منهم لم يتأخر عن مطاردة البارزانيين عندما هربوا)). ودعى الحكومة الى ((قطع دابر الفساد)) و ((الاهتمام ... بتعيين موظفين نزيهين محنكين عراقيين مخلصين للعراق ... ينشرون العدل والمساواة فيها بحزم وقوة ويضربون كل من تحدثه نفسه بالفساد))[٦٥٦].

واعترض نائب الحلة (جعفر حمندي) على نوعية وأسلوب أداء الجيش العراقي لمهامه وبأنه لم يستطع لوحده أن ينهي نشاطات المسلحين الكرد[٦٥٧]. كما اشار الى

---

[656] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص٧٤-٧٥

[657] لوسيان رامبو، الكرد والحق، ترجمة عزيز عبدالاحد نباتي، أربيل، ١٩٩٨، ص١١١.

أن الملا مصطفى البارزاني عندما كان يتجول في مناطق دهوك، أبدت الحامية العسكرية هناك استعدادها للقبض عليه ولكن الحكومة عارضت ذلك مما اعتبره سبباً من أسباب ما آلت اليه الأوضاع[٦٥٨]. ورد عليه وزير الداخلية (مصطفى العمري) بان جولة البارزاني في مناطق دهوك كانت من أجل وساطة لحل خلاف وقع فيه قتال بين البريفكانيين و المزوريين[٦٥٩].

وأيد نائب أربيل (محمد عبدالله النقيب)[٦٦٠] سياسة الحكومة فيما يتعلق بصرف المبالغ اللازمة لتغطية نفقات العمليات العسكرية في بارزان، لانها كانت ((ضرورية لأجل المحافظة على كيان المملكة ومصلحة البلاد)) وتسائل فيما اذا كانت الحكومة العراقية أقدمت على البدء بمفاوضات مع الحكومة الايرانية من أجل تسليم الملا مصطفى البارزاني وشقيقه الشيخ أحمد وأتباعهم الى العراق بهدف منع تكرار الحركة ثانية[٦٦١].

وأكد وزير الداخلية في رده على النائب المذكور أن الحكومة أجرت مباحثات مع الجانب الايراني بخصوص تسليمه الى العراق[٦٦٢].

كان لانضمام بعض العشائر الكردية[٦٦٣] الى جانب قوات الحكومة العراقية أثر كبير في ضع حد للمعارك وحسمها وهذا كان ما تطرق اليه نائب الموصل (سالم نامق) عندما أشاد بانضمام العشائر الكردية الى جانب الحكومة وتمسكهم بالوحدة الوطنية، مبيناً أن

658~م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص٧٥.

659~المصدر نفسه، ص٨٣.

660~محمد عبدالله النقيب: ولد سنة ١٩١٨ في أربيل، درس على يد والده، وسافر الى استانبول للدراسة. تولى منصب النقابة بعد وفاة والده في أربيل، كان أحد المساهمين في تأسيس حزب الامة الاشتراكي برئاسة صالح جبر، وأصبح سكرتير هيئة الحزب. أنتخب نائباً عن أربيل للدورتين العاشرة والحادية عشر، توفي سنة ١٩٩٢ في بغداد ودفن هناك.

661~المصدر نفسه، ص٧٦.

662~م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص٧٦.

663~وهي: السورجي، الزيباري، الريكاني، البرواري، البريفكاني، الشيخ رشيد لولان. ينظر: منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق (البعث والاكراد)، ط١، دار المختار، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٨٢.

من أولويات الحكومة انهاء أسباب الاستياء والتذمر في المناطق الكردية، محذراً في حالة عدم أخذ هذا الامر بنظر الاعتبار فانها ستكون ((تربة صالحة لنمو الجراثيم والافكار الجديدة التي قد تأتينا من وراء الحدود...)) وأشار الى ان حركة الملا مصطفى البارزاني لم تنته بعد، وعبرّ عن اعتقاده ان يعاود في فصل الربيع نشاطاته المسلحة من داخل الاراضي الايرانية ، وكرر طلبه الاهتمام بالمناطق الكردية حيث قال ((... أطلب اصلاحاً شاملاً للمنطقة الكردية من حيث العمران والادارة والترفيه ... فالاكراد جزء كريم من الشعب العراقي، فان خدمناهم نكون قد خدمنا المملكة العراقية)) [٦٦٤].

كما انتقد نائب آخر من الموصل وهو (علي خيري الامام) سياسة الحكومة تجاه الحركة واصفاً تعاملها باللين والتساهل ((تجاه عصابة شريرة))، مؤكداً ان ذلك أدى بالمسلحين الى اعتبار تلك السياسة بادرة ضعف للحكومة والتي كانت باستطاعتها القضاء على الحركة من بدايتها، وبينً عدم وجود ((فكرة أو حركة انفصالية كردية)) لدى الكرد، مضيفاً الى ان العراق واحد تربطه وحدة متماسكة[٦٦٥].

وتطرق نائب الديوانية (سعد صالح) الى ان مصطفى البارزاني ومناصريه كانوا مستمرين في تنفيذ نشاطاتهم المسلحة منذ أن تألف وزارة الباجةجي الثانية، وأن المنطقة التي كانت تحت قبضتهم كانت خالية من الدوائر والمؤسسات الرسمية، كما بين اعتراضه على سياسة الحكومة تجاههم واصفاً تلك السياسة بـ ((موقف المتفرج))، وبان الحكومة كانت تعلن لمجلس النواب بانه لايوجد ((تمرد أو عصيان)) هذا في الوقت الذي كان الملا مصطفى البارزاني يقوم بتجميع قواته وانصاره لمعاودة نشاطاته المسلحة. وقد عبر النائب سعد صالح عن مخاوفه من عودة البارزاني في فصل الربيع واستئناف المعارك بين الجانبين، وكما أيد توجهات النائب (علي خيري الامام) القائلة بانه ((لاتوجد قضية كردية ... انما هناك قضية عراقية تحتاج الى علاج واصلاح))[٦٦٦] .

---

[664] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص٨٣.

[665] المصدر نفسه، ص٧٧.

[666] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص٧٩.

وقد رد عليه رئيس الوزراء بان "... سعد صالح لم يجهل العوامل التي كانت تدور حول هذه الثورة تماماً ... ولكن أراد ان يتجاهل لاجل ان يعطي صبغة من الحق بالقاء هذه التهمة بهذه الدرجة من القسوة ..."[٦٦٧]

وأشار نائب الموصل (أحمد الجليلي) الى ان جميع الوزارات المتعاقبة في الحكم يتحملون مسؤولية هذه الاحداث لانهم ±حسب رأيه– لم يعالجوا القضية بشكل موضوعي ، مبدياً تاييده لاشراك الحكومة لبعض العشائر الكردية في قمع حركة الملا مصطفى البارزاني، معللاً ذلك بعدم استكمال قدرات الجيش والشرطة. وطالب الحكومة بمعالجة المسألة الكردية بشكل دقيق، لانه "...لا فرق بين العربي والكردي ... لان الجميع تجمعهم الوحدة العراقية"[٦٦٨].

كما تحدث نائب الموصل (هبة الله المفتي) عن سوء الادارة في كردستان العراق، وخاصة في منطقة بارزان، وان الاحداث التي وقعت هناك كان سببها إساءة الموظفين لأهاليها. وأضاف أنه إذا أرسلت الحكومة الى منطقة بارزان قائمقامين وموظفين يتصفون بالحزم والخبرة الجيدة وكفوئين من الناحية الادارية، كان بالامكان تفادي وقوع ما حدث[٦٦٩]، وان لا يلتحق أحد بالملا مصطفى البارزاني خاصة انه وشقيقه الشيخ أحمد البارزاني كانا منفيين عن منطقتهم منذ اكثر من عشر سنوات. ودعى الحكومة الى ارسال موظفين كفوئين الى المنطقة لانه "إذا وجد الظلم وجدت العصابات والثورات"[٦٧٠]. وكان هذا اعترافاً ضمنياً من النائب المذكور بسوء الادارة الحكومية في المنطقة.

على الرغم من أن العديد من النواب أثنوا وأيدوا مشاركة مسلحي بعض العشائر الكردية الى جانب قوات الحكومة، إلا أن نائب الكوت (طارق العسكري)[٦٧١]

667~المصدر نفسه، ص ٨٢

668~المصدر نفسه، ص ٨٠.

669~رامبو، المصدر السابق، ص ١١١.

670~م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص٨٠.

671~طارق العسكري: هو محمد طارق بن جعفر العسكري، ولد في حلب سنة ١٩١٤. ودرس في الجامعة الامريكية في بيروت، عين موظفاً في السفارة العراقية في لندن سنة ١٩٥٥. أنتخب نائباً عن الكوت للدورتين

اختلف معهم في ذلك على اساس ان اخماد الحركات والنشاطات المسلحة ليس من اختصاص العشائر، وانتقد ايضاً وزارة الباجةجي لانها اصدرت قرار العفو عن البارزانيين دون تنفيذ أي من الشروط التي كان من المقرر ان ينفذها الملا مصطفى البارزاني[٦٧٢].

كانت طروحات نائب العمارة (عبدالكريم الازري) حول هذه الحركة والقضية الكردية عموماً أكثر واقعية ومنطقية، حيث أشار الى أن المشاكل، وان تم القضاء على هذه الحركة، سوف تستمر إن لم تعالج الاسباب التي ساهمت في نشأتها والتي هي ناتجة عن مشاكل مستمرة وإدارة غير كفوءة، داعياً الى دراسة أسباب الحركة من كافة نواحيها المختلفة. وبين أن العراق ليس الدولة الوحيدة والاولى التي تواجه مثل هذه المشاكل والاضطرابات، لافتاً النظر الى ضرورة الاخذ بتجارب الدول الاخرى التي تعيش فيها أكثر من قومية، مستشهداً ببعض الدول مثل سويسرا التي تعيش فيها القوميات الالمانية والايطالية والفرنسية، وكذلك كندا التي يعيش فيها الانكليز والفرنسيون دون مطالبة الآخيرين الاندماج مع فرنسا[٦٧٣].

وطالب الحكومة أيضاً ان تدرس القضية بـ ((نظرة فلسفية تاريخية واسعة ... وبشكل إيجابي لأنها في الواقع قضية تخص كيان المملكة بالصميم))، مشيراً الى ضرورة الابتعاد عن المسائل الثانوية والدخول في جوهر القضية الكردية. كما أكد على ضرورة مساواة وشراكة الكرد في العراق، حيث دعى كل العرب العراقيين بأن يقولوا ((...لاخوانهم الاكراد باننا لانريد منكم ان تكونوا عرباً ولا نريد الاساءة اليكم، بل نقول لكم إن هذه الدولة قائمة على قوميتين كل قومية تحترم أختها الاخرى، لانريد الاكراد أن يكونوا عرباً كما لانريد من العرب أن يكونوا أكراداً، ولا تريد إحدى القوميتين السوء بالاخرى، انما القوميتان تعيشان وتتعاونان في وطن

العاشرة والحادية عشر وعن العمارة للدورات الرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر، توفي في لندن في ٢ تموز ١٩٨٦. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص٣٨٣.

[672] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص٨٠.

[673] المصدر نفسه، ص٨١.

واحد وتربطهما مصلحة واحدة، نريد من العرب أن يبقوا عرباً لتزدهر قوميتهم ولغتهم ... ولانريد ... أن نستغل أو نستعمر القومية الكردية، كلا إنما نريدها ان تزدهر هي أيضاً"[٦٧٤].

وانحى وزير الداخلية (مصطفى العمري) باللائمة على الملا مصطفى البارزاني انه هو المسبب لما آلت اليه أوضاع منطقة بارزان[٦٧٥]. ودافع وزير الدفاع (اسماعيل نامق) عن اشراك بعض العشائر الكردية في العمليات العسكرية والهجوم على مواقع قوات البارزاني معتبراً ذلك الاشراك بانه كان بموافقة الحكومة لتصبح تلك العشائر بمثابة شرطة نظامية. كما أبدى شكره وإعجابه بـ "الامة الكردية التي برهنت على تمسكها بالوحدة العراقية واخلاصها للعرش باستنكارها للاعمال الاجرامية التي قامت بها عصابة الملا مصطفى البارزاني وأخيه الشيخ احمد ومن لف حولهم من الاشرار"[٦٧٦].

يتضح لدينا مما سبق ان مواقف النواب من الحركة المسلحة الكردية بين سنتي ١٩٤٣±١٩٤٥، قد اختلف الى حد ما عن مواقفهم من الحركات الكردية المسلحة السابقة.

وبالرغم من ان العديد من النواب قد تهجموا على تلك الحركة وقيادتها بشدة ووصفوها بـ "العصيان" و "التمرد"، إلا أن نواباً آخرين كانوا موضوعيين في طروحاتهم ومناقشاتهم حول تلك الحركة. فقد أكدوا على ضرورة دراسة الاسباب التي أدت الى قيامها ومحاولة معالجة تلك الاسباب، وانتقدوا الحكومة واجهزتها بسبب اهمال المنطقة وسوء وفساد الادارة الحكومية فيها مما ادى الى انتشار عدم الرضا والسخط فيها ضد الحكومة. والحقيقة ان الحكومة العراقية نفسها ادركت ايضاً ومنذ بداية الحركة الكردية المسلحة في ١٩٤٣±١٩٤٥ أن عليها أن تظهر إهتماماً أكثر بشؤون الكرد وكردستان ومعالجة بعض اسباب تذمر وشكوى الكرد. كما أن السفارة البريطانية في بغداد كانت

---

[674] المصدر نفسه، ص٨٢.

[675] المصدر نفسه.

[676] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ٨٤؛ رامبو، المصدر السابق، ص١١٠.

تحث الحكومة العراقية باتجاه "تبني سياسة تعاطف بالعمل على تهدئة وتطوير الاوضاع الادارية والاجتماعية في الالوية الشمالية" حسبما ورد في التقرير السنوي للسفارة البريطانية في بغداد سنة ١٩٤٤[٦٧٧].

وقد اتخذت الحكومة العراقية بعض الخطوات فعلاً في هذا الاتجاه مثل شحن الحبوب والاقمشة الى كردستان، وإصدار عفو عام في نيسان ١٩٤٥[٦٧٨]، فضلاً عن ابعاد بعض المسؤولين المسيئين عن المنطقة[٦٧٩].

وإذا كان هناك ما يمكن قوله أخيراً فان مواقف النواب من القضية الكردية في العراق وسياسات الحكومة العراقية تجاه هذه القضية قد تحددت أيضاً في بعض الاحيان بمواقف أولئك النواب من الحكومات القائمة، فالنائب المعارض ينتقد السياسة والنائب المؤيد للحكومة يؤيد سياستها وقد تمتد آثار المعارضة الى داخل الوزارة نفسها، فقد ورد في برقية بعثها السفير البريطاني في بغداد (كورنواليس) الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ نيسان ١٩٤٤ ما نصه "يعتقد وزير الداخلية ان التغييرات في الاجراءات الرسمية حسنت بدرجة عظيمة الوضع، إلا أنه يرى أن على الحكومة ان تتبنى منهاجاً لعمل آخر. وان يقوم رئيس الوزراء بعد ذلك بزيارة المناطق ذات العلاقة برفقة ماجد مصطفى لتوضيح مقاصد الحكومة للأكراد"[٦٨٠].

تبنى البريطانيون، الذين كانوا يرغبون في امتصاص الاستياء الكردي في إطار حساباتهم لما كان يجري في المنطقة، وخصوصاً في كردستان ايران[٦٨١]، اقتراح

677~مؤيد ابراهيم الوندواوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤– ١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٠.

678~يذكر لونكريك إن قرار العفو عرض على مجلس النواب في آذار ١٩٤٥، وتم إقراره رغم معارضة بعض النواب له، وكان القرار ينص على العفو عن الكرد المشاركين لغاية شباط ١٩٤٤. ينظر: Longrigg, OP. Cit., P. 326.

679~الوندواوي، المصدر السابق، ص١٩ .

680~سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢– ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص١٩٣.

681~تجدر الاشارة هنا الى ان سقوط نظام حكم رضاه شاه الاستبدادي في ايران في ايلول ١٩٤١، بعد الغزو السوفيتي– البريطاني، وأدى تحرك القوميات غير الفارسية ومن ضمنها الكرد، للتعبير عن طموحاتهم القومية، وقد استطاع الكرد هناك تأكيد سيطرتهم على جزء واسع من كردستان أيران بحيث لم يعد فيها أثر لسلطة

وزير الداخلية العراقي، فاتصلوا خصيصاً بجميل المدفعي لضمان عدم معارضة المنهاج المقترح في حالة عرضه على البرلمان. وقد أبدى نوري السعيد كامل موافقته على اقتراح وزيره، وقدم مذكرة خاصة بصدده الى الوصي عبدالإله، إلا أن جهوده جوبهت بقدر غير قليل من المعارضة التي انتقلت آثارها الى داخل وزارته بسبب خشية بعض أعضائها من أن يشجع هذا الموقف من الاكراد بعض الاوساط في الوسط والجنوب على تقديم مطالب أكبر، فضلاً عن الخوف من "إنفصال" كردستان[٦٨٢]. فأسرع السعيد الى تقديم استقالته[٦٨٣]. ولاشك أن هذا لم يكن وحده السبب في عدم الاستجابة لمقترح وزير الداخلية وجهود رئيس الوزراء نوري السعيد، بل عدم قناعة عدد من المسؤولين والنواب وعدم اكتراثهم بالمظالم الكردية رغم إعتراف المصادر العراقية و البريطانية صراحة بإهمال الحكومة لشؤون المناطق الكردية، وسوء إدارة بعض الموظفين العراقيين في تلك المناطق وعدم كفاءتهم.

حكومة طهران. ومع ان الحكومة الايرانية استخدمت القوة ضد الكرد بارسال حملات عسكرية ضد بعض المناطق الكردية في حينها سنة ١٩٤٤، لكن تلك الاجراءات لم تضع نهاية حاسمة للوضع المتأزم في كردستان ايران وكان البريطانيون قد تخوفوا منذ وقت مبكر بان التطورات في كردستان ايران قد تؤدي الى التعاون بين الكرد في ايران وكرد العراق، وبانه اذا ما نجح كرد ايران في اقامة منطقة مستقلة جزئياً، فان مثل هذا التطور سيثير حتماً ردود فعل في كردستان العراق. ينظر: طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١ ± ١٩٥١، بغداد، ٢٠٠٢، ص١١٣–١١٩؛ ياسين ، المصدر السابق، ص٦٨.

[682] شير محمد، المصدر السابق، ص١٩٣؛ Longrigg, Op. Cit., P. 325-326

[683] زويد، المصدر السابق، ص٢٧١.

الخاتمة

كانت القضية الكردية إحدى القضايا الرئيسة المهمة المطروحة على الساحة السياسية العراقية منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في ١٩٢١، وإن هذه القضية شغلت حيزاً مهماً من الاهتمامات السياسية للحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية.

وعندما بدأت الحياة النيابية في العراق بافتتاح أول مجلس نيابي عراقي في سنة ١٩٢٥، كانت القضية الكردية قد مرت بتطورات مهمة في العراق، كما أن المساومات الدولية وسياسة سلطات الانتداب البريطاني لعبت دوراً مهماً في رسم مسارات تلك القضية. ورغم التصريحات والوعود التي منحت للكرد، والتي أشير اليها في الرسالة، إلا أن تلك التصريحات والوعود أختزلت في النهاية الى وعود تخص مجالات اللغة والادارة وقضايا التعليم.

واتخذت القضية الكردية في العراق خلال السنوات التي غطتها هذه الرسالة، أي ١٩٢٥–١٩٤٥، مسارين رئيسين. تمثل الاول منها في رفع العرائض والالتماسات و الاحتجاجات الى السلطات العراقية والبريطانية وكذلك الى عصبة الامم، وخاصة في النصف الثاني من عشرينات وبداية ثلاثينات القرن الماضي بخصوص ضرورة تنفيذ الوعود التي منحت للكرد، بما في ذلك حق تكوين حكومة كردية ضمن إطار الدولة العراقية. أما المسار الثاني الذي إتخذته فقد تمثل في الحركات الكردية المسلحة وخاصة حركات الشيخ محمود الحفيد في السنوات ١٩٢٢–١٩٢٧ و ١٩٣٠–١٩٣١. وحركة الشيخ احمد البارزاني في ١٩٣١–١٩٣٢، وحركة خليل خوشوي ١٩٣٥–١٩٣٦، وحركة الملا مصطفى البارزاني ١٩٤٣–١٩٤٥.

ولقد كانت القضية الكردية بمساريها المذكورين في اعلاه، موضوع مناقشات عديدة ومطولة، أحياناً، في مجلس النواب العراقي في الدورات العشر الاولى التي تمتد من سنة ١٩٢٥ الى ١٩٤٥. ويمكن تمييز موقفين للنواب من القضية الكردية، الموقف الاول،

ويمثله أقلية من النواب، تميز بتفهمهم القضية الكردية ودعوا الى دراسة اسبابها ووضع الحلول والمعالجات لها، كما تعاطفوا مع العديد من المطالب والطروحات الكردية بخصوص التعليم والادارة وإستخدام اللغة الكردية في كردستان العراق. أما الموقف الثاني، فقد تمثل في النواب الذين وقفوا موقفاً منتقداً ومعارضاً للمطالب الكردية، ودعى بعضهم الى ضرورة إستخدام الشدة في التعامل مع الكرد.

وبالرغم من وجود عدد غير قليل من النواب الكرد في مجلس النواب العراقي، الا أن الملاحظ أن مداخلاتهم حول المواضيع المتعلقة بالقضية الكردية كانت قليلة خلال السنين التي غطتها الدراسة. وقد وقف بعضهم بشدة مع المطالب الكردية، بل وأكثر من ذلك فأن البعض منهم كانوا يقدمون المطالب الى السلطات الحكومية، في حين أن البعض الاخر وقف موقف المعارض أو المتفرج على الاقل من تلك المطالب.

وقد تأثرت مواقف النواب من القضية الكردية بجملة عوامل منها مدى تفهم طبيعة وتفاصيل القضية الكردية، وخاصة أولئك النواب الذين كانوا يعدون المطالب الكردية تضر بالوحدة العراقية وخطوة نحو الانفصال. وكذلك تأثرت مواقفهم باسلوب إنتخابهم الى مجلس النواب، ففي حالات كثيرة كان وصول هؤلاء النواب الى المجلس يتم من خلال الحكومة نفسها، وكان عليهم في المقابل مسايرة الحكومة وتأييد سياساتها.

المصادر والمراجع

- الوثائق:

أ- وثائق بريطانية غير منشورة:

1- P.R.O, FO, 371/5070, From Civil Commissioner, Baghdad, 27th November 1919.
2- P.R.O, FO, 371/35012, From the British Embassy (Baghdad) to Mr. A. Eden, 16th October 1943.
3- P.R.O, FO, 371/35012, From Baghdad to Foreign Office, th November 1943.
4- P.R.O, FO, 371/35013, From Baghdad to Foreign Office, 12th November 1943.
5- P.R.O, FO, 371/35013, From Baghdad to Foreign Office, 11th December 1943.
6- P.R.O, FO, 371/45346, From The British Embassy (Baghdad) to Mr. A. Eden, 3rd May 1945.
7- P.R.O, FO, 371/4543, From Baghdad to Foreign Office, 28th November 1945.
8- P.R.O, FO, 371/3501, From Baghdad to Foreign Office, 16th December 1943.
9- P.R.O, FO, 371/40039, From C.inc. Persia /Iraq to War Office, 10th October 1944.
10- P.R.O, FO, 371/27077, From Baghdad to Foreign Office, 28th June 1941.
11- P.R.O, FO, 371/27078, From Baghdad to Foreign Office, 20th July 1941.

ب- الوثائق المنشورة:

أولاً: باللغة العربية.

١- البوتاني، عبدالفتاح علي؛ وثائق من تأريخ الحركة التحررية الكوردية، ملاحظات تأريخية و دراسات أولية، مؤسسة موكريانى للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١.

٢- البوتاني، عبدالفتاح علي؛ الحركة القومية الكوردية التحررية، دراسات ووثائق، ط١، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠٤.

٣- الجدة، رعد ناجي؛ التطورات الدستورية في العراق، ط١، مطبعة الزمان، بغداد، ٢٠٠٤.

٤- حمدي، وليد؛ الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، لندن، ١٩٩١.

٥- صفوة، نجدة فتحي؛ العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، البصرة، ١٩٨٣.

٦- مراد، خليل علي؛ مختارات من كتاب كركوك والموصل في الوثائق العثمانية، بنكةى ذين، السليمانية، ٢٠٠٥.

٧- الونداوي، مؤيد ابراهيم؛ العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢.

ثانياً: باللغة الكردية.

١- عەلی، سەلمان؛ کوردستانی عێراق لە بەڵگەنامەکانی وەزارەتی دەرەوەی بریتانیادا (كردستان العراق في وثائق وزارة الخارجية البريطانية)، پێشەکی: سديق سالح، یەکەم بەرگ، بنکەی ژین، سلێمانی، ٢٠٠٥.

ثالثاً: باللغة الانكليزية.

1- Great Britain, Colonial Office; Special Report by his Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq During the Period 1920-1931, London, 1931.

المطبوعات الحكومية:

١- الحكومة العراقية؛ القانون الاساسي العراقي، بغداد، ١٩٢٤.

٢- الحكومة العراقية؛ مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج١، بغداد، ١٩٢٤.

٣- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥.

٤- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥.

٥- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦.

٦- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧.

٧- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧.

٨- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٨.

٩- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٩.

١٠- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٠.

١١- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.

١٢- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.

١٣- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.
١٤- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣.
١٥- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٥.
١٦- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٦.
١٧- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٧.
١٨- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨.
١٩- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤١.
٢٠- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٢.
٢١- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣.
٢٢- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣.
٢٣- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٥.
٢٤- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦.
٢٥- الحكومة العراقية؛ النظام الداخلي لمجلس النواب، ط٧، بغداد، ١٩٥٤.

المطبوعات الرسمية بالتركية:

١- سالنامه ولايت موصل، ١٣٠٠هـ، ١٨٩٢م.

المذكرات:

أ- العربية:

١- الحصري، ساطع؛ مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧. ج١، بيروت، ١٩٦٧.

٢- حيدر، رستم؛ مذكرات، حققها: نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ١٩٨٨.

٣- شوكت، ناجي؛ سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ج١، بغداد، ١٩٨٩.

٤- كمال، علي؛ مذكرات علي كمال، تقديم وتحقيق: جمال بابان، بغداد، ٢٠٠٠.

ب- الكُردية:

١- حەفید، شێخ لەتیف، یادشتەکانی شێخ لەتیفی حەفید (مذكرات الشيخ لطيف الحفيد)، ساغکردنەوەی: کەمال نووری مەعرووف، چاپی یەکەم، ب . ش، ١٩٩٥.

٢- نۆئیل، مەیجەر؛ یاداشتەکانی (مذكرات الميجر نوئيل)، وەرگێرانی: حسين احمد جاف و حسين عثمان نێرگسەجاری، چاپخانەی حسام، بغداد، ١٩٨٤.

الاطروحات والرسائل الجامعية:

أ- الدكتوراه:

١- الاعكيدي، عمار يوسف عبدالله؛ السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٦، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.

٢- حسين، محسن حمزة حسن؛ الازمة البلقانية ١٨٧٥-١٨٧٨ دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الاوربية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١.

٣- صابر، سروة أسعد؛ كوردستان الجنوبية ١٩٢٦-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٥.

٤- الطائي، ذنون يونس حسين؛ الاوضاع الادارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٨.

٥- نذير، عدنان سامي؛ دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

ب- الماجستير:

١- بهنان، حنا عزو؛ التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٢- الجبوري، جاسم محمد خضير؛ سعيد الحاج ثابت (نشاطه الوطني والقومي)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.

٣- الجبوري، محمد حازم؛ الاحتلال البريطاني الثاني للعراق (دراسة تأريخية في اساليبه ومظاهره (١٩٤١-١٩٤٧)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.

٤- زويد، عبدالرحيم ذوالنون؛ العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٥- سلمان، محمد عصفور؛ العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٦- شريف، هيوا حميد؛ توفيق وهبي ١٨٩١-١٩٨٤ حياته ودوره السياسي والثقافي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٧- الصائغ، بان غانم احمد؛ مصطفى العمري ونشاطه الاداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٦.

٨- عبدالقادر، عصمت برهان الدين؛ دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

٩- عقراوي، منهل الهام عبدال؛ جريدة فتى العراق ١٩٣٤-١٩٥٨ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.

١٠- غفور، دارا جمال؛ محمد امين زكي ودوره السياسي والاداري في العراق ١٩٢٤-١٩٤٨، رسالة ماجستير، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٤.

١١- المظفري، نبيل عكيد محمود؛ دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تأريخية لدورهم الوطني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.

١٢- المكصوصي، شيماء طالب عبدالله؛ المنتفك (دراسة تأريخية سياسية ١٩٢١-١٩٣٩)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٨.
١٣- الموسوي، رجاء زامل كاظم؛ جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
١٤- ميسروب، سيفان باكراد؛ مبدأ سيادة الشعب الدساتير العراقية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ١٩٩٩.
١٥- النحاس، زهير علي احمد؛ التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

الكتب العربية والمعربة:

١- أحمد، ابراهيم خليل؛ تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، ط١، البصرة، ١٩٨٢.
٢- أحمد، ابراهيم خليل وجعفرعباس حميدي؛ تأريخ العراق المعاصر، الموصل، ١٩٩٠.
٣- أحمد، ابراهيم خليل وخليل علي مراد؛ إيران وتركيا، دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٩٢.
٤- أحمد، كمال مظهر؛ أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، بغداد، ١٩٧٨.
٥- أحمد، كمال مظهر؛ كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة: محمد الملا عبدالكريم، ط٢، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤.
٦- أحمد، كمال مظهر؛ صفحات من تأريخ العراق المعاصر (دراسات تحليلية)، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧.
٧- أحمد، كمال مظهر؛ كركوك وتوابعها (حكم التأريخ والضمير)، د.م، د. س.
٨- أدموندز، سي. جي؛ كرد وترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط٢، دار اراس للنشر، أربيل، ١٩٩٩.
٩- الادهمي، محمد مظفر؛ المجلس التأسيسي العراقي، ج١-٢، ط٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩.

١٠- الأرحيم، فيصل محمد؛ تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٥.
١١- الأزري، عبدالكريم؛ مشكلة الحكم في العراق، د. م، د. س.
١٢- أسسرد، فريد؛ المسألة الكردية بعد قانون أدارة الدولة العراقية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤.
١٣- أسعد، فائز عزيز؛ انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، مطبعة السندباد، بغداد، ١٩٨٤.
١٤- أسماعيل، زبير بلال؛ ثورات بارزان ١٩٠٧-١٩٣٥، ط١، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ١٩٩٨.
١٥- أمين، نوشيروان مصطفى؛ كردستان العراق (عصر القلم والمراجعات ١٩٢٨-١٩٣١)، ترجمة: حمەصالح كلالي، ط١، مطبعة خاك، السليمانية، ٢٠٠٠.
١٦- أنطونيوس، جورج؛ يقظة العرب (تأريخ حركة العرب القومية)، ترجمة: ناصرالدين الاسد واحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦.
١٧- بارزاني، ايوب؛ المقاومة الكردية للاحتلال ١٩١٤- ١٩٥٨، دار نشر حقائق المشرق، جنيف، ٢٠٠٢.
١٨- البارزاني، عزيز حسن؛ الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، دار سبيريز، دهوك، ٢٠٠٢.
١٩- البارزاني، مسعود؛ البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة بارزان الاولى ١٩٣١، كردستان، ١٩٨٦.
٢٠- البارزاني، مسعود؛ البارزاني والحركة التحررية الكردية (ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥)، كردستان، ١٩٨٦.
٢١- برو، توفيق علي؛ العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة،١٩٦٠.
٢٢- بصري، مير؛ اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، بيروت، ٢٠٠٤.
٢٣- بصري، مير؛ اعلام الكرد، لندن، ١٩٩١.
٢٤- بطاطو، حنا؛ العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الاول، ط٢، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٢٥- البكاء، طاهر خلف؛ التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١-١٩٥١، بغداد، ٢٠٠٢.
٢٦- البوتاني، عبدالفتاح علي؛ الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٩-١٩٥٨، أربيل، ٢٠٠٣.
٢٧- بيل، المس جيروند؛ فصول من تأريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر خياط، ط٢، بيروت، ١٩٧١.
٢٨- الجابري، ستار جبار؛ سعد صالح ودوره السياسي في العراق، بغداد، ١٩٩٧.
٢٩- الجبوري، عبدالجبار حسن؛ الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٧.
٣٠- جميل، حسين؛ الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، وموقف جماعة الاهالي منها، ط١، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٨٣.
٣١- الجواهري، عماد أحمد؛ تأريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
٣٢- جياووك، معروف؛ مأساة بارزان المظلومة، ط٢، مؤسسة اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١.
٣٣- جياووك، معروف؛ نيابتي ١٩٢٨-١٩٣٠، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٣٧.
٣٤- الحاج، عزيز، القضية الكردية في العشرينات، بيروت، ١٩٨٤.
٣٥- الحربي، علاء جاسم محمد؛ رجال العراق الملكي، الطبعة الاولى، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤.
٣٦- الحربي، علاء جاسم محمد؛ جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تأريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، ط١، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩.
٣٧- الحسو، نزار توفيق؛ الصراع على السلطة في العراق الملكي (دراسة تحليلية في الادارة والسياسة)، مطبعة دار افاق عربية، بغداد، ١٩٨٤.
٣٨- حسن، صالح محمد؛ شريف باشا، حياته ودوره السياسي ١٨٦٥-١٩٥١، أربيل، ٢٠٠٥.

٣٩- الحسني، عبدالرزاق؛ تأريخ الوزارات العراقية، الاجزاء ١-٢-٣-٤-١٠، ط٧، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨.

٤٠- الحسني، عبدالرزاق؛ تأريخ العراق السياسي الحديث، الجزئين ١-٢، ط٧، بغداد، ١٩٨٩.

٤١- الحسني، عبدالرزاق؛ اسرار الانقلاب، صيدا، ١٩٣٧.

٤٢- الحسني، عبدالرزاق؛ العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٥.

٤٣- حسين، فاضل؛ مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، ط٣، بغداد، ١٩٧٧.

٤٤- الحصري، ساطع؛ البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.

٤٥- الحفو، غانم محمد وعبدالفتاح علي البوتاني؛ الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، مؤسسة سبيريز، أربيل، ٢٠٠٥.

٤٦- الحيدري، رياض رشيد ناجي؛ الآثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، ط١، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٧.

٤٧- خدوري، مجيد؛ نظام الحكم في العراق، ترجمة: مجيد خدوري وفيصل نجم الدين الاطرقجي، بغداد، ١٩٤٦.

٤٨- الخطاب، رجاء حسين؛ عبدالرحمن النقيب (حياته الخاصة وارآؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، ط١، بغداد، ١٩٨٥.

٤٩- الخطاب، رجاء حسين؛ " الانتداب البريطاني على العراق " تأليف مجموعة باحثين، المفصل في تأريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢.

٥٠- الدرة، محمود؛ القضية الكردية، ط٢، بغداد، ١٩٦٦.

٥١- رامبو، لوسيان؛ الكرد والحق، ترجمة: عزيز عبدالاحد نباتي، مطبعة وزارة الثقافة، أربيل، ١٩٩٨.

٥٢- رسول، اسماعيل شكر؛ أربيل (دراسة تأريخية في دورها الفكري والسياسي ١٩٣٩-١٩٥٨)، ط٢، السليمانية، ٢٠٠٥.

٥٣- الروضان، عبد عون؛ موسوعة عشائر العراق، ج١، ط١، الاردن، ٢٠٠٣.
٥٤- الزبيدي، محمد حسين؛ مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتأريخ العراق المعاصر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.
٥٥- زكي، محمد أمين؛ تأريخ السليمانية وانحائها، ترجمة: محمد جميل بندي الروزبياني، بغداد، ١٩٥١.
٥٦- الساعدي، حميد؛ مبادىء في القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٩٠.
٥٧- السعيد، نعمة؛ النظم السياسية في الشرق الاوسط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨.
٥٨- السلمان، انعام مهدي علي؛ حكم الشيخ خزعل في الاحواز ١٨٩٧-١٩٢٥، دار الكندي، بغداد، ١٩٨٥.
٥٩- سيف الدين، بيار مصطفى؛ السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان ١٩٢٣-١٩٢٦، ط١، مؤسسة سبيريز، اربيل، ٢٠٠٤.
٦٠- شريف، عبدالستار طاهر؛ الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩.
٦١- شير محمد، سعاد رؤوف؛ نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨.
٦٢- صابر، سروه اسعد؛ كردستان من بداية الحرب العالمية الاولى الى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤- ١٩٢٦، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١.
٦٣- الصويركي، محمد علي؛ معجم اعلام الكرد، بنكەی ژين، السليمانية،٢٠٠٦.
٦٤- طاهر، عبدالجليل؛ العشائر العراقية، ج١، بيروت،١٩٧٢.
٦٥- عزيز، محمد؛ النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٥٤.
٦٦- العطية، غسان؛ العراق، نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة: عطا عبدالوهاب، لندن، ١٩٨٨.
٦٧- العكام، عبدالامير هادي؛ الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١. ١٩٣٣، بغداد، ١٩٧٥.
٦٨- العمر، فاروق صالح؛ المعاهدات العراقية ـ البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢. ١٩٤٨، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٧.

٦٩- عيسى، حامد محمود؛ المشكلة الكردية في الشرق الاوسط ، مطبعة اطلس، القاهرة، ١٩٩١.
٧٠- الغزالي، بشير حمود؛ "المجلس التاسيسي العراقي" في كتابات مجموعة باحثين، المفصل في التاريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢.
٧١- الغلامي، عبدالمنعم؛ ثورتنا في شمال العراق، ١٩١٩- ١٩٢٠، ج١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٦.
٧٢- فرج، لطفي جعفر؛ عبدالمحسن السعدون ودوره في تأريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، ١٩٨٨.
٧٣- قاسملو، عبدالرحمن؛ كردستان والاكراد (دراسة سياسية واقتصادية)، ترجمة: ثابت منصور، د.م، ١٩٦٨.
٧٤- قاسمية، خيرية؛ الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨- ١٩٢٠، مصر، ١٩٧١.
٧٥- قفطان، كاوس؛ الانتفاضات البارزانية، ط ٢، مطبعة سركوتن، السليمانية، ٢٠٠٢.
٧٦-كاظم، صالح جواد واخرون؛ النظام الدستوري في العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، د. م، ١٩٨٠.
٧٧-كمال الدين، محمد علي؛ سعد صالح، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٩.
٧٨-لازاريف، م. س؛ المسألة الكردية ١٩١٧- ١٩٢٣، ترجمة : عبدي حاجي، ط ١، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١.
٧٩- لوكيتز، لورا؛ العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة : دلشاد ميران، اربيل، ٢٠٠٤.
٨٠- المتولي، محسن محمد؛ كرد العراق (منذ الحرب العالمية الاولى حتى سقوط الملكية ١٩١٤- ١٩٥٨)، ط ١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠١.
٨١- المحامي، محمد فريد بك؛ تأريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧.
٨٢- مصطفى، احمد عبدالرحيم؛ في اصول التأريخ العثماني، ط ١، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢.
٨٣- مصطفى، حسن؛ البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢- ١٩٤٧، ط ٢، بغداد، ١٩٨٣.
٨٤- مكدول، ديفيد؛ تأريخ الاكراد الحديث، ترجمة : راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤.

٨٥–منتشاشفلي، البرت ج.؛ العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨.
٨٦–الموصلي، منذر؛ القضية الكردية في العراق (البعث والاكرد)، ط١، دار المختار، دمشق، ٢٠٠٠.
٨٧–النجار، جميل موسى؛ الادارة العثمانية في ولاية بغداد ١٨٦٩–١٩١٧، بغداد، ٢٠٠١.
٨٨–نديم، شكري محمود؛ "سير عمليات الاحتلال عسكرياً" في مجموعة باحثين، الموصل في تأريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢.
٨٩–النصيري، عبدالرزاق احمد؛ نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، ط ١، بغداد، ١٩٨٧.
٩٠–نظمي، وميض جمال عمر واخرون؛ التطور السياسي المعاصر في العراق، د.م، د.س، ١٩٨٧.
٩١– الهلالي، عبدالرزاق؛ تأريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني، ١٩٢١. ١٩٣٢، دار الشؤن الثقافية، بغداد، ٢٠٠٢.
٩٢– وائي، إديث وانيف بينروز؛ العراق (دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ١٩١٥. ١٩٧٥)، ترجمة : عبدالمجيد حسيب القيسي، ج ١، ط ١، بيروت، ١٩٨٩.
٩٣–الورد، باقر امين؛ اعلام العراق الحديث، ١٨٦٩. ١٩٦٩، مطبعة اوفيست الميناء، بغداد، ١٩٧٨.
٩٤– ياسين، برهان ابابكر؛ كردستان في سياسة القوى العظمى، ١٩٤١–١٩٤٧، ترجمة : هوراس، ط ١، مطبعة هاوار، دهوك، ٢٠٠٢.

الكتب الكردية :

١– ئەحمەد، كەمال مەزهەر؛ چەند لاپەڕەیەك لە مێژووی گەلی كورد (صفحات من تأريخ الشعب الكردي)، بەرگی دووەم، ئامادەكردنی: عەبدوللاّ زەنگەنە، چ ١، دەزگای چاپ و بلاّوكردنەوەی موكریانی، هەولێر،٢٠٠١.
٢– ئەمین، نەوشیروان مستەفا؛ ژیان بەتەمەنترین ڕۆژنامەی كوردی، ١٩٢٦. ١٩٣٨(الحياة اطول صحيفة كردية عمراً)، چ ١، سلێمانی، ٢٠٠٢.

٣- دەباغ، فەیسەڵ؛ حزبی هیوا وشۆڕشی ١٩٤٣.١٩٤٥ی بارزان (حزب هیوا وثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥)، هەولێر، ١٩٩٧.
٤- زەکی، محەمەد ئەمین؛ دوو تەقەللای بێسود (محاولتین غیر مجدیتین)، تۆێژینەوەی سەباحی غالب، چاپخانەی هەڵوێست، لەندەن، ١٩٨٤.
٥- زەکی، محەمەد ئەمین؛ محاسبەی نیابەت (محاسبه النیابه)، بەغدا، ١٩٢٨.
٦- زەنگەنە، عەبدوڵلا؛ ژیانەوەو شوێنی لە ڕۆژنامەنووسی کوردیدا ١٩٢٤. ١٩٢٦(ژیانەوە± الانبعاث وموقعها في الصحافة الكردية)، پێشەکی کەمال مەزهەر ئەحمەد، چ ١، دەزگای چاپ وبلاو کردنەوەی موکریانی، هەولێر، ٢٠٠٢.
٧- سەعدی، بەشیر حوسێن؛ پەیام لەمێژووی نەتەوەی کورد (رسالة في تأريخ الامة الكردية)، چاپخانەی دارا، هەولێر، ١٩٩٧.
٨- سجادی، علاء الدین؛ شۆرشەکانی کورد وکورد و کۆماری عێراق (ثورات الكرد والكرد وجمهورية العراق)، چاپخانەی معارف، بەغدا، ١٩٥٩.
٩- شەمزینی، عەزیز؛ جولانەوەی رزگاری نیشتمانی کوردستان (حركة التحرر الوطني الكردستاني)، چ ٣، سلێمانی، ١٩٩٨.
١٠- صالح، رفیق وصدیق صالح؛، ڕۆژنامەی ژیان (جريدة الحياة)، دووەم بەرگ، سلێمانی، ٢٠٠٣.
١١- عەلی، جەعفەر؛ ناسیونالیزم و ناسیونالزمی کوردی (القومية والقومية الكردية)، سلێمانی، ٢٠٠٤.
١٢- عەلیاوەیی، عەبدولا؛ کوردستان لەسەردەمی دەولەتی عوسمانی دا (له ناوەراستی سەدەی نۆزدەوە تا سەرەتای جەنگی یەکەمی جیهانی) (كوردستان في عهد الدولة العثمانية)، سەنتەری لێکۆلینەوەی ستراتیجی کوردستان، سلێمانی، ٢٠٠٤.
١٣- کاکە سوور، محمد عەبدولا؛ گەشەکردنی خوێندنی فەرمی لە لیواکانی کوردستانی عێراق دا ١٩٢١.١٩٥٣ (لێکۆلینەوەیەکی مێژوویيه) (تطور التعليم الرسمي في الوية كُردستان العراق)،چ١،هەولێر، ٢٠٠٤.
١٤- کاکە سوور، محمد عەبدولا؛ ڕۆڵی سیاسی وکەلتوری ئەفسەرانی کورد لە بزافی کوردایەتی کوردستانی باشور دا ١٩٤٥.١٩٩٢ (الدور السياسي والثقافي

للضباط الكرد في الحركة التحررية في كردستان الجنوبية)،چ ١،چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە، هەولێر، ٢٠٠٠.
١٥- كۆچێرا،كريس؛ مێژووی كورد لە سەدەی نۆزدەو بيست دا (تأريخ الكرد فی قرنی التاسع عشر والعشرين)، وەرگێڕاونی:محمد رەبانی، چ٢، تاران، ب.س.
١٦- لۆمبۆرن، روينه؛ كورد گەلێكی بێ ولاّت (الكُرد شعب بدون دولة)، وەرگێڕانی: ئەمجەد شاكەلی، چاپی يەكەم، سويد، ١٩٩٤.
١٧- موكريانی، كوردستان؛ زاری كرمانجی (لسان الكرمانج)،چ١ ،دەزگای چاپ وبلاّوكردنەوەی موكريانی، هەولێر، ٢٠٠٢.
١٨- ناوخۆش، سەلام؛ هۆكارەكانی لكاندنی ويلايەتی موسلّ بە عێراقی عەرەبی يەوە (عوامل الحاق ولاية الموصل بالعراق العربي)، چ١،چاپخانەی ژيان، كوردستان، ٢٠٠٠.
١٩- نوئيل، مێجەر؛ سەرنجدانێكی بارودۆخی كورد (نظرة في الوضعية الكردية)، وەرگێڕانی: سديق سالّح، چاپخانەی سەركەوتن، سلێمانی،٢٠٠١.
٢٠- نێروەيی، عەلی تەتەر؛ بزاڤا سياسی ل كوردستانێ (الحركة السياسية في كردستان)، دەزگای سپيرێز، دهۆك،٢٠٠٢.
٢١- هاوار، م. ر؛ شێخ مەحمودی قارەمان و دەولّەتەكەی خواروی كوردستان (شيخ محمود البطل ودولته في جنوب كردستان)، ب٢، لەندەن، ١٩٩١.

الكتب الانكليزية:

1- Devereux, Robert; The first Ottoman Constitutional period, 2nd printing, Baltimore, 1964.
2- Joseph, John; The Nestorians and their Muslim neigbours, Princeton, 1961.
3- Longrigg, S.H; Iraq 1900 to 1950 ,A political , social and Economic history , 3rd impression , Beirut , 1968.
4- Main , Ernest; Iraq from Mandate to Independence, London, 1935.
5- Owen, Roger; state, power and politics in the making of modern Middle East, 2nd edition, London, 2000.
6- Salih, khalied; stat-making, nation-building and the military; Iraq 1941-1958, Sweden, 1996.
7- Shaw, Stanford J & Ezel K.; history of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University press, 1977.
8- Sluglett, Peter, Britain in Iraq 1914-1932, London, 1976.
9- Tarbush , Mohammad A. ; The role of the Military in politics A case study of Iraq to 1941 , London , 1982.

الموسوعات :

١- الكيالي، عبدالوهاب؛ موسوعة السياسة، ج٧، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،١٩٩٤.

الدوريات والبحوث:

أ- العربية:

١- الأدهمي، محمد مظفر؛ "الحركة البرلمانية العثمانية في العراق"، مجلة افاق عربية، العدد (٦)، بغداد، شباط، ١٩٧٧.

٢- جميل، حسين؛ "الحياة البرلمانية في العراق بين النصوص والممارسة"، مجلة افاق عربية، السنة الخامسة ، العدد (٢)، بغداد، شباط، ١٩٩٠.

٣- العدول، جاسم محمد؛ "الموصل في العهد الحميدي" في موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، الموصل، ١٩٩٢.

٤- العدول، جاسم محمد؛ "الموصل في العهد الأتحادي" في موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، الموصل، ١٩٩٢.

٥- العمر، فاروق صالح؛ "طالب النقيب" مجلة افاق عربية، العدد (٣)، بغداد، تشرين الثاني ١٩٨٢.

ب- الانكليزية:

1- Davidson, Nigel; "Iraq the new state" journal of the Royal Central Asian society, vol., xix, part II, April, 1932 .

2- Sasson, Philip, "Air power in the middle East" Journal of the Royal Central Asian society, vol. , xix, part III, July 1933.

الصحف:

اسم الصحيفة	العـدد والسنـــة
١- الوقائع العراقية	(٣٣٢) في ١٩٢٥/٨/٢٣.
٢- الوقائع العراقية	(٤١٣) في ١٩٢٦/٣/١٤.
٣- الوقائع العراقية	(٤١٤) في ١٩٢٦/٣/١٦.
٤- الزمان	(٢٦١) في ١٩٣٠/٩/٢١.

الملاحق

الملحق رقم (١)

أعداد النواب في الدورات (١-١٠) موزعة حسب الالوية

أسم اللواء	الدورة (١)	الدورة (٢)	الدورة (٣)	الدورة (٤)	الدورة (٥)	الدورة (٦)	الدورة (٧)	الدورة (٨)	الدورة (٩)	الدورة (١٠)
أربيل	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٧	٧	٧	٧
البصرة	٩	٩	٩	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
بغداد	١٣	١٣	١٣	١٣	١٤	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
الحلة	٥	٥	٥	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٦
الدليم	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٥	٥	٥
ديالى	٤	٤	٤	٤	٤	٦	٥	٦	٦	٦
الديوانية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٣	١٣	١٣	١٣
السليمانية	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٦	٦	٦	٦
العمارة	٤	٤	٤	٤	٤	٧	٧	٧	٧	٧
كربلاء	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٤
كركوك	٤	٤	٤	٤	٥	٦	٦	٦	٦	٦
الكوت	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٥	٥	٥
المنتفك	٨	٨	٨	٨	٨	٨	١٠	١٠	٩	١٠
الموصل	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥
المجموع	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٩٠	١٠٧	١١٥	١١٥	١١٤	١١٦

مصدر الجدول :

عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ط٧، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٨٩-٣٠٤.

الملحق رقم (٢)

مذكرة النواب الكرد الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

ان لجنة القضية الامة عند قيامها بحل قضية الموصل ارتأت في تقريرها بأن من حق الشعب الكردي وضعه حرية كاملة في ادارة شؤونهم وحقوقهم. غير ان تلك الامتيازات لم تطبق منحصرة في لواء السليمانية واربيل فان الطرق المتخذة لتطبيقها في رأينا هذا لم تأتي للاكراد بفائدة محسوسة سواء كانت علمية او اقتصادية او ادارية كما يتطلبها التطور الحديث وتقتضيها رغائب سكان الشمال.

ومن المعلوم ان الحكومة التركية تتكيد صعوبات جمة في تطبيق تلك الامتيازات بموضعها الحاضر كما لا يخفى الاكراد من دراتها فائدة تذكر فمثله من المحتم ان تحمل تلك الامتيازات خاضعة لتشكيلات اشد واوسع واكثر ملاءمة لحقوق الاكراد وفي الوقت نفسه تختلف وزراً ثقيلاً عن عاتق الحكومة.

نستسرحم من صميم افئدتنا ان تنظروا الى مطالب الامة بعين الاعتبار والتدبير لاجراء تشكيلات انظمة بأسرع ما يمكن.

١- لا يخفى على فخامتكم بان لواء الموصل في وضعها الحاضر يحتوي على اربعة وعشرين ناحية وستة اقضية وهذه الاقضية هي شيخان، عقرة، زيبار، عمادية، زاخو، دهوك، تلعفر، سنجار، الموصل، وليست ذاكرين شيئاً جديداً اذا قلنا بان الاكثرية الساحقة من العشائر واهالي هذا الاقضية هي الاكراد في تعدادهم وعاداتهم وتقاليدهم واساسا خارطات خمسة اعشار التي خطتها على اسس خمسة تشبث ذلك بكل وضوح. ونفضلا عن ذلك فان من الصعب جداً على متصرف لواء الموصل التجوال داخل في هذه المنطقة الواسعة والاحاطة باحوال سكانها وذلك لضخامة ارجائها وسعة نطاقها كما يصعب على سكانها ايضاً الورود الى مركز اللواء. لقضاء احتياجاتهم الحكومية نظراً لبعدهم عنه، وضعر وفرقهم على نبعا عدا اللغة الكردية وسوء حالتهم المالية فلذلك تقترح تشكيل لواء كردي يكون مركزه دهوك يدعى بلوا، دهوك وتلحق به اقضية عقره وزيبار وعمادية وزاخو وان يضم الى تشكيله عين الاسسات التي اتسعت عند تشكيل الالوية الشمالية الحالية كمحل اللغة لكردية لغة رسمية الخ.

- لا يخفى على فخامتكم ان مقاساة الشعب هو المتارف وهو الذي يؤمن حياة الشعب وسعادته ويحكم ذلك يحكم على الشعب المرت والذل اذا نظرنا نظرة الانصاف الى مدارف الالوية الكردية وقايسناها مع مدارف المناطق الاخرى نرى جلياً ان مدارف المنطقة الكردية متأخرة بدرجة يرثى لها وهذا التاخر كما نعتقد ناشئ عن ارتباطها بالمديرية العامة في بغداد التي لم تهتم بتأمين واكمال الرسائل التي تستطم رقي مدارف البلاد. وهناك اسباب عامة هي التي اخرت مدارفنا تلك هي النسبة المئوية القليلة التي تصرف على مدارف الكردية وعدم الاهتمام بتوجهة وتأليف ما يلزم من الكتب ولاجل ذلك نقترح تشكيل مديرية عامة اخرى لمدارف الالوية الكردية يكون مدير المدارف كوردياً ويكون مركزه في احدى الوية الكردية.

- توجيه: ادارة الوية الكردية الاربعة اعني السليمانية، كركوك، اربيل ودهوك وتشكيل منتشية عامة يترأسها احد الاكراد المعروفين بكفائتهم ليقوم بإدارة شؤون تلك الالوية وبرجعاً للمتصرفين وذو صلاحية تامة ويكون حلقة اتصال

بالعاصمة وممثلاً لكافة الوزارات في الوية الكردية وان يكون لديه هيئة استشارية ايضاً لمساعدته في امور مالية واقتصادية والصحية والعدلية الخ ... .

ا- نطلب ان تسعى الحكومة لتعديل بعض المواد من القوانين المتبعة الان اذا وجدت منها ما هي مجحفة بحقوق سكانها والتي وضعية الجغرافية لتلك المنطقة لا تساعد لتطبيقها ونقترح ايضاً تطبيق مواد قانون الاراضي القاضية بلزوم تسجيل الاراضي مقصورة حق القرار على ان يسجلها دائرة طابو مجاناً لمدة سنتين على الاقل وذلك تسهيلاً لمصالح الاهليين وتشجيعاً لان يتقدموا الى تسجيل الاراضي.

- نقترح ان تصرف الميزانية العامة في المملكة على نسبة التابعة تخرج من المجموع الميزانية مقدار ماتصرف على دوائر المركزية وتصرف ماتبقى من الميزانية على نسبة عدد النفوس او على نسبة واردات التي تجنى الحكومة من المنطقة ويحدد بنظر الاعتبار واردات الكمارك العمومية.

باصاحب الفخامة مع جزيل اعتقادنا بحسن نوايا حكومتنا لانرى مانعاً من ان نتقدم بكل احترام الى فخامتكم بصفتكم رئيس الحكومة الموقرة راجياً تحقيق رغائبنا هذه. لكي يتمكن الشعب الكردي من ان يصبح في حالة تتمكن معها من ان يصبح في حالة تتمكن معها من استثمار اراضيهم وترقي زراعتهم وطرق مواصلاتهم وتحسين حالتهم وتوسيع دائرة معارفهم ونحن لا نطالب غيرما نعتقد في امكان تطبيقه وعدم تسببه اية ازمة مالية او سياسية. ولفخامتكم فائق التعظيمات

كركوك السليمانية موصل اربيل سليمانية اسماعيل راوندوزي
محمد جاف سيف الله خندان حازم (شمدين آغا) جمال بابان محمد صالح نائب اربيل

سنة ١٩٢٩

صورة منه الى:
فخامة مندوب السامي المؤقر

الملحق رقم (٣)

مذكرة النواب الكرد الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون

ياصاحب الفخامة رئيس الوزراء المفخم

تختلف مقاصد كل امة من امم العالم حسب احتياجاتها وحسب الظروف والاحوال التي تحيط بها فمن الامم من تنشد بسط سيادتها على العالم ومنها من تنشد تثبيت دعائمها على اساس العلم ومنها من تفكر في ايجاد الوسائل اللازمة للتخلص من نير الفاتحين ولابد لكل امة ان تعلم عندما تقوم بنشر دعوتها ومبدئها لتحقيق اغراضها بان تلك الدعوات او المبادىء عرضة الى النسخ والتبديل والتغيير والتعديل وفي كل وقت وكما ان اغراض ومقاصد الامم متباينة متضاربة كذلك تختلف فيما تضعه من الخطط لترويج اغراضها فتختلف تلك الخطط المرسومة سهولة وصعوبة وصحة وسقما من اسقم الخطط واقرب الطرق الى الفشل وابعدها عن الوصول الى تحقيق الغاية المتوخاة تلك الخطة التي تبنى على اساس هضم حق امة مشروع وطبيعي.

دعاني الى سرد هذه المقدمة التي لم أرَ بداً من ان استهل كلمتي هذه بها هو ما اصبحت عليه الامة الكردية العراقية في اشد الحاجة اليه لتأمين مصالحها المشتركة مع مصالح الشعب العراقي العربي من تعديل في الخطة المتبعة وتوسيع في التشكيلات كي تكون في حالة تتمكن معها من السير بدرجة تتفق مع عشر معشار التقدم الذي بلغته الامم الاخرى، ولي الشرف ان اعرض بصفتي نائباً عن احدى الوية كردستان العراقية النقاط التي ترجو الامة الكردية من حكومتها الموقرة ان تنظر اليها بنظر العطف وحسن النية واللطف.

وتتلخص تلك النقاط كمايلي:

(١) تشكيل لواء كردي من اقضية الموصل: لايخفى على دولتكم بان لواء الموصل في وضعها الحاضر يحتوي على اربعة وعشرين ناحية وتسع اقضية (مع قضاء المركز) وهذه الاقضية هي شيخان. عقرة. زيبار. عمادية. زاخو. دهوك. تلعفر. سنجار. وقضاء الموصل. ولسنا ذاكرين شيئاً جديداً اذا ما قلنا بان الاكثرية الساحقة من عشائر واهالي هذه الاقضية هي اكراد اقحاح في لغتهم وعاداتهم وتاريخهم وامامنا خارطات لجنة عصبة الامم تلك الخارطات التي خطتها على اسس الجنسية وهي تثبت لنا بوضوح لايقبل النقض والابرام بان تشكيل لواء من اقضية خمسة على

الملحق رقم ٣

مذكرة النائب إسماعيل راوندوزي

ياصاحب الفخامة رئيس الوزراء المفخم

تختلف مقاصد كل امة من امم العالم حسب احتياجاتها وحسب الظروف والاحوال التي تحيط بها فمن الامم من تنشد بسط سيادتها على العالم ومنها من تنشد تثبيت دعائمها على اساس العلم ومنها من تفكر في ايجاد الوسائل اللازمة للتخلص من نير الفاتحين ولابد لكل امة ان تعلم عندما تقوم بنشر دعوتها ومبدئها لتحقيق اغراضها بان تلك الدعوات او المبادىء عرضة الى النسخ والتبديل والتغيير والتعديل وفي كل وقت وكما ان اغراض ومقاصد الامم متباينة متضاربة كذلك تختلف فيما تضعه من الخطط لترويج اغراضها فتختلف تلك الخطط المرسومة سهولة وصعوبة وصحة وسقما من اسقم الخطط واقرب الطرق الى الفشل وابعدها عن الوصول الى تحقيق الغاية المتوخاة تلك الخطة التي تبنى على اساس هضم حق امة مشروع وطبيعي.

دعاني الى سرد هذه المقدمة التي لم أرَ بداً من ان استهل كلمتي هذه بها هو ما اصبحت عليه الامة الكردية العراقية في اشد الحاجة اليه لتأمين مصالحها المشتركة مع مصالح الشعب العراقي العربي من تعديل في الخطة المتبعة وتوسيع في التشكيلات كي تكون في حالة تتمكن معها من السير بدرجة تتفق مع عشر معشار التقدم الذي بلغته الامم الاخرى، ولي الشرف ان اعرض بصفتي نائباً عن احدى الوية كردستان العراقية النقاط التي ترجو الامة الكردية من حكومتها الموقرة ان تنظر اليها بنظر العطف وحسن النية واللطف.

وتتلخص تلك النقاط كمايلي:

(١) تشكيل لواء كردي من اقضية الموصل: لايخفى على دولتكم بان لواء الموصل في وضعها الحاضر يحتوي على اربعة وعشرين ناحية وتسع اقضية (مع قضاء المركز) وهذه الاقضية هي شيخان. عقرة. زيبار. عمادية. زاخو. دهوك. تلعفر. سنجار. وقضاء الموصل. ولسنا ذاكرين شيئاً جديداً اذا ما قلنا بان الاكثرية الساحقة من عشائر واهالي هذه الاقضية هي اكراد اقحاح في لغتهم وعاداتهم وتاريخهم وامامنا خارطات لجنة عصبة الامم تلك الخارطات التي خطتها على اسس الجنسية وهي تثبت لنا بوضوح لايقبل النقض والابرام بان تشكيل لواء من اقضية خمسة على

الاقل امر يجب ان لايغفل الى هذا اليوم سببا وان الحكومة المحلية قد اقرت في اول يوم تشكيلها تشكيلات الالوية الشمالية الحاضرة وبما ان حكومتنا الموقرة ادامها الله كانت ولاتزال تراعي كل مصلحة ملائمة ومحققة لرغبة الامة فاني باسم الشعب الكردي-العراقي اقترح تشكيل لواء كردي يكون مركزه دهوك يدعى بلواء دهوك وتلحق به اقضية العقرة، زيبار، عمادية، زاخو وان يتبع في تشكيله عين الاساسات التي اتبعت عند تشكيل الالوية الشمالية الحالية كجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية والموظفين من الاكراد الخ.

(٢) لايخفى على فخامتكم ان مقياس حياة الشعب هو المعارف وهي التي تؤمن حياة الشعب وسعادته ومستقبله وعكس ذلك يحكم على الشعب بالموت والذل فاذا نظرنا نظرة الانصاف الى معارف الالوية الكردية وقايسنا معارف تلك المنطقة مع معارف المناطق الاخرى نرى جلياً ان معارف المنطقة الكردية متأخرة بدرجة يرثى له. وهذا التاخر كما نعتقد ناشيء عن ارتباطها بالمديرية العامة في بغداد التي لم تهتم بشامين واكمال الوسائل التي تستلزم ترقي معارف تلك المنطقة. وهناك اسباب اهم وهي التي اوجبت التاخر في معارفنا تلك هي النسبة المادية الضئيلة التي تصرف على معارفنا وعدم الاهتمام بترجمة مايلزم من الكتب لاجل ذلك نقترح تشكيل مديرية عامة اخرى لمعارف الالوية الكردية ويكون مدير المعارف كردياً ويكون مركزه في احدى الالوية الكردية.

(٣) بما انه ثبت لدينا عن تجربة ان بعض القوانين المتبعة الان لا تلائم روح اهالي هذه المناطق فيضطرون من جراء تطبيق تلك القوانين اقترح من قوانين خاصة تلائم روحية الشعب الكردي وحالته او استثنائه من تطبيق القوانين التي لا تلائم سكانه.

(٤) توحيد ادارة الالوية الكردية الاربعة اعني سليمانية، اربيل، دهوك، كركوك وتشكيل مفتشية عامة يتولى رياستها احد الاكراد المعروفين بكفائته يقوم بمراقبة شؤون تلك الالوية ومراجعة للمتصرفين ويكون حلقة اتصال بالعاصمة وان يكون لديه عدا المستشار البريطاني هيئة استشارية ايضاً لمعاونته في الامور المالية والاقتصادية والصحية والعدلية الخ ثم ان يكون ذلك المفتش ذا صلاحية تامة ليصرف واردات تلك المنطقة في سبيل تحسين حالتها المالية والعلمية.

ثانياً تخصيص بالمائة عشرين من واردات مكوس تلك المنطقة ومن واردات الكمركية المستحصلة من الاموال الواردة من الخارج والتي تصرف وتستهلك في تلك الربوع وذلك لاكمال حاجياتها.

(٥) ان تكون اللغة الرسمية في الالوية الاربعة سواء في دواوين الحكومة او المدارس ومع العاصمة هي اللغة الكردية.

يا صاحب الفخامة

الامة الكردية مع جزيل اعتقادنا بحسن نوايا حكومتها لا ترى مانعاً من ان تتقدم بكل احترام الى فخامتكم بصفتكم رئيس الحكومة الموقرة راجية تحقيق رغائبها هذه. كي تتمكن من ان تصبح في حالة تتمكن معها من استثمار اراضيها وترقية زراعتها وطرق مواصلاتها وتحسين حالتها وتوسيع دائرة معارفها واني لارجو ان تعلم فخامتكم بان الوحدة العراقية هي من اهم غايات الشعب الكردي وهي تامة وكاملة وعامة تشمل جميع العراقيين على تباين اجناسهم وطوائفهم وان اتحاد الشعب الكردي مع الشعب العربي العراقي ليس مبنياً على غاية محدودة وانما هو اتحاد متين مبني على اسس علمية من جغرافية وتاريخية وعوامل سياسية تؤيده الاعوام الكثيرة والحوادث الجمة والهامة وهي غير جاهلة بان (الوحدة العراقية) دعامة قوة الامة العراقية. والامة الكردية لا تطلب غير ماتعتقد في امكان تطبيقه وعدم تسببه اية ازمة مالية او سياسية. هذا وان كل فرد من افراد الشعب الكردي يعلق الامال على لطف الحكومة لتحقيق رغائبه المشروعة ولفخامتكم فائق التعظيمات سيدي.

اسماعيل راوندوزي
نائب اربيل

صورة منه الى:
فخامة المندوب السامي البريطاني في العراق للاطلاع

* * *

الملحق رقم (٤)
مذكرة تأمين كردين

ديوان مجلس الوزراء.

OFFICE
OF THE COUNCIL OF MINISTERS
BAGHDAD.

بغداد سري
الرقم ١١١١ No

التاريخ في ٥ نيسان سنة ١٩٣٠ Date

سعادة رئيس الديوان الملكي

امرت ان ارسل اليكم في طيه نسخة من تعريب المكتاب المرفوع الى فخامة المعتمد السامي من قبل معروف جباروك ومحمد الجاف المتعلق بحقوق الاكراد ومطالبهم للاطلاع عليه

سكرتير مجلس الوزراء

لصاحب الفخامة المندوب السامي للعراق- المعظم
(رجاء)

بعد عرض الاحترام والتعظيم

نؤمل ان تنال عريضتنا هذه لديكم قبولاً او تقترن بنتيجة حسنة. نحن مندوبي الشعب الكردي نرى من اللازم ان نعرض على فخامتكم ماتاجيش في صدر كل كردي من المطالب وقد اودعنا ذلك الى شرف وناموس الحكومة البريطانية.

حقيقة الاحوال

عندما التجأ الشعب الكردي بالحكومة البريطانية المعظمة اخذ يسعى لتقوية سياستها ولم يصدر اي مخالفة من احد ما تجاه هذه السياسة نظراً للاعتقاد السائد في ان هذه السياسة محافظة لحقوق الاكراد المؤيدة بالمعاهدات او بقرارات عصبة الامم. وقد كان الامل في ان تسير دفة هذه الحقوق بتوازن تام نحو الامام. ولكن مع الاسف منذ عدة سنوات لم يظهر شيء مهم ولم تطبق حقوقهم الحقيقية. ولما كان الاكراد قد يأسوا [illegible]

تأمين احوال الشعب

كما هو معلوم لدى فخامتكم ان الاكراد اعتماداً على وعد الدولة البريطانية انفصلوا عن الاتراك ومدت يدها لهذه الديار لكي تعيش تحت ظل العلم العراقي بصورة متحدة كالاخوة على ان تمثل سياستها ويحافظ على حقوقها اي ان يبقى الاكراد كجنسية عراقية ومن جهة اخرى اكراد وبتاثير ذلك الشعور اقامت عصبة الامم بتقرير لزم محافظة القومية الكردية ويتضمن ذلك اللغة (الادب) والاثار والعادات القومية وقد قررت جمعية الامم محافظة هذه العادات التي تكفل تضامن القومية وعليه وضعت الشروط التالية.

الشروط التي قررتها عصبة الامم

١- يجب ان تكون كل مادة في الكردية. ٢- واللغة التدريسية كذلك بالكردية.
٣- وان تضع ادارة واسعة، ٤- ان تظل كردستان تحت اشراف الحكومة البريطانية لمدة ١٥ سنة ٥- واذا ما ظهر اي تغير في الادارة في العراق يجب ان يمنح الاكراد الحكم الذاتي.

نرجو ان تحققوا

اذا يحقق الامر من قبل معاليكم يظهر بأن لم يطبق احدى من هذه الشرائط ولو بصورة قليلة. فبالعكس يتعقب دائماً سياسة عامة ومهمة ومظلمة ولاسيما عدا قسم قليل من الموظفين والمدرسين ان جميع الموظفين هم عرب والتدريسات تجري باللغة العربية.

مناطق كردستان

١- منطقة باديان وتشمل دهوك وزاخو والعمادية ... (لم نتمكن من قراءة النص).
٢- منطقة سوران وتشمل اربيل ... (لم نتمكن من قراءة النص).
٣- منطقة شاره زور اي (سليمانية وكركوك) ان احوال التدريس مختلفة الاشكال وحيث انها مربوطة بمديرية معارف بغداد ليس لها استقامة صحيحة ويوجد قسم عظيم من موظفي العرب في هذين اللوائين.
٤- ان الشرطة و (مدير ومعاونوا مدراء الشرطة) المستخدمين في جميع الالوية عرب ماعدا لواني اربيل وسليمانية.

البحث عن التدابير والسعي عليها

١- بعد دخولنا في المجلس باشرنا بالمراجعة حالا ١- قدمنا تقريرا الى وزير المعارف وطلبنا اليه ان تجري التدريسات باللغة الكردية مع اجراء تشكيلات المعارف ولكن مع الاسف ما اخذنا منه اي جواب . ٢- قدمنا تقريراً مفصلاً الى رئيس الوزراء، وطلبنا اليه تشكيلات ادارة المعارف وتعديلها فلم يعط اهمية بتاتاً. ٣- قبل هذا وردنا جواب عدم الموافقة بصورة باردة. ٤- اجابنا وزير الدفاع بشدة وبصورة باردة حول اخراج الضباط الاكراد الذين كان يسئل منهم عن القاموس العربي وتاريخ العرب.

نتيجة الاسترحام

ثبت بهذه الاوضاع والتجربات بان الحكومة العراقية لم تعط اهمية الى مناطق الكردستان ولم تلتفت الى مراجعتها ولم تعتبر بملاحظة وشروط عصبة الامم وبما اننا بقينا مأيوسين من المراجعة وان هذه الايام وايام المفاوضة والمعاهدة الجديدة وان فخامتكم معتمد حكومة البريطانية والواسطة لتنفيذ مقررات عصبة الامم فنجلب انظار فخامتكم لتثبيت حقوق الاكراد في المعاهدة الجديدة ونقدم شكايتنا هذه بصورة خاصة حيث لم نر من المناسب نراجع رأساً عصبة الامم.

مؤمل بان المتعهد المعرض الينا من قبل فخامة السر هنري دوبس سيتبع بلطف فخامتكم ... حقوق الاكراد في عهدكم وبهذه المناسبة نقدم فائق احترامنا.

محمد جاف
مندوب كركوك

معروف جياووك
مندوب اربيل

الملحق رقم (٥)

قانون اللغات المحلية الصادر سنة ١٩٣١

المادة الثالثة يجوز بان تكون لغة المحاكم بالعربية او الكردية و التركية في الاقضية التالية :-

أ ـ دهوك	لواء الموصل
ب ـ شيخان	
ج ـ اربيل	لواء اربيل
د ـ مخمور	
هـ ـ كركوك	لواء كركوك
و ـ كفري	

وتقرر المحكمة في كل حالة اللغة التي ينبغي استعمالها.

المادة الرابعة ـ يحق للمتهم في كافة الاحوال وفي جميع الاقضية المذكورة اعلاه :-

أ ـ ان يحاكم ويبلغ باللغة العربية اذا كانت هذه لغته التعارفه .

ب ـ وان ترجم له جميع المرافعات شفويا الى اللغة العربية او الكردية او التركية وان يطلب نسخة من الحكم مترجما الى احدى اللغات المذكورة ويجوز لكل شخص ان يقدم عريضة الى اية محكمة في الاقضية المذكورة اعلاه او محكمة اعلى منها باللغة العربية او التركية او الكردية .

المادة الخامسة ـ تكون اللغة الكردية رسمية في الاقضية المحررة ادناه وتستثنى من ذلك الدوائر الفنية والمخابرات مابين مراكز الالوية والوزارات ومابين مركز لواء الموصل والقضاء فتكون باللغة العربية :-

أ ـ عمادية	
ب ـ عقرة	
ج ـ دهوك	لواء الموصل
د ـ زاخو	
هـ ـ زيبار	
و ـ اربيل	
ز ـ مخمور	
ح ـ كوى	لواء اربيل
ط ـ رانية	
ى ـ راوندوز	
ك ـ جمجمال	
ل ـ كيل	لواء كركوك
م ـ سليمانية	
ن ـ جليجة	لواء السليمانية
س ـ شهربازار	

اما في قضائي كركوك وكفري فتشمل الكردية او التركية .

المادة السادسة ـ في جميع المدارس الاولية والابتدائية في الاقضية المار ذكرها في هذا القانون تكون لغة التعليم اللغة البيتية لاكثرية طلاب تلك المدارس سواء كانت عربية او تركية او كردية .

المادة السابعة ـ يجوز لكل شخص ان يراجع السلطات الرسمية باللغة العربية فيجب بنفس اللغة على ان كل مخابرة جرت باية صورة باستعمالها يقتضي حكم المادة الخامسة من هذا القانون تقبل ويجاب عنها باللغة التي كتبت بها .

المادة الثامنة ـ في الاقضية الوية السليمانية وكركوك واربيل المشار اليها في هذا القانون يكون شكل اللغة الكردية الشكل المستعمل الان . وفي اقضية لواء الموصل المشار اليها في هذا القانون يختار الاهلون شكل اللغة الكردية الذي يرغبون فيه خلال سنة واحدة من تاريخ تنفيذ هذا القانون .

المادة التاسعة ـ على الوزراء تنفيذ احكام هذا القانون كل فيما يخصه .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٣١ واليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٥٠ .

فيصل

عبدالله الدملوجي	مزاحم الباجه جي	نوري السعيد
وزير الخارجية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات
جميل الراوي	جميل بابان	رستم حيدر
وزير الدفاع	وزير العدلية	وزير المالية
	عبد الحسين	
	وزير المعارف	

الملحق (٦)

قرار مجلس الوزراء بخصوص إحتلال منطقة بارزان عسكرياً

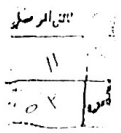

ديوان مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته الثانية والاربعين المنعقدة في الساعة السابعة بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق ١٩٤٥/٨/٨

الرئيس — معالي السيد صالح جبر وكيل رئيس الوزراء ووزير المالية
الاعضاء — معالي السيد ارشد العمري وزير الخارجية
معالي السيد مصطفى العمري وزير الداخلية
معالي السيد احمد مختار بابان وزير المعارف
معالي السيد اسماعيل نادق وزير الدفاع
معالي السيد عبدالامير الازري وزير المواصلات والاشغال
معالي السيد ابراهيم عاكف وزير العدلية
معالي السيد توفيق وهبي وزير الاقتصاد
معالي السيد عبدالمجيد علاوي وزير الشؤون الاجتماعية
معالي السيد يوسف غنيمة وزير التموين

بناء على التقارير المرفوعة الى مجلس الوزراء من قبل وزارة الداخلية الخاصة بالاحوال في منطقة البرزان فقد اجتمع مجلس الوزراء وعقد جلسة فوق العادة [illegible] الاولى ظهر يوم الاربعاء ١٩٤٥/٨/٨ وبعد تلاوة تقرير وزارة الداخلية الرقم ١٦٠٩ والمؤرخ في ١٩٤٥/٨/٥ ومرفقه كتاب متصرف لواء اربيل المفصل الرقم س/٢٩١ والمؤرخ ١٩٤٥/٧/٢١ الموجه الى وزارة الداخلية المتضمن اوضح فيه الاعمال العدائية التي قام بها الملا مصطفى البارزاني ومرتزقته والمتضمن ايضا نظره وكذلك تلي تحرير كتاب مدير ركبه مسور الموجه الى قائمقام راوندوز الرقم ٢٠ والمؤرخ ١٩٤٥/٧/١٣ المتضمن تجاوزات اولاد الملا ومرتزقته وكذلك كتاب الملا مصطفى الموجه الى متصرف اربيل المؤرخ في ١٩٤٥/٦/٤ واوحظ صورة كتاب الملا مصطفى الموجه الى قائمقام العمادية وجواب القائمقام عليه وكذلك كتاب الملا مصطفى الموجه الى متصرف اربيل وكذلك كتابه الموجه الى الشيخ جلال البرزنكاني واطلع ايضا على كتاب الملا مصطفى البارزاني الموجه الى الكاوتيل ميجر الدشاور السياسي وجواب الكاوتيل ميجر الموجه الى الملا مصطفى وكذلك اطلع على كتاب الملا مصطفى الثاني الموجه الى المحافظ السياسي والى متصرف اربيل والى [illegible] ايضا على كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٦٥٠ والمؤرخ في ١٩٤٥/٨/٨ ومرفقه البرقية المرسلة من متصرف اربيل الباحثة عن منع لجنة تخمين النفوخ من القيام بعملها والبرقية الثانية المؤرخة في ١٩٤٥/٨/٧ المرسلة من متصرف اربيل الباحثة عن تصرف اولاد الملا وتعويقه العمال المشتغلين في انشاء المستشفى والحفر للاخراب وطلبه من مدير الناحية اعلام الاهالي المحلية من عاقبة وتصدد التحرش بالشرطة وخطر هجومه واعتدائه على سراي راوندوز وكذلك اطلع على كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٦٥١ والمؤرخ في ١٩٤٥/٨/٨ ومرفقه البرقية [illegible]

المركز الوطني للوثائق – بغداد
رقم الملف : [illegible]

تلفونيتين الواردة من متصرف الموصل المؤرختين في ١٩٤٥/٨/٦ على كتاب الملا [illegible] ٥٤
وجه الى قائمقام دهوك المتضمن تحاوله وكذلك اطلع على كتاب الداخلية المرقم [illegible]
١٦ والمؤرخ في ١٩٤٥/٨/٨ ومرفقه الرسالتين التلفونيتين الصادرة من متصرف
الموصل .

بعد ان اطلع المجلس على ما تقدم استمع الى الايضاحات التي ادلى بها كل من وزير
الداخلية ووزير الدفاع قرر ما يأتي :-

ان التقارير المبحوث عنها في اعلاه تدل دلالة واضحة على اضطراب الأمن بصورة
كبيرة في قضاء الزيبار وما يجاوره ونظرا للاعمال الاجرامية والتخالفات التي حدثت في المنطقة
نطقة من قبل الملا مصطفى البارزاني واخلاله بالسكينة والأمن العام وبين حكومة
ظام وازالة الاجرام أمر يقتضيه الواجب لهذا قرر المجلس احتلال المنطقة المذكورة
تلالا عسكرياً باسرع ما يمكن والقبض على المجرمين وسوقهم الى العدالة واعادة الأمن والطمأنينة

هذه المنطقة بغية تمكين الحكومة من ان تمارس سلطاتها واعمالها الاصلاحية من تأسيس
دارس والمستشفيات الى غير ذلك من الاعمال التي تحتاجها المنطقة والتي يستحيل على
حكومة القيام بها ما دام الوضع على حاله الحاضر من الاضطراب وتخويل وزير الدفاع باجراء
ترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك .

السكرتير العام
لمجلس الـــوزراء

المركز الوطني للوثائق - بغداد
رقم الملف :
رقم الوثيقة :
تاريخ التصوير

الملحق رقم (٧)

قرار مجلس الوزراء المتضمن إعلان الأحكام العرفية في منطقة بارزان

ديوان مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته الثالثة والخمسين المنعقدة في الساعة العاشرة وثمالية قبل ظهر يوم ١٦/٨/١٩٤٥

الرئيس ... معالي السيد صالح جبر وكيل رئيس الوزراء ووزير المالية

الاعضاء ... معالي السيد ارشد العمري وزير الخارجية

معالي السيد مصطفى العمري وزير الداخلية

معالي السيد احمد بك بابان وزير المعارف

معالي السيد اسماعيل بابان وزير الشؤون الاجتماعية

معالي السيد عبد الامير العزاوي وزير المواصلات والاشغال

معالي السيد ابراهيم حلمي وزير الصحة العامة

معالي السيد توفيق وهبي وزير الاقتصاد

معالي السيد عبد المجيد كاوي وزير الشؤون الاجتماعية

معالي السيد يوسف غنيمة وزير الدولة

اعلان الادارة العرفية في لواءي الموصل واربيل

عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة اعتبارا فيها الوزير في الاجازة القانونية .

استمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها كل من معالي الوزير الداخلية ووزير الدفاع ولاحظ قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٥ المتضمن استتباب منطقة قضاء الزيبار وما جاوره احتلالا عسكريا بالنظر الى الحركات الهدامة بالسكينة والأمن العام الواقعة من قبل الملا مصطفى البارزاني ورفاقه واطلاع على التقارير الواردة الى القيادة العامة عن الحركات التي يقوم بها المرقوم الملا مصطفى وزمرته . وكذلك اطلاع على كتاب وزارة الدفاع المرقم د/٢٠١/٢/٥٤ والمؤرخ في ١١/٨/١٩٤٥ الذي اقترحت به اعلان الادارة العرفية في لواءي اربيل والموصل وبعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي قرر مجلس الوزراء ما يأتي :-

بالنظر الى الاعمال التمردية التي صدرت من الملا مصطفى البارزاني ورفاقه واحداثهم القلاقل في منطقة قضاء الزيبار وما جاوره واخلالهم بالأمن والسكينة ومن جريان استمرار الحالة على ما هي عليه قد يوجب توسع دائرة الحركات التمردية الأمر الذي يولد خطرا على السكينة والأمن العامين لهذا وقصا لتلك الحركات وتأمينا لعدم توسعها قرر المجلس اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة له التي يعلن قائد القوات العسكرية البريطانية في انها تابعة للحركات العسكرية الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها . وكذلك قرر توقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون ادارة الالوية وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ونظام دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون القضاة والحكام والقوانين الاخرى بقدر ما لها مساس بالاجراءات والاحكام التي تنظمها الادارة العرفية حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية في المنطقة المذكورة . وقرر ايضا

الركز الوطني للوثائق - بغداد
رقم الملف :
رقم الوثيقة :
تاريخ التصوير

١٢

٥٦

بان تكون الادارة الملكية في المناطق المذكورة ادارة عسكرية صرفة . وان يكون قائد القوات العسكرية هناك المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل تلك المناطق وله صلاحيات توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق تبعا لما يتراءى له . وان يخول قائد القوات العسكرية استبدال جميع التدابير المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من قانون الادارة العرفية .

السكرتير العام
لمجلس الوزراء

المركز الوطني للوثائق - بغداد
الملف :
الوثيقة :
في التصوير :